



كلية التجارة
قسم المحاسبة

دراسة تأثير خصائص لجان المراجعة في الحد من التعثر المالي
وتحسين أداء الأسهم بسوق الأوراق المالية
" دراسة ميدانية "

رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

إعداد الباحث

عصام حسين محمد السعدى

معيد بقسم المحاسبة بالكلية

تحت إشراف

الدكتور/ عبدالعاطى عبدالمنصف عبدالسلام

أستاذ المحاسبة المساعد

كلية التجارة – جامعة القاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۗ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا }

من الآية (١١٣)
سورة النساء

لجنة الفحص والحكم

رئيساً

الأستاذ الدكتور/ منصور حامد محمود
أستاذ المحاسبة الخاصة بالكلية.

عضواً

السيد الدكتور/ عبدالعاطى عبدالمنصف عبدالسلام
أستاذ المحاسبة المساعد بالكلية، والمشرف على الرسالة.

عضواً

السيد الدكتور/ إبراهيم نادر شحاته خاطر
أستاذ المحاسبة المساعد - كلية التجارة - جامعة حلوان.

قرار اللجنة:

تقترح اللجنة منح الباحث: عصام حسين محمد السعدى، المعيد بالقسم، درجة الماجستير فى المحاسبة.

تاريخ المناقشة: ٢٠١٤/١٠/٢١

توقيع المشرف على الرسالة

د. عبدالعاطى عبدالمنصف عبدالسلام

أستاذ المحاسبة المساعد
كلية التجارة - جامعة القاهرة

إهداء

إلى بسمة الحياة وسر الوجود أمي
أطال الله عمرها ورزقها الصحة والعافية

إلى معلمى الأول، علمنى العطاء دون إنتظار أبي
أطال الله عمره ورزقه الصحة والعافية

إلى أعلى ما منحني ربي ورفيقة دربي زوجتي
بارك الله لي فيها وفي والديها وبارك الله في أعمارهم

إلى براءة اليوم وأمل الغد وقرّة عيني إبنتي روفيدة
حفظها الله لي

إلى مصدر فخري وإعتزلي وحيي أختي وإخوتي
حفظهم الله لي جميعاً

إلى كل من له فضل على الباحث بعد الله سبحانه وتعالى .. أساتذتي وزملائي
حفظهم الله جميعاً

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين. والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد خاتم المرسلين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن إهتدى بهديه إلى يوم الدين. إذ يسجد الباحث شاكراً للمولى عز وجل على فضله وتوفيقه في إتمام هذه الرسالة.

وبعد حمد الله عز وجل وشكره، ثم شكر الوالدين كما أمرنا الله عز وجل، يطيب للباحث في هذا المقام أن يتقدم بخالص الشكر والعرفان والتقدير **للدكتور/ عبدالعاطي عبدالمنصف عبدالسلام** – أستاذ المحاسبة المساعد بالكلية والمشرف على الرسالة – لموافقة سيادته بالإشراف على الرسالة، وكل ما قدمه للباحث من مشوره ونصح وإرشاد، وكل ما بذله من وقت وجهد، وكل ما منحه للباحث من ثقة جعلته يبذل أقصى ما في وسعه ليكون عند حسن ظن سيادته، فكان نعم المشرف وخير المعلم، ولا أجد من بين الكلمات ما أعبر به عن الشكر والعرفان بالجميل، إلا أن أدعو الله عز وجل أن يجزيه عنى وعن زملائى خير الجزاء، وأن يبارك لي فى علمه وأسرته وأبنائه وحفيدته، وأن يحفظه وينعم عليه بدوام الصحة والعافية.

كما يتوجه الباحث بخالص الشكر والتقدير **لأستاذ الدكتور/ منصور حامد محمود** – أستاذ المحاسبة والمراجعة بالكلية – لتفضل سيادته بالموافقة على الاشتراك فى لجنة المناقشة والحكم على الرسالة، وهو ما يعتبره الباحث شرفاً له، ويزيد البحث قيمة وإثراءً، وعلى ما قدمه من عون ودعم للباحث ولجميع الباحثين، فجزاه الله عنا خير الجزاء، وأسأل الله أن يحفظه وينعم عليه بدوام الصحة والعافية.

كما يتوجه الباحث بخالص الشكر والتقدير **للدكتور/ إبراهيم نادر شحاته** – أستاذ المحاسبة المساعد بكلية التجارة، جامعة حلوان – لتفضل سيادته بالموافقة على الاشتراك فى لجنة المناقشة والحكم على الرسالة، وهو ما يعتبره الباحث شرفاً له، ويزيد الباحث قيمة وتقديراً، والمناقشة مقاماً وإثراءً، نفعنى الله بعلمه وتوجيهاته وتقبل منه صالح عمله، وجزاه الله عنى خير الجزاء، وأسأل الله أن يحفظه وينعم عليه بدوام الصحة والعافية.

ولن يفوت الباحث أن يتقدم بخالص الشكر **للدكتور كامل السيد عشاوى** – المدرس بقسم المحاسبة بالكلية – على ما قدمه للباحث من مساعدات فى مراحل متعددة أثناء البحث، وللميل سيد ماهر بدوى – المدرس المساعد بقسم إدارة الأعمال بالكلية – على ما قدمه للباحث من معلومات مفيدة أثناء إجراء الدراسة الميدانية، وأخيراً يخص الباحث جميع أساتذته وزملائه وأفراد أسرته بخالص الشكر والتقدير والعرفان على ما قدموه للباحث من دعم معنوى كبير.

وفى النهاية، لا يسع للباحث إلا أن يقول " ما كان من خير وتوفيق فمن الله وحده، وما كان من خطأ أو سهو فمنى ومن الشيطان، وأسأل الله العفو والمغفرة ".

الباحث

مستخلص البحث

يتمثل الهدف الرئيس للبحث فى دراسة تأثير خصائص لجان المراجعة فى الحد من التعثر المالى وتحسين أداء الأسهم بسوق الأوراق المالية المصرية، وقد تمثلت خصائص لجان المراجعة فى أربعة خصائص هى الإستقلالية، والخبرة المالية والمحاسبية، وعدد مرات إجتماع أعضاء لجنة المراجعة، وحجم لجنة المراجعة.

وسعيًا للحصول على البيانات اللازمة لإختبار فروض البحث إحصائيًا، تم إجراء دراسة ميدانية على عينة من الأطراف ذات العلاقة بالبحث والتي تمثلت فى: الإدارة المالية، وإدارة المراجعة الداخلية بالشركات المسجلة فى مؤشر EGX ١٠٠ (بعد إستبعاد قطاع البنوك)، المراجعين الخارجيين، المحللين الماليين بشركات الوساطة المالية، وأعضاء هيئة التدريس بكليات التجارة بالجامعات المصرية، وقد بلغ حجم العينة النهائية ١٩٧ مفردة، ولقد تم تجميع البيانات من خلال قوائم إستقصاء، وإجراء بعض المقابلات الشخصية مع أفراد العينة. وقد تم تحليل البيانات بإستخدام أساليب الإحصاء الوصفى والتي تتمثل فى: المتوسط الحسابى، الإنحراف المعيارى، معامل الإختلاف، وكذلك إختبار كروسكال ويلز Kruskal - Wallis لقياس مدى إختلاف آراء مفردات عينة الدراسة وذلك بغرض إختبار فروض الدراسة.

أوضحت نتائج التحليل الإحصائى ما يلى: وجود تأثير للخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة على أداء لجنة المراجعة وأن هذا التأثير معنوى إيجابى مرتفع، وجود تأثير لعدد مرات إجتماع أعضاء لجنة المراجعة على أداء لجنة المراجعة وأن هذا التأثير معنوى إيجابى محدود، وجود تأثير معنوى لأداء لجان المراجعة وبعض خصائصها فى الحد من التعثر المالى للشركات التى تتداول أسهمها فى سوق الأوراق المالية المصرية وهذا التأثير معنوى إيجابى لخاصيتى الإستقلالية والخبرة المالية والمحاسبية فقط، وذلك مع إتفاق آراء مفردات عينة الدراسة لكل مما سبق.

أوضحت أيضاً نتائج التحليل الإحصائى ما يلى: وجود تأثير لإستقلالية أعضاء لجنة المراجعة على أداء لجنة المراجعة وهذا التأثير معنوى إيجابى، وجود تأثير لحجم لجنة المراجعة على أداء لجنة المراجعة وهذا التأثير معنوى إيجابى، وجود تأثير معنوى لأداء لجان المراجعة وخصائصها على تحسين أداء أسهم الشركات التى تتداول أسهمها فى سوق الأوراق المالية المصرية وهذا التأثير معنوى إيجابى لخاصية الخبرة المالية والمحاسبية فقط، وذلك مع إختلاف آراء مفردات عينة الدراسة لكل مما سبق.

كلمات الفهرسة: خصائص لجان المراجعة، التعثر المالى، أداء الأسهم، سوق الأوراق المالية.

فهرس محتويات البحث

الصفحة	الموضوع
م	مقدمة البحث
ن	طبيعة المشكلة
ع	هدف البحث
ف	فروض البحث
ف	نطاق البحث
ص	منهج البحث
ص	خطة البحث
١	الفصل الأول: الإطار الفكري للجان المراجعة وخصائصها
٢	مقدمة
٣	١/١ نشأة لجان المراجعة ومراحل تطورها
٨	٢/١ مفهوم وأهمية لجان المراجعة
٨	١/٢/١ مفهوم لجان المراجعة
١٠	٢/٢/١ أهمية لجان المراجعة
١٢	٣/١ أهداف وإختصاصات لجان المراجعة ونطاق عملها
١٦	٤/١ خصائص لجان المراجعة
١٦	١/٤/١ إستقلالية أعضاء لجان المراجعة
١٦	١/١/٤/١ تعريف إستقلالية أعضاء لجان المراجعة
١٧	٢/١/٤/١ معايير إستقلالية أعضاء لجان المراجعة
١٧	١/٢/١/٤/١ معايير لجنة Blue Ribbon Committee (BRC)
١٨	٢/٢/١/٤/١ معايير شركة Enterasys networks, Inc الأمريكية
١٨	٣/١/٤/١ محددات إستقلالية أعضاء لجان المراجعة
١٨	١/٣/١/٤/١ تحديد مكافآت لجنة المراجعة Compensations
١٩	٢/٣/١/٤/١ ملكية أعضاء لجنة المراجعة لأوراق مالية للشركة Stock Ownership
١٩	٣/٣/١/٤/١ العلاقات المؤثرة Significant Relationships
٢٠	٤/٣/١/٤/١ فترة الهدنة Cooling off Period

٢٠	٤/١/٤/١ أهمية إستقلالية أعضاء لجان المراجعة
٢١	٢/٤/١ الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجان المراجعة
٢٢	١/٢/٤/١ تعريف عضو لجنة المراجعة الخبير
٢٣	٢/٢/٤/١ المؤهلات والخبرات الواجب توافرها في عضو لجنة المراجعة
٢٤	٣/٢/٤/١ قواعد تشكيل لجان المراجعة فيما يتعلق بالخبرة المالية والمحاسبية لأعضائها
٢٥	٤/٢/٤/١ أهمية الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجان المراجعة
٢٨	٣/٤/١ الإجتماعات الدورية للجنة المراجعة
٣٠	٤/٤/١ حجم لجنة المراجعة
٣١	٥/١ دور لجان المراجعة في زيادة فعالية حوكمة الشركات
٣٥	٦/١ خلاصة الفصل
٣٦	الفصل الثاني: التعثر المالي للشركات وأثره على أداء الأسهم
٣٧	مقدمة
٣٨	١/٢ ماهية تعثر وفشل الشركات ومراحله
٣٨	١/١/٢ معنى التعثر المالي Financial distress
٤١	٢/١/٢ مراحل التعثر والفشل المالي
٤٥	٢/٢ مؤشرات التعثر المالي
٤٩	٣/٢ أسباب تعثر الشركات
٥٠	٤/٢ أهمية التنبؤ بتعثر وفشل الشركات
٥١	١/٤/٢ الجهات التي تهتم بالتنبؤ بتعثر وفشل الشركات
٥١	٢/٤/٢ أسباب الإهتمام بالتنبؤ بتعثر وفشل الشركات وتكلفة حدوث التعثر المالي
٥٣	٥/٢ الأدوات المستخدمة في التنبؤ بالتعثر والفشل المالي
٥٦	٦/٢ أداء الأسهم وعلاقتها بالأداء المالي للشركات
٥٨	٧/٢ خلاصة الفصل
٥٩	الفصل الثالث: العلاقة بين لجان المراجعة والتعثر المالي وأداء أسهم الشركات
٦٠	مقدمة
٦١	١/٣ المبحث الأول: دور لجان المراجعة وخصائصها في الحد من التعثر المالي وتحسين أداء الأسهم
٦١	١/١/٣ تأثير خصائص لجان المراجعة على التعثر المالي
٦٢	٢/١/٣ تأثير خصائص لجان المراجعة على أداء الأسهم

٦٦	٢/٣ المبحث الثاني: الدراسات السابقة
٦٦	١/٢/٣ المجموعة الأولى: الدراسات التي تناولت أهمية دور خصائص لجان المراجعة في الشركات
٧٣	٢/٢/٣ المجموعة الثانية: الدراسات التي تناولت دور خصائص لجان المراجعة في الحد من التعثر المالي وتحسين أداء أسهم الشركات
٧٣	١/٢/٢/٣ العلاقة بين لجان المراجعة والتعثر المالي
٧٨	٢/٢/٢/٣ العلاقة بين لجان المراجعة وأداء الأسهم
٨٣	٣/٢/٣ نتائج تحليل الدراسات السابقة
٨٦	٤/٢/٣ خلاصة الفصل
٨٧	الفصل الرابع: الدراسة الميدانية
٨٨	مقدمة
٨٩	١/٤ المبحث الأول: إجراءات الدراسة الميدانية
٨٩	١/١/٤ تحديد مجتمع الدراسة الميدانية
٨٩	٢/١/٤ حدود الدراسة الميدانية
٩٠	٣/١/٤ تحديد عينة الدراسة الميدانية
٩٢	٤/١/٤ تحديد أسلوب جمع البيانات
٩٢	٥/١/٤ الأساليب الإحصائية المستخدمة في إختبار الفروض
٩٤	٢/٤ المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية
٩٤	١/٢/٤ إختبار الثبات والصدق الذاتي لفروض البحث
٩٥	٢/٢/٤ إختبار فروض الدراسة
٩٥	١/٢/٢/٤ نتائج إختبار الفرض الرئيس الأول وفروضة الفرعية
٩٥	- نتائج إختبار الفرض الفرعى الأول ف ١١
٩٨	- نتائج إختبار الفرض الفرعى الثانى ف ٢١
١٠٠	- نتائج إختبار الفرض الفرعى الثالث ف ٣١
١٠٢	- نتائج إختبار الفرض الفرعى الرابع ف ٤١
١٠٥	٢/٢/٢/٤ نتائج إختبار الفرض الرئيس الثانى
١١٠	٣/٢/٢/٤ نتائج إختبار الفرض الرئيس الثالث
١١٥	٣/٢/٤ نتائج الدراسة الميدانية
١١٨	الخلاصة والنتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية

١١٩	الخلاصة
١٢٣	النتائج
١٢٤	التوصيات
١٢٥	الدراسات المستقبلية
١٢٦	مراجع البحث
١٢٧	المراجع العربية
١٣٣	المراجع الأجنبية
١٤٣	ملاحق البحث
١٤٤	ملحق رقم (١) قائمة الإستقصاء
١٥١	ملحق رقم (٢) نتائج تشغيل البيانات بإستخدام برنامج SPSS

قائمة الاختصارات

الاختصار	المصطلح	الترجمة
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
AMEX	The American Stock Exchange	البورصة الأمريكية لتداول الأوراق المالية
ASB	The Auditing Standards Board	مجلس معايير المراجعة
BRC	Blue Ribbon Committee	لجنة الوشاح الأزرق
CAAR	The Cumulative Average of Abnormal Returns	متوسط العوائد غير العادية المتراكمة
CICA	Canadian Institute of Certified Accountants	المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين
EGX	Egyptian Exchange	البورصة المصرية
IIA	Institute of Internal Auditors	معهد المراجعين الداخليين
MRA	Multiple Regression Analysis	تحليل الإنحدار المتعدد
NACD	The National Association of Corporate Directors	الرابطة القومية لمديري الشركات
NASD	The National Association of Securities Dealers	اللجنة القومية للمتعاملين في الأوراق المالية
NCFRR	National Commission on Fraudulent Financial Reporting	اللجنة القومية للحد من الغش في القوائم المالية
NYSE	New York Stock Exchange	بورصة نيويورك للأوراق المالية
OECD	Organization for Economic Co-operation and Development	منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي
POB	Public Oversight Board	مجلس المراقبة العام
SEC	Securities & Exchange Commission	هيئة تداول الأوراق المالية
SOX	Sarbanes Oxley, Act	قانون سربنيز أوكسلي
SPSS	Statistical Package for Social Sciences	الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية

قائمة الأشكال

الصفحة	بيان الشكل	رقم الشكل
١١	أهمية لجان المراجعة	١/١
١٣	مهام ومسئوليات لجان المراجعة	٢/١

قائمة الجداول

الصفحة	بيان الجدول	رقم الجدول
٢٤	قواعد تشكيل لجان المراجعة	١/١
٤٣	إطار التعثر والفشل المالي	١/٢
٥٥	أهم النسب المالية المستخدمة في تحليل القوائم المالية	٢/٢
٩٠	توصيف عينة الدراسة	١/٤
٩١	التوصيف النوعي للعينة وفقاً للمستوى الوظيفي	٢/٤
٩٣	إتجاه المتوسط المرجح	٣/٤
٩٤	إختبار الثبات والصدق الذاتي لمتغيرات البحث	٤/٤
٩٥	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات الفرض الفرعي ف١١	٥/٤
٩٧	مدى وجود إختلاف بين آراء عينة الدراسة حول مدى تأثير إستقلالية أعضاء لجنة المراجعة على أداء اللجنة	٦/٤
٩٨	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات الفرض الفرعي ف٢١	٧/٤
٩٩	مدى وجود إختلاف بين آراء عينة الدراسة حول مدى تأثير الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة على أداء اللجنة	٨/٤
١٠٠	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات الفرض الفرعي ف٣١	٩/٤
١٠١	مدى وجود إختلاف بين آراء عينة الدراسة حول مدى تأثير دورية إجتماعات أعضاء لجنة المراجعة على أداء اللجنة	١٠/٤
١٠٢	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات الفرض الفرعي ف٤١	١١/٤
١٠٤	مدى وجود إختلاف بين آراء عينة الدراسة حول مدى تأثير حجم لجنة المراجعة على أداء اللجنة	١٢/٤
١٠٥	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات الفرض الرئيس الثاني	١٣/٤
١٠٧	مدى وجود إختلاف بين آراء عينة الدراسة حول مدى تأثير أداء لجنة المراجعة في الحد من التعثر المالي	١٤/٤
١٠٨	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لخصائص لجان المراجعة ودورها في الحد من التعثر المالي	١٥/٤
١٠٩	مدى وجود إختلاف بين آراء عينة الدراسة حول مدى تأثير خصائص لجنة المراجعة في الحد من التعثر المالي	١٦/٤
١١٠	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات الفرض الرئيس الثالث	١٧/٤
١١٢	مدى وجود إختلاف بين آراء عينة الدراسة حول مدى تأثير أداء لجنة المراجعة على أداء الأسهم	١٨/٤
١١٣	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لخصائص لجان المراجعة ودورها في تحسين أداء الأسهم	١٩/٤
١١٤	مدى وجود إختلاف بين آراء عينة الدراسة حول مدى تأثير خصائص لجنة المراجعة على تحسين أداء الأسهم	٢٠/٤

مقدمة البحث

طبيعة المشكلة.

ضرب إعصار الأزمة العالمية التي كانت مصدرها الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص أزمة الرهن العقاري في فبراير ٢٠٠٨ دول العالم، ونتج عنها أزمة أخرى تمثلت في فقد المجتمع الثقة في الأنظمة الإدارية والرقابية والمحاسبية، خاصة بعد توالي الإنهيارات بداية من عام ١٩٩٧ المسماه بأزمة النمرور الآسيوية، مروراً بفصائح إنهيار العديد من الشركات الأمريكية في عام ٢٠٠٢ مثل Enron, WorldCom وغيرها، وأصاب هذا الإعصار العديد من الشركات الكبرى بحالات إفلاس منها Lehman Brothers في سبتمبر ٢٠٠٨، والبعض الآخر بعثر مالى. (الخيال، ٢٠٠٩)

إنهارت على أثر هذا الإعصار بورصات العالم فى أمريكا وأوربا وآسيا واحدة تلو الأخرى، والتي كانت مثلاً للإنضباط المالى والصمود، من هنا تعالت أصوات المنظمات العالمية بضرورة التمسك بضوابط وآليات حوكمة الشركات وفي مقدمتها منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) والبنك الدولي، حيث أشارت دراسة (Duffy, M., 2004) إلى أن حوكمة الشركات تُعد إحدى الأدوات الفعالة لتشجيع وتدعيم وإستقرار الإستثمار فى أسواق الأوراق المالية مما يؤثر على أداء الأسهم.

مما لا شك فيه أن وجود ضوابط تحكم أداء الشركات يؤدي إلى إطمئنان المستثمرين - ومن ثم إستقرار سلوك أداء أسهم الشركات - وغيرهم من مختلف الأطراف ذات المصلحة، وأيضاً إلى سلامة مختلف التصرفات المالية التي تقوم بها الشركة، وذلك من خلال التأكد من إلتزام تلك الشركات بالقوانين والقرارات التي تصدرها الهيئات المشرفة على أسواق المال، ويؤدي إلتزام الشركات بتلك الضوابط إلى التأثير على أداء أسهم الشركات بسوق الأوراق المالية من ناحية إستقرارها أو إرتفاعها، وزيادة الدور الذي تلعبه تلك المنظمات الرقابية لسوق المال لتحسين وزيادة الشفافية فى السوق وحمايته من كل تأثيرات سلبية. (المليجي، ٢٠٠٦)

هذا، وهناك عدة شواهد تؤيد وجود علاقة بين حوكمة الشركات وأسعار الأسهم منها (عبد الملك، ٢٠٠٨):

- شهدت الشركات وجميع الأسواق فى دول أعضاء منظمة التعاون الإقتصادي والتي حققت تقدماً فى حوكمة الشركات تحسناً فى تقييم أداء الأسهم.
- أوضح بنك كريدى ليونيه فى تقاريره لعامى ٢٠٠١، ٢٠٠٢ أن حوكمة الشركات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بكل من الأداء المالى وتقييم الأسهم..... وغيرها.

قام (Amar Gill, 2002) بدراسة الارتباط بين الحوكمة الجيدة وتفوق أداء الأسهم، وتوصل إلى أن هناك علاقة ارتباط قوية بينهما، ترجع إلى أن حوكمة الشركات هي إنعكاس لنوعية الإدارة، مما يعنى أن الحوكمة الجيدة للشركات تولد إدارة ذات كفاءة عالية تتجه نحو الحصول على عوائد عالية على رأس المال، ومن ثم تفوق أداء الأسهم بسوق الأوراق المالية.

من هذا المنطلق نجد العديد من الدراسات التي أيدت وتؤكد على دور الحوكمة فى ضبط إيقاع الأسواق المالية، ومن ثم إستقراره ونموه، ويتم ممارسة حوكمة الشركات من خلال أربعة أطراف أساسية تربطها علاقات متكاملة ومتعاونة وهي المراجع الخارجي، لجنة المراجعة، مجلس الإدارة، المراجعة الداخلية. (محمد، ٢٠٠٨، Garcia, et al., 2012)

هذا، وقد حدث تطور ملموس فى بيئة ممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة، وكانت من أهم هذه التطورات زيادة الإهتمام بموضوع لجان المراجعة، وذلك بعد ظهور حالات الفشل والتعثر المالى للعديد من الشركات وتزايد حالات الغش والتلاعب بها، لذلك أتجه الإهتمام إليها بإعتبارها إحدى الآليات الهامة والمحورية لحوكمة الشركات والتي تحد من تلك المشاكل وتساعد فى تحسين مستوى أداء تلك الشركات (منصور، ٢٠٠٩، حامد الشمري، ٢٠١٠)، وقد أصبحت لجان المراجعة أحد الدعائم الأساسية لنجاح حوكمة الشركات وتؤدى دوراً محورياً فيها من حيث تدعيم عملية الرقابة على أنشطتها، والتأكد من سلامة تطبيق المبادئ المحاسبية. (Andrew, 2004)

وتعتبر لجنة المراجعة أحد أهم وسائل إحكام الرقابة علي إدارة الشركات، لذلك ينظر المجتمع المالى إلي لجنة المراجعة بإهتمام كبير بإعتبارها صمام أمان لحماية مصالح المستثمرين وباقي الأطراف ذات المصالح، ونظراً للدور المحوري للجنة المراجعة فى حوكمة الشركات فقد حصلت علي إهتمام كبير من جانب البورصات وهيئات سوق المال والمنظمات المهنية فى معظم الدول المتقدمة منها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا، أما فى مصر فقد أصدرت وزارة الإستثمار فى أغسطس ٢٠٠٨ دليل عمل لجان المراجعة، والذي يعتبر مرشداً ومكماً لقواعد حوكمة الشركات الصادر فى أكتوبر ٢٠٠٥. (سامى، ٢٠٠٩؛ Keinath and Walo, 2004)

ويعد التعثر المالى للشركات من أهم القضايا التى تبحث فيها أدبيات المحاسبة، لما يترتب عليها من خسائر جسيمة تلحق بأصحاب الشركات والمتعاملين معها، خاصة فى الوقت الراهن نظراً للظروف التى يمر بها الإقتصاد العالمى، وللتعثر العديد من التعريفات والمظاهر، وبه العديد من النماذج التى يمكن من خلالها التنبؤ به، لعل أهمها نموذج ألتمان (Altman, Z-Score) للتنبؤ بالتعثرات المالية.

هذا، وقد قامت العديد من الدراسات السابقة في العديد من الدول بدراسة أثر لجان المراجعة وخصائصها في الحد من التعثر المالي في عدة دراسات أو أثرها على تحسين أداء الأسهم في دراسات أخرى، وقد جاءت نتائج هذه الدراسات متباينة في كثير من الأحيان، بالإضافة إلى ندرة الدراسات التي تناولت العلاقة بين متغيرات الدراسة في البيئة العربية – في حدود علم الباحث – الأمر الذي يتطلب إختبار تلك العلاقة في بيئة الأعمال المصرية للوقوف على تأثير أداء لجان المراجعة وخصائصها في الحد من التعثر المالي وتحسين أداء الأسهم بالشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية.

من هنا يعتقد الباحث أهمية دراسة دور خصائص لجان المراجعة في الحد من التعثر المالي، وكذلك دورها في تحسين أداء الأسهم في سوق الأوراق المالية.

إنطلاقاً مما سبق فإن مشكلة البحث تتلخص في الإجابة على التساؤلات الآتية:

ما هو الدور الذي تلعبه لجان المراجعة في الشركات؟ وهل وجود لجنة مراجعة تمتلك من الخصائص الجيدة والفعالة ما يؤدي إلى منع أو الحد من التعثرات المالية لتلك الشركات؟ وما هو دور لجان المراجعة في تحسين أداء الأسهم لتلك الشركات؟

هدف البحث.

يتمثل الهدف الرئيس للبحث في:

دراسة مدى تأثير خصائص لجان المراجعة في الحد من التعثر المالي وتحسين أداء الأسهم في سوق الأوراق المالية المصرية.

ويتفرع من الهدف الرئيس عدة أهداف فرعية هي:

- دراسة دور لجان المراجعة في الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية.
- بيان دور خصائص لجان المراجعة في الحد من التعثر المالي بالشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية.
- بيان دور خصائص لجان المراجعة في تحسين أداء أسهم الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية.

فروض البحث.

تتمثل الفروض الرئيسية التي يسعى البحث نحو اختبار مدى صحتها في:

الفرض الرئيس الأول ف ١:

"لا يوجد تأثير معنوي لخصائص لجان المراجعة على أدائها في الشركات التي تتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية"، وينقسم هذا الفرض إلى أربعة فروض فرعية هي:

ف ١ ١: "لا يوجد تأثير لإستقلالية أعضاء لجنة المراجعة على أداء لجنة المراجعة".

ف ١ ٢: "لا يوجد تأثير للخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة على أداء لجنة المراجعة".

ف ١ ٣: "لا يوجد تأثير لعدد مرات إجتماع أعضاء لجنة المراجعة على أداء لجنة المراجعة".

ف ١ ٤: "لا يوجد تأثير لحجم لجنة المراجعة على أداء لجنة المراجعة".

الفرض الرئيس الثاني ف ٢:

"لا يوجد تأثير معنوي لأداء لجان المراجعة وخصائصها في الحد من التعثر المالي للشركات التي تتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية".

الفرض الرئيس الثالث ف ٣:

"لا يوجد تأثير معنوي لأداء لجان المراجعة وخصائصها على تحسين أداء أسهم الشركات التي تتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية".

نطاق البحث.

- تتناول الدراسة أثر أربعة خصائص فقط للجان المراجعة هي: الإستقلالية، والخبرة المالية والمحاسبية، ونشاط اللجنة متمثلاً في عدد مرات الإجتماع، وأخيراً حجم لجنة المراجعة، ولن يتناول البحث خصائص أخرى كالنزاهة، الموضوعية، السرية، الكفاءة، الثقافة، القدرة على القيادة والإشراف النشط، بالرغم من أهميتها، إلا أن المجال لا يتسع لذكرها في هذه الدراسة.

- تتناول الدراسة الميدانية الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية المصرية، دون التعرض للشركات الأخرى غير المسجلة، فضلاً عن إستبعاد قطاع البنوك من الشركات محل العينة نظراً لطبيعة هذا القطاع، حيث يخضع هذا القطاع لقواعد خاصة طبقاً للقواعد الدولية مثل: مقررات لجنة بازل والسياسة النقدية الموضوعية من قبل البنك المركزي المصري، الأمر الذي يستلزم دراسات بحثية خاصة بهذا القطاع.

منهج البحث.

يعتمد البحث على الجمع بين المنهجين التاليين:

- المنهج الإستقرائي:

يتم إتباع هذا المنهج لدراسة وتقييم الدراسات التي تناولها الأدب المحاسبي والتي تتعلق بمجال البحث، تلك الدراسات التي تناولت مدى تأثير خصائص لجان المراجعة في الحد من التعثر المالي وتحسين أداء الأسهم.

- المنهج الإستنباطي:

يتم إتباع هذا المنهج لدراسة وإستنتاج أثر خصائص لجان المراجعة في الحد من التعثر المالي وتحسين أداء أسهم الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية، من خلال إختبار فروض الدراسة وسوف يعتمد الباحث في تجميع البيانات على إستخدام قائمة إستقصاء وإجراء بعض المقابلات الشخصية مع المختصين في مجال المحاسبة والمراجعة ومديرى الإدارات وأعضاء بلجان المراجعة وآخرين، للإطلاع على واقع دور لجان المراجعة بالشركات، وأثرها في الحد من التعثر المالي وتحسين أداء الأسهم.

خطة البحث.

- المقدمة.
- الفصل الأول: الإطار الفكرى للجان المراجعة وخصائصها.
- الفصل الثانى: التعثر المالى للشركات وأثره على أداء الأسهم.
- الفصل الثالث: العلاقة بين لجان المراجعة والتعثر المالى وأداء أسهم الشركات.
- المبحث الأول: دور لجان المراجعة وخصائصها في الحد من التعثر المالى وتحسين أداء الأسهم.
- المبحث الثانى: الدراسات السابقة.
- الفصل الرابع: الدراسة الميدانية.
- المبحث الأول: إجراءات الدراسة الميدانية.
- المبحث الثانى: تحليل نتائج الدراسة الميدانية.
- الخلاصة والنتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية.

الفصل الأول

الإطار الفكري للجان المراجعة وخصائصها

مقدمة:

حظى موضوع لجان المراجعة من حيث أهميتها وتشكيلها وتحديد مسؤولياتها وواجباتها بإهتمام العديد من المنظمات المهنية والهيئات التشريعية والهيئات المنظمة لسوق الأوراق المالية، مثل المعهد الأمريكى للمحاسبين القانونيين American Institute of Certified Public Accountants (AICPA) واللجنة القومية للحد من الغش فى القوائم المالية National Commission on Fraudulent Financial Reporting (NCFRR) وهيئة تداول الأوراق المالية بأمرىكا Securities and Exchange Commission (SEC) والمعهد الكندى للمحاسبين القانونيين Canadian Institute of Certified Accountants (CICA) ومعاهد المراجعين الداخليين بالمملكة المتحدة وأمريكا (Institute of Internal Auditors (IIA- UK, USA) وغيرهم.

حيث ظهرت أهمية لجان المراجعة وازدادت كثيراً فى السنوات الاخيرة، وذلك بسبب تزايد حالات الغش الإدارى، والإختلاسات المالية، وفشل وتعثر الشركات و توالى الإنهيارات - مثل شركة أنرون Enron فى ٢٠٠١، ووردكوم للإتصالات WorldCom فى ٢٠٠٢، وليمان برزرز Lehman Brothers فى ٢٠٠٨ - وإنخفاض مستوى ثقة الجمهور فى القوائم والتقارير المالية للشركات المالية، وتعتبر لجان المراجعة إحدى المظاهر الرئيسية لحوكمة الشركات ومن أهم التطورات التى تساهم فى تحقيقها وتعزيز أسواق رأس المال.

تقوم لجنة المراجعة بضبط ورقابة التصرفات المالية بالشركات، وذلك من خلال دورها فى الإشراف على إعداد القوائم المالية وإشرافها على وظيفة المراجعة الداخلية بالشركات، ودورها فى دعم وظيفة المراجعة الخارجية وزيادة إستقلالها، وتوصي العديد من المنظمات المهنية والهيئات المنظمة لسوق الأوراق المالية بتكوينها داخل شركات المساهمة التى تطرح أسهمها للتداول فى سوق الأوراق المالية المصرية نظراً للدور الذى تلعبه فى مساعدة مجلس الإدارة على الوفاء بمسؤولياته الخاصة بالرقابة على عملية إعداد التقارير المالية، والإفصاح لحملة الأسهم والمستثمرين، فضلاً عن الرقابة على أداء إدارة الشركة.

وتحقيقاً للهدف من هذا الفصل فإنه سوف يتناول النقاط التالية:

- ١/١ نشأة لجان المراجعة ومراحل تطورها.
- ٢/١ مفهوم لجان المراجعة وأهميتها.
- ٣/١ أهداف وإختصاصات لجان المراجعة ونطاق عملها.
- ٤/١ خصائص لجان المراجعة.
- ٥/١ دور لجان المراجعة فى زيادة فعالية حوكمة الشركات.
- ٦/١ خلاصة الفصل.

١/١. نشأة لجان المراجعة ومراحل تطورها:

حظيت لجان المراجعة باهتمام بالغ من الهيئات العلمية الدولية المتخصصة والباحثين، وخاصة بعد الإخفاقات والإنهيارات المالية للشركات العالمية العملاقة، وبالرغم من ذلك فإنه من الصعب تتبع نشأة فكرة لجان المراجعة من الناحية التاريخية، حيث أنه محل جدل إلى الآن، ومع ذلك، ذكر كلاً من (Chambers, 2005 and Walker, 2004) أن لجان المراجعة كانت مستخدمة في عام ١٨٧٢ من قبل شركة The Great Western Railway Company البريطانية، وقد قامت هذه الشركة بنشر تقرير لها في ٢٢ نوفمبر من هذا العام.

وفى سياق آخر، هناك من يرى أن ظهور ونمو فكرة لجان المراجعة مرتبط بأزمة الكساد الإقتصادي الكبير عامى ١٩٢٨، ١٩٢٩ (خليل، ٢٠٠٦)، ولكن البداية الحقيقية لفكرة لجان المراجعة ظهرت بالولايات المتحدة الأمريكية بعد حدوث قضية حالات تلاعب فى شركة Mekesson & Robbins, Inc. فى عام ١٩٣٩.

ونظراً لأهمية لجان المراجعة ودورها فى مجال تطبيق الحوكمة، وظهور العديد من التحولات والتطورات فى دور لجان المراجعة ونشأتها، فسوف يقوم الباحث بتناول مراحل تطور لجان المراجعة فى عدة دول، مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، والمملكة العربية السعودية، وأخيراً مصر.

١/١/١ نشأة لجان المراجعة فى الولايات المتحدة الأمريكية:

تُعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التى بادرت بإنشاء لجان المراجعة، فى أعقاب حدوث حالات من الغش والتلاعب فى القوائم والتقارير المالية، وقد ساهمت جهات عديدة فى تطوير لجان المراجعة، مثل، بورصة نيويورك لتداول الأوراق المالية New York Stock Exchange (NYSE)، وهيئة تداول الأوراق المالية (SEC)، البورصة الأمريكية لتداول الأوراق المالية (AMEX) The American Stock Exchange، المجمع الأمريكى للمحاسبين القانونيين (AICPA)، معهد المراجعين الداخليين (IIA)، لجنة Treadway. (فريد، ٢٠٠٩)

ويمكن تلخيص مراحل التطور كما يلى:

- الفترة من عام ١٩٣٩ حتى عام ١٩٥٠: حدثت قضية فساد مالى فى شركة Mekesson and Robbins عام ١٩٣٩ مما أدى إلى إضعاف الثقة فى إدارة هذه الشركات وفى مصداقية القوائم والتقارير المالية، وفى عام ١٩٤٠ نادت هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) بضرورة

تشكيل لجان المراجعة، وأوصت بإختيار مراجعى الحسابات بواسطة لجان المراجعة التى تتكون من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين. (وديع، ٢٠١٠)

● الفترة من عام ١٩٥١ حتى عام ١٩٧٠: أوصى المجمع الأمريكى للمحاسبين القانونيين (AICPA) عام ١٩٦٧ جميع الشركات المساهمة بضرورة تشكيل لجان مراجعة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، ثم فى عام ١٩٧٠ نادت هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) بضرورة أن يكون أعضاء لجنة المراجعة مستقلين تماماً.

● الفترة من ١٩٧١ حتى عام ١٩٩٠: زاد الإهتمام فى هذه الفترة بلجان المراجعة وضرورة تكوينها، وفى عام ١٩٧٢ أصدرت هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) قرارها بوجوب تكوين لجان المراجعة فى شركات المساهمة (Vinten and Lee, 1993)، وأوصت نفس اللجنة فى عام ١٩٧٤ جميع الشركات بضرورة الإفصاح عن وجود أو عدم وجود تلك اللجان بها.

وفى عام ١٩٧٧ إشتترطت بورصة نيويورك لتداول الأوراق المالية (NYSE) أن يكون تشكيل لجان المراجعة شرطاً للقيود فى البورصة، وفى عام ١٩٧٨ قام المجمع الأمريكى للمحاسبين القانونيين (AICPA) بإصدار تقرير ركز على الأمور المتعلقة بلجان المراجعة، كما قامت هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) بإصدار تقرير ركز على مجموعة من الأمور من أهمها عدد الأعضاء، وعدد مرات الإجتماع والأنشطة.. الخ (Rezaee and Lander, 1993)؛ الشامى، ٢٠٠٦)

كما قام مجلس معايير المراجعة The Auditing Standards Board (ASB) التابع للمجمع الأمريكى للمحاسبين القانونيين (AICPA) فى عام ١٩٨٨ وما بعدها بإصدار عدد من قوائم معايير المراجعة منها القوائم أرقام ٥٣، ٥٤، ٦٠، ٦١ والتى أشارت جميعها إلى أهمية دور لجان المراجعة، كما أوضحت بعض المهام التى تقوم بها اللجنة خاصة كأداة إتصال مع أطراف متعددة. (Dezoort, 1997)

● الفترة من عام ١٩٩١ حتى عام ٢٠٠٢: تلك الفترة كانت مليئة بالأحداث السريعة المتعاقبة والمؤثرة فى إرساء وجود لجان المراجعة، حيث صدر من عام ١٩٩٢ حتى عام ١٩٩٧ العديد من التوصيات والنشرات عن كل من مجلس معايير المراجعة (ASB)، ومجلس المراقبة العامة (POB) Public Oversight Board، ومعهد المراجعين الداخليين (IIA)، مجموعة من التوصيات التى نصت على ضرورة تشكيل لجان المراجعة وأهميتها فى الرقابة على عملية التقرير المالى، وتحديد نطاق عملها، وأن يتم نشر تقارير اللجنة مع باقى التقارير السنوية التى يتم نشرها. (Klein, 2006)

كما أصدرت هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) في عام ١٩٩٨ قراراً بتكوين لجنة Q'Mallay والتي قامت بتفويض لجنة Blue Ribbon Committee (BRC) من أجل العمل على تحسين جودة التقارير المالية، وفي مطلع عام ١٩٩٩ قامت لجنة (BRC) بإصدار ١٠ توصيات تتعلق جميعها بعمل لجان المراجعة وكيفية تطبيقها، وتركزت التوصيات العشرة حول ثلاثة محاور رئيسية وهي (حسوبة، ٢٠١٢):

(١) إستقلال اللجنة. (٢) فعالية اللجنة.

(٣) تسهيل الممارسات المحاسبية بين الإدارة ومراجع الحسابات ولجنة المراجعة.

ثم قامت بورصة نيويورك للأوراق المالية NYSE في ديسمبر ١٩٩٩ بإلزام جميع الشركات الكبيرة بتأسيس لجان مراجعة من المديرين المستقلين، ثم ختاماً في عام ٢٠٠٢ بعد الإنهيارات المالية لكبرى الشركات الأمريكية مثل Enron و WorldCom، قام الكونجرس الأمريكي بالموافقة على إصدار قانون Sarbanes Oxley, Act (SOX) الذي تطرق إلى لجان المراجعة على نطاق أوسع، فلم يقتصر فقط على إلزام شركات المساهمة بتكوين لجنة للمراجعة ولكنه أمتد إلى المهام والمسئوليات التي يجب عليها القيام بها، بالإضافة إلى بعض الخصائص الأساسية التي يجب توافرها في أعضائها. فقد نص على أن تقوم لجنة المراجعة بالآتي:

(١) ترشيح المراجعين الخارجيين وتحديد أتعابهم، مع متابعة أي إختلاف بين الإدارة وهؤلاء المراجعين. (٢) تتألف اللجنة من أعضاء مستقلين ممن ليس لهم أيه إرتباطات بالشركة وعدم حصولهم على أيه مكافآت بخلاف الأتعاب، وغيرها من المهام. (هلال، ٢٠١٢)

٢/١/١ نشأة لجان المراجعة في المملكة المتحدة:

تتشابه أسباب ودوافع تكوين لجان المراجعة مع الأسباب التي دعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنشائها والإهتمام بها، وظهرت العديد من التوصيات الخاصة بضرورة إنشاء لجان المراجعة، وتبلورت هذه التوصيات في عام ١٩٩٢ عندما أصدرت لجنة كادبوري Cadbury Committee والتي تتضمن عدة توصيات هامة بإنشاء لجان المراجعة منها (Adrian Cadbury, 1992 and Rayton and Cheng, 2004):

(١) يجب إعداد لائحة مكتوبة تحدد بوضوح أهداف وسلطات وواجبات ومسئوليات لجنة المراجعة.

(٢) يجب تشكيل لجنة المراجعة من ثلاثة أعضاء على الأقل، وأن تكون العضوية لأعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بالشركة.

(٣) يجب أن يحضر كل من المراجع الخارجي ومدير المراجعة الداخلية والمدير المالي إجتماعات لجنة المراجعة، كما يجب أن تجتمع اللجنة مع المراجع الخارجي مرة واحدة سنوياً على الأقل بدون حضور أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين وذلك بهدف التأكد من عدم وجود مشكلات لم يتم حلها.

(٤) يجب أن يكون للجنة المراجعة سلطات واضحة بخصوص فحص أية موضوعات في حدود اللائحة المكتوبة، وأن تُوفر لها الموارد اللازمة لذلك بما في ذلك الرجوع إلى مستشارين من خارج الشركة إذا تطلب الأمر ذلك.

(٥) يجب الإفصاح عن عضوية لجنة المراجعة في التقرير السنوي للشركة، كما يجب أن يحضر رئيس لجنة المراجعة الاجتماع العام للإجابة على الاستفسارات التي يمكن أن تثار.

وفى عام ١٩٩٩ تم إصدار تقرير Turnbull Report والذى نص على أهمية الدور الذى يمكن أن تلعبه لجان المراجعة فى تحسين ودعم نظم الرقابة الداخلية. كما صدر فى عام ٢٠٠٣ تقرير Smith Report والذى تضمن دور ومسئوليات لجان المراجعة وكيفية الإفصاح عنها فى التقارير السنوية، وأن يكون للجان المراجعة تقريراً سنوياً يتم نشرها بحيث تتضمن الواجبات التى تم تنفيذها خلال العام. (فريد، ٢٠٠٩)

٣/١/١ نشأة لجان المراجعة فى المملكة العربية السعودية:

تعتبر المملكة العربية السعودية من أوائل الدول العربية التى أهتمت بإصدار قوانين توجب شركات المساهمة بتكوين لجان للمراجعة، وفى عام ١٩٩٤ صدر القرار الوزارى رقم (٩٠٣) والخاص بتشكيل كل شركة مساهمة لجنة مراجعة يتم تحديد قواعد إختيار أعضائها ومدة عضويتهم وأسلوب عملها بقرار من الجمعية العمومية للشركة. (وديع، ٢٠١٠)

وفى عامى ١٩٩٧، ١٩٩٨ قامت وزارة التجارة بتعديل الضوابط والقواعد المنظمة لزيادة فاعلية عمل لجان المراجعة والتى تدعم من تطبيق حوكمة الشركات حيث نصت على الآتى:

- إلزام الشركات المقيدة بالبورصة السعودية أن تقدم تقارير للوزارة بمهام لجان المراجعة بها.
- تتمثل أهم مهام لجان المراجعة فى تقييم كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية بالشركة، وتقديم توصيات لتحسين مستوى أداء تلك الشركات.
- يلتزم مجلس إدارة الشركة بتنفيذ توصيات لجان المراجعة.

وفى عام ٢٠٠٣ تم إعتقاد مشروع القواعد المنظمة لعمل لجان المراجعة فى شركات المساهمة، كما قامت أيضاً مؤسسة النقد العربى السعودى بإعداد الدليل الإسترشادي لتنظيم عمل

لجان المراجعة فى البنوك السعودية، كما تضمنت لائحة حوكمة الشركات السعودية النص فى المادة الثالثة عشر منها على أنه " يجب أن يقر مجلس الإدارة لوائح عمل جميع اللجان الدائمة المنبثقة عنه ومنها لجنة المراجعة..." كما تناولت المادة الرابعة عشر من ذات اللائحة والتي تحمل عنوان " لجنة المراجعة" طبيعة عمل هذه اللجان وكيفية تشكيلها. (خليل، ٢٠٠٦)

٤/١/١ نشأة لجان المراجعة فى مصر:

صدر القرار رقم (٣٠) عن الهيئة العامة لسوق المال فى ٢٠٠٢/٦/١٨ ويتضمن هذا القرار مجموعة من القواعد واجبة الإتياع لقيود الشركات بجدول سوق الأوراق المالية المصرية، وأصبح وجود لجنة المراجعة شئ ملزم لشركات المساهمة المقيد بسوق الأوراق المالية المصرية، حيث نص القرار فى المادة رقم (٧) على ضرورة أن يكون لكل شركة - مقيدة بأوراق مالية بجدول سوق الأوراق المالية المصرية - لجنة للمراجعة يختارها مجلس إدارة الشركة ولا يقل أعضائها عن ثلاثة من المشهود لهم بالكفاءة والخبرة فى مجال أعمال الشركة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين وبرئاسة أحدهم، وإذا لم يتوافر لدى الشركة عدد كاف منهم يتم إستكمال عضوية اللجنة من ذوي الخبرة وتقوم اللجنة بأعمالها بصفة مستقلة عن إدارة الشركة، وتقدم اللجنة لمجلس إدارة الشركة مباشرة تقريراً شهرياً عن أعمالها يتضمن مقترحاتها وتوصياتها.

كما قامت وزارة الإستثمار فى أكتوبر ٢٠٠٥ بإصدار دليل قواعد ومبادئ حوكمة الشركات المصرية، والتي نصت على موضوع لجان المراجعة بإعتبارها إحدى قواعد حوكمة الشركات، وفى ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٦ قامت الهيئة العامة لسوق المال بإعداد مشروع القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات المقيدة ببورصتى القاهرة والاسكندرية والتي تضمنت فى القسم الثانى منها بند خاص بلجان المراجعة بشركات المساهمة على أساس إنها إحدى اللجان الفرعية لمجلس الإدارة، وأخيراً أصدرت وزارة الأستثمار دليل عمل لجان المراجعة فى أغسطس ٢٠٠٨، والذي يُعد مكملاً لما ورد بدليل قواعد حوكمة الشركات الصادر فى أكتوبر ٢٠٠٥. (دليل عمل لجان المراجعة المصرى، مركز المديرين، وزارة الإستثمار، ٢٠٠٨)

يتضح للباحث من العرض السابق بأن الولايات المتحدة الأمريكية تليها المملكة المتحدة من أكثر الدول إهتماماً بتنفيذ فكرة لجان المراجعة على أرض الواقع، لكثرة الأحداث التى لعبت دوراً كبيراً فى تشكيل ملامح لجان المراجعة، ويمكن إيجاز مراحل تطور لجان المراجعة إلى ثلاثة مراحل. الأولى، مرحلة المطالبة بتكوين لجان المراجعة فى شركات المساهمة، وهى فترة ما قبل العقد التاسع من القرن الماضى، والثانية، مرحلة الإهتمام بخصائص ومواصفات لجان المراجعة،

وهي فترة العقود التاسع والعاشر من القرن الماضي، والثالثة، مرحلة التوسع في مسؤوليات ومهام لجان المراجعة، وتمتد هذه الفترة من بداية هذا القرن وحتى الآن.

بعد إستعراض نشأة ومراحل تطور لجان المراجعة، سيتم في النقطة التالية التطرق إلى مفهوم لجان المراجعة، وأسباب زيادة الإهتمام بها في الوقت الحالي.

٢/١. مفهوم وأهمية لجان المراجعة:

تستخدم لجنة المراجعة كأداة رقابية فعالة على إدارة الشركات حيث تعد عنصراً هاماً وحيوياً في ممارسة حوكمة الشركات، كما أنها تعد من الآليات التي تؤكد على جودة التقرير المالي لأنها تعمل على تخفيض تكاليف الوكالة وتقليل عدم تماثل المعلومات بين معدي ومستخدمي القوائم المالية، وأكدت لجنة Cohen عام ١٩٧٨ بأن لجنة المراجعة تمثل وسيلة للمحافظة على التوازن في العلاقة بين المراجع الخارجي والإدارة العليا، وكذلك أكد المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) في المعيار رقم (٦١) على أن لجنة المراجعة تقوم بمراقبة عمليات التقرير المالي والإفصاح المحاسبي، وتعد أيضاً كحلقة وصل بين المراجع الخارجي والمراجع الداخلي من ناحية ومجلس الإدارة من ناحية أخرى. (هلال، ٢٠١٢)

١/٢/١ مفهوم لجان المراجعة:

لا يوجد تعريف موحد - في إعتقاد الباحث - قادر على إحتواء ما تشمله لجان المراجعة من خصائص أو ما تقوم به من وظائف وما تحمله من مسؤوليات، وفيما يلي عرض لبعض التعريفات للجان المراجعة:

- عرف المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين (CICA) لجان المراجعة في ١٩٩٢ بأنها "الجنة منبثقة من مديري الشركة تتركز مسؤولياتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة، وتعمل اللجنة كحلقة وصل بين المراجعين والإدارة، فضلاً عن مراجعة ترشيح المراجع الخارجي، ونطاق ونتائج المراجعة، كذلك الرقابة الداخلية للشركة، وجميع المعلومات المالية المعدة للنشر". (نقلاً عن: وديع، ٢٠١٠، ص ٦٢)

- وقد عرفها قانون Sarbanes Oxley Act (SOX) في عام ٢٠٠٢ بأنها "الجنة يتم تكوينها من بين أعضاء مجلس الإدارة تهدف إلى تحقيق الرقابة على التقارير المالية ومراجعتها". (SOX, 2002, p.5)

- ويرى (Dezoort, et al., 2003, p.178) أن لجنة المراجعة هي "الجنة التي يكون لديها أعضاء مؤهلين، ولديها السلطة والصلاحيات الكاملة، التي تكفل حماية حقوق المساهمين، من خلال تأكيد الثقة والإعتمادية على التقارير المالية، والضوابط الرقابية، وإدارة المخاطر".

- عرف (خليل، ٢٠٠٦، ص ١٥٣) لجنة المراجعة بأنها "هي إحدى لجان مجلس الإدارة الفرعية والتي تتمتع بالقدر الكافي من الإستقلال والكفاءة والخبرة التي تؤهلها للقيام بالمهام المختلفة التي تعكس أدائها المتنوع، وتساعد على تحقيق الإتصال بين الفئات المختلفة ذات المصالح المتعارضة بالوحدة الإقتصادية، وتدعيم الثقة في الإفصاح المحاسبي بصفة عامة وإفصاح المراجع بصفة خاصة".

- عرف (سليمان، ٢٠٠٦، ص ١٤٣) لجنة المراجعة بأنها "هي لجنة منبثقة عن مجلس إدارة الشركة وعضويتها قاصرة فقط على الأعضاء غير التنفيذيين والذين لديهم خبرة في مجال المحاسبة والمراجعة، وتكون مسؤولة عن الإشراف على عملية إعداد القوائم المالية ومراجعة وظيفتي المراجعة الخارجية والداخلية ومراجعة الإلتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات".

- وخلص (حسن، ٢٠٠٩، ص ٩١) إلى أن لجنة المراجعة "هي آلية رقابية من الآليات الداخلية لحوكمة الشركات والتي تتكون من بين أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، ويكون لدى هؤلاء الأعضاء عضواً على الأقل يمتلك الخبرة والمعرفة المحاسبية اللازمة للقيام بمراقبة ومراجعة القوائم والتقارير المالية".

- بينما يرى (وديع، ٢٠١٠، ص ٦٢) بأن لجنة المراجعة عبارة عن "لجنة فرعية يقوم بتشكيلها مجلس إدارة الشركة وتتكون بشكل أساسي من بعض أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وتهدف إلى زيادة تدعيم الثقة في القوائم المالية للشركة، والعمل على تحسينها، ويقترن دورها على تقديم توصياتها لمجلس الإدارة، من خلال تقارير دورية، وليس لديها سلطة إتخاذ القرار. ويتم تفويضها لإنجاز الكثير من المهام بهدف مساعدة مجلس الإدارة وإحكام الرقابة على أداء المديرين وزيادة كفاءة وفاعلية أداء الشركة مما ينعكس بالإيجاب على كل الأطراف ذات العلاقة بالشركة الأمر الذي يساعد على تنفيذ تطبيق الحوكمة بكفاءة".

- ذكر (الشمري، ٢٠١١، ص ٢٠) أن لجنة المراجعة "هي إحدى لجان مجلس الإدارة التي تقوم بمهام تهدف إلى تحسين عملية المراجعة داخل الشركة، وذلك من خلال تدعيم عمليات المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، مما يترتب عليه زيادة الثقة في عمليات المراجعة وجودة القوائم والتقارير المالية".

- كما يرى (حسوبه، ٢٠١٢، ص ٤٨) أن لجنة المراجعة هي "إحدى الآليات الرقابية لحوكمة الشركات، والمنبثقة عن مجلس إدارة الشركة، وتتكون من ثلاثة إلى خمسة أعضاء من الأعضاء غير التنفيذيين، وممن لديهم الخبرة المالية والمحاسبية والخبرات اللازمة لرقابة نشاط الشركة، وتكون مسؤولة عن التأكد من مصداقية التقارير والقوائم المالية من خلال الإشراف على الرقابة الداخلية وعملية المراجعة الداخلية والخارجية".

ومما سبق يرى الباحث أن التطورات المتلاحقة التى شهدتها بيئة الأعمال الآن، قد أضافت لمفهوم لجان المراجعة العديد من الخصائص والوظائف والمسئوليات، وهذه التعريفات تكمل بعضها البعض، من هنا يرى الباحث أن لجنة المراجعة "هى إحدى اللجان الفرعية لمجلس الإدارة، مهمتها الأساسية إضفاء الثقة والموضوعية على القوائم والتقارير المالية، ولكى تقوم اللجنة بذلك يجب أن تتكون من أعضاء يتصفوا بمجموعة من الخصائص أهمها الإستقلالية، والخبرة المالية والمحاسبية، وتنظيم عملهم من عقد إجتماعات دورية مناسبة لأنشطة الشركة ومهام اللجنة، على أن يحضر أغلبية الأعضاء، فضلاً عن أن يكون حجم اللجنة مناسباً لحجم الشركة، وأن يتوافر للجنة المراجعة كافة الصلاحيات والسلطات التى تمكن أعضائها من أداء مهامهم ومسئولياتهم على الوجه الأمثل".

٢/٢/١ أهمية لجان المراجعة:

أدى الإهتمام بحوكمة الشركات فى السنوات الأخيرة إلى زيادة الإهتمام بوجود لجان للمراجعة، كما أشارت توصيات معظم اللجان التى تشكلت لدراسة أسس ومتطلبات الحوكمة إلى ضرورة وجود لجنة مراجعة لكل شركة، وترجع أهم أسباب وأهمية وجود لجان المراجعة فى الشركات إلى ما يلى (وديع، ٢٠١٠):

١. تقوية ودعم أسواق المال، والحد من إصدار الشركة لقوائم مالية بها أخطاء أو غش وتلاعب، وإظهار تقارير وقوائم ذات كفاءة وجودة عالية.

٢. تقليل مخاطر حدوث حالات فشل للمراجع الخارجى والمتمثلة فى فشله فى عدم إكتشاف الأخطاء الجوهرية فى القوائم المالية، ومساعدة المراجع الخارجى فى تدعيم إستقلاله.

٣. تقليل مخاطر عزل المراجع الخارجى نتيجة إصداره لتقرير متحفظ عن القوائم المالية.

٤. مراقبة الإدارة للتأكد من تطبيق السياسات والطرق المحاسبية التى تؤدى إلى تعظيم منفعة الملاك حملة الأسهم، وليس منفعة الإدارة وحدها، والمحافظة على حسن إستغلال الموارد.

٥. حماية الحقوق لجميع الأطراف المتعاملة مع القوائم المالية والشركة والقضاء على المصالح الشخصية، وحماية مصالح حملة الأسهم، وإحكام السيطرة على أعمال الشركة.

وترى دراسة أخرى، أن لجان المراجعة زاد الإهتمام بها وأتجهت معظم الشركات والبنوك فى الخارج نحو تشكيل تلك اللجان من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين نتيجة لأسباب عدة ومنها (على وشحاته، ٢٠٠٧):

أ. تزايد حالات الفشل المالى للعديد من الشركات والبنوك فى الخارج، وتزايد حالات الغش والتلاعب بها وزيادة رغبة هذه المؤسسات فى تدعيم عملية الرقابة على أنشطتها والتأكد من

سلامة تطبيق المبادئ المحاسبية، وبمعنى أحر زيادة رغبة إدارة هذه الشركات فى الوفاء بمسئولياتها الوكالية.

ب. التناقض الموجود بين مراجعى الحسابات الخارجيين وبين إدارة الشركة خاصة فى مجال المحافظة على إستقلال مراجع الحسابات لإبداء الرأى الفنى المحايد، وبالتالي فإن وجود لجنة المراجعة فى أي شركة يمثل حماية للمساهمين ويضمن تحقيق إستقلال مراجع الحسابات فى عملية إبداء رأيه الفنى المحايد على القوائم المالية.

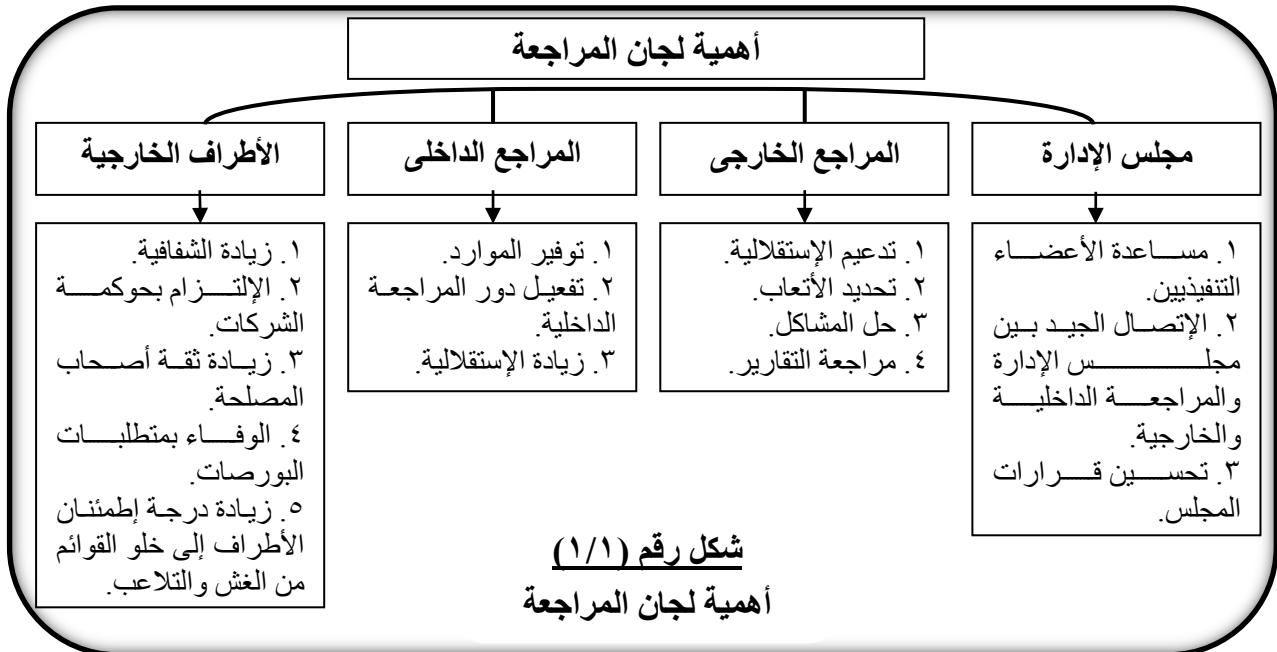
ج. يترتب على وجود لجنة للمراجعة فى أي شركة الحد من حالات الغش والتلاعب وزيادة فعالية نظم الرقابة الداخلية وتدعيم إستقلال مراجع الحسابات، وبالتالي تدعيم الثقة فى عملية إعداد ومراجعة القوائم المالية خاصة فى ظل إقتصاديات السوق والمنافسة.

د. حاجة أصحاب المصلحة فى الشركات خاصة المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية إلى آلية إدارية تساهم فى ضبط ورقابة أداء الإدارة كوكيل عنهم خاصة بشأن الأمور المالية والرقابية.

هذا، ويرى (الرملي، ٢٠٠١) أن لجنة المراجعة تعمل على توفير الثقة والمصداقية في البيانات والمعلومات المقدمة للأطراف المستفيدة من تقرير المراجع الخارجي، ومن زيادة كفاءة وفعالية عملية المراجعة، وبالتالي فإن أهمية لجنة المراجعة تنبع من خلال المنافع المتوقعة منها، والتي يمكن أن تقدمها إلى جميع الأطراف، مثل مجلس إدارة الشركة والمراجع الخارجي والداخلي والمساهمين وأصحاب المصالح.

ويمكن توضيح المنافع المتوقعة من لجنة المراجعة لكل طرف من الأطراف السابقة من خلال

الشكل رقم (١/١) التالي:



ويرى آخرون (Steven and Mason, 2007; Dorothy, 1996 and Blue Ribbon, 1999) أن الشركات التى بها لجان مراجعة حدث بها إنخفاض نسبى فى معدل وقوع التصرفات المالية غير القانونية، وزادت درجة الثقة فى معلومات القوائم المالية، وتكمن أهمية لجان المراجعة فى أنها أحد الضوابط الأساسية والمانعة لحدوث الأخطاء.

وعلى الرغم من وجود إتفاق فى آراء الباحثين حول أهمية لجنة المراجعة فى زيادة الثقة فى التقارير المالية، إلا أن هناك دراسات أخرى (Sommer, 1991; Corrin, 1993; Woinzor, 1995; Millstiein, 1999; Cohen, et al., 2002 and Farber, 2005) ترى أنه بالرغم من وجود لجان مراجعة بالشركات، إلا أن هناك إختلافاً فى تقدير فاعليتها، وأن مناقشات لجان المراجعة تتم بشكل سطحي، وعدم قدرتها على ضمان تحسين جودة التقارير المالية، وأن وجودها ليس معناه إعتقاد الإدارة عليها بشكل فعال، أو أنها تعمل فى بيئة تضعف من قدرتها، وأن الشركات التى وجد بها تلاعب وحدث لها فشل وتعثر كانت بها لجان مراجعة كأحد مكونات هيكل حوكمة الشركات.

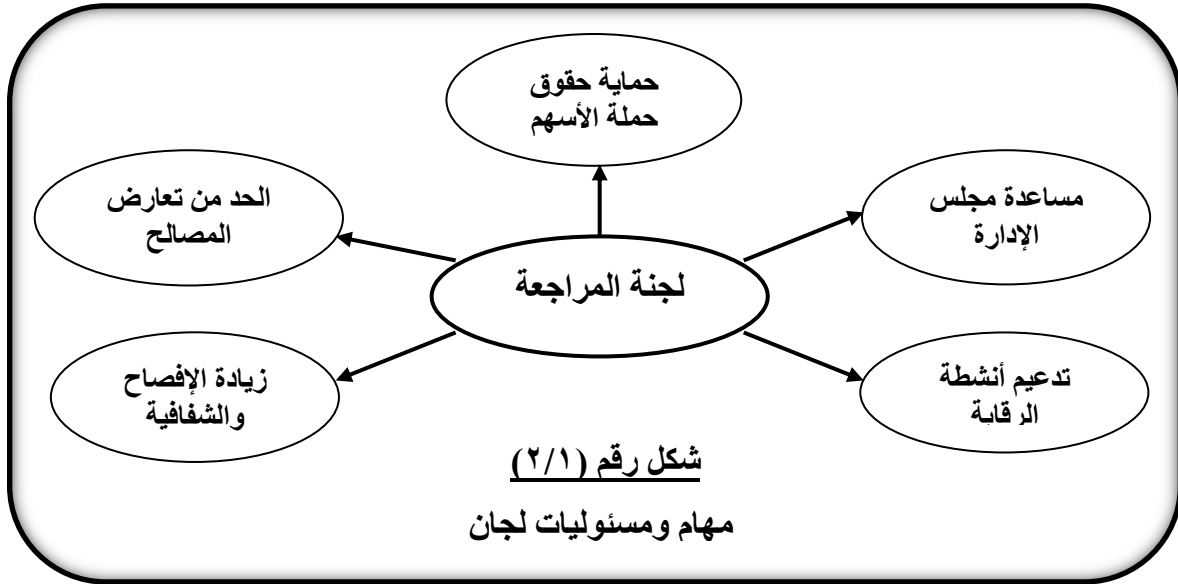
لذا يخلص الباحث إلى أهمية الدراسة الحالية التى يقوم بها، والتى تتساءل هل تشكيل لجان المراجعة فى الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية المصرية يمكن أن تحقق دورها المنشود، إذا تم تشكيلها بشكل سليم، وإذا ما توافرت لأعضائها خصائص معينة، ولها أهداف ومهام ونطاق محدد، وهو ما ستقوم الدراسة بمناقشته فى النقاط التالية.

٣/١. أهداف وإختصاصات لجان المراجعة ونطاق عملها:

إن وجود نظام رقابة داخلية فعال، هو أحد المسؤوليات الرئيسية المناط بها مجلس الإدارة، وتتمثل المهمة الأساسية للجنة المراجعة فى التحقق من كفاية نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه بفاعلية، وتقديم أي توصيات لمجلس الإدارة من شأنها تفعيل ذلك النظام وتطويره بما يحقق أغراض الشركة ويحمي مصالح المساهمين والمستثمرين بكفاءة عالية وتكلفة معقولة.

ويحق للجنة المراجعة، وبدون أي قيود، الإطلاع على كافة المعلومات والبيانات والتقارير والسجلات، والمراسلات، أو غيرها من الأمور التى ترى اللجنة أهمية الإطلاع عليها، وعلى مجلس الإدارة إتخاذ كافة الإجراءات التى تكفل للجنة القيام بمهامها.

ويمكن توضيح أهداف لجنة المراجعة من خلال التعرف على مهام ومسؤوليات لجنة المراجعة، والتي يمكن توضيحها فى الشكل رقم (٢/١) التالي:



المصدر: (الشامي، ٢٠٠٦، ص ٢٠)

وقد أوضحت دراسة (Wainizer, 1995) التي بينت أهداف لجان المراجعة وأطلقت عليها Wainizer's Objectives والتي إعتمدت عند صياغة الأهداف وتحديد مجالات وإختصاصات لجان المراجعة المختلفة على ما ذكرته لجنة (Cadbury, 1992) في هذا الشأن، وحددت خلالها سبعة عشر هدفاً هي أهداف لجان المراجعة مقسمة إلى ثلاث أقسام رئيسية وهي (سمر، ٢٠١٠):

- (١) التقارير المالية: إرتبط بها ستة أهداف تحدد إختصاصات لجان المراجعة فيما يتعلق بإعداد ومراجعة هذه التقارير، وتقييم نظم الرقابة الداخلية الخاصة بها وتقييم تقديرات الإدارة.
- (٢) المراجعة: إرتبط بها ثمانية أهداف تتعلق بعملية المراجعة بما تشملها من ترشيح للمراجع وأتباعه ومراجعة خطط تقييم كفاءة المراجع الخارجى والداخلى، والتنسيق ما بين هؤلاء المراجعين والتركيز على الحفاظ على إستقلال المراجع الخارجى أثناء عملية المراجعة.
- (٣) حوكمة الشركات: أعتبرت أن لجان المراجعة أحد الأدوات الهامة للحوكمة وأختصت بثلاثة أهداف تسعى لها لجان المراجعة، وتتمثل فى تسهيل الإتصالات ما بين الأطراف الداخلية فى الشركة، ومراجعة سياسات وممارسات الحوكمة فى الشركة، ثم تحديد مدى إلتزام الشركة بالقوانين ذات الصلة.

ثم حددت بورصة نيويورك للأوراق المالية (NYSE) عام ٢٠٠٣ أهداف ومسئوليات لجان المراجعة فى الشركات الخاضعة لها وذلك وفقاً للقواعد الخاصة بقانون (SOX)، وركزت فى أهداف لجنة المراجعة على تكامل التقارير المالية وتحديد مدى إلتزام الشركة بالمتطلبات والقواعد المنظمة للعمل، والمساعدة والحفاظ على إستقلال المراجع الخارجى، والسعى إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية وإعداد تقرير للجنة المراجعة يعتمد على مجلس الإدارة.

فى مصر تناولت هيئة سوق المال موضوع تطبيق لجان المراجعة فى الشركات التى تتعامل فى سوق الأوراق المالية ، وفقاً لقرار مجلس إدارة هيئة سوق المال رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٢ ، حيث أوضحت المادة الرابعة من البند السابع من الأحكام العامة لقواعد قيد وإستمرار القيد والشطب فى سوق الأوراق المالية المصرية، بأنه يجب على الشركة أن ترفق بطلب القيد فى أى من جداول سوق الأوراق المالية الإفصاح عن وجود لجنة للمراجعة بها.

كما تناولت تلك المادة أيضاً، تشكيل اللجنة وإختصاصاتها، وأوضحت بأنه يجب أن يكون لكل شركة مقيدة بجدول سوق الأوراق المالية لجنة مراجعة يختارها مجلس إدارة الشركة لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة من المشهود لهم بالكفاءة والخبرة فى مجال عمل الشركة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ويرأسها أحدهم، وإذا لم يتوافر لدى الشركة عدد كافى منهم يتم إستكمال عضوية اللجنة من ذوى الخبرة، ولذلك فقد حددت القواعد عدد أعضاء اللجنة كحد أدنى ثلاثة أعضاء دون وجود حد أقصى، وهى بذلك تكون قد سلكت الإتجاه السليم الذى تتجه نحوه جميع الدول التى يشهد لها الواقع بسلامة تطبيق عمل هذه اللجان.

فى ٢٥/٣/٢٠٠٤ تم إضافة بندين إلى إختصاصات لجنة المراجعة لتدعيم دور لجنة المراجعة فى تحقيق إستقلال مراجع الحسابات الخارجى كما يلى:

- إقتراح تعيين مراقبى الحسابات وتحديد أتعابهم والنظر فى الأمور المتعلقة بإستقلالهم وإقالتهم، بما لا يخالف أحكام القانون.
- إبداء الرأي فى شأن الإذن بتكليف مراقبى الحسابات بأداء خدمات لصالح الشركة بخلاف مراجعة القوائم المالية، وفى شأن الأتعاب المقدرة عنها، بما لا يخل بإستقلاليتهم.

ثم قدمت وزارة الإستثمار من خلال مركز المديرين المصرى دليل عمل لجان المراجعة فى اغسطس ٢٠٠٨، وأعتبر المركز أن هذا الدليل يُعد مكملاً لما ورد بقواعد حوكمة الشركات الصادرة عن وزارة الإستثمار فى ٢٠٠٥، وقد عرض الدليل مسئوليات لجنة المراجعة فى مجالات الإشراف المالى والمراجعة الداخلية وعمليات الرقابة الداخلية وترشيح المراجع الخارجى ومتابعة أدائه والإلتزام بمكافحة غسل الأموال وإدارة المخاطر، بالإضافة إلى المسئوليات التالية:

- مراقبة المخاطر المالية والرقابة الداخلية.
- مراقبة إعداد التقارير المالية.
- مراقبة عمليات المراجعة الداخلية والخارجية.

قام معهد KPMG فى بحثه (KPMG, 2009) بتقديم أهم ١٠ نقاط لمساعدة الشركات أثناء الأزمات المالية، وتم التركيز على إختصاصات لجنة المراجعة وفقاً للإستقصاء الذى أجراه، وتتلخص أهم أعمال لجنة المراجعة، بخلاف ما سبق ذكره، فيما يلى:

- ١) فهم وإستيعاب المخاطر التى تواجه الشركة فى ظل الأزمة الإقتصادية العالمية.
- ٢) إعتبار تخفيض التكلفة والإشراف والرقابة على ذلك من العناصر الهامة خصوصاً فى ظل الأزمة الإقتصادية العالمية.
- ٣) الإستمرار فى الرقابة على القيمة العادلة والفساد والإفتراضات الإدارية خصوصاً المتعلق منها بالتقديرات المحاسبية.
- ٤) فهم لطبيعة الضغوط التى وضعتها الأزمة الإقتصادية العالمية على الإلتزام ببرامج الحماية من الغش.
- ٥) أن يكون لدى لجنة المراجعة رؤية ثابتة وقوية، وأن يتم تقييم أداء ذاتى لها ولأعضائها ورئيسها ووضعها فى الشركة وإستقلاليتها.

ويشمل نطاق عمل اللجنة القيام بكل الأعمال التى تمكنها من تحقيق مهامها، ومنها (هلال، ٢٠١٢):

- ١) دراسة القوائم المالية السنوية قبل إعتماها ونشرها بغرض التوصل إلى قناعة بأنها لا تتضمن أي عبارات أو بيانات أو معلومات غير صحيحة أو ذات أهمية نسبية ينتج عن حذفها أن تكون القوائم المالية مضللة.
- ٢) دراسة السياسات المحاسبية التى تتبناها الشركة قبل إعتماها وأي تغيير فى هذه السياسات، وتقديم ما تراه اللجنة من مقترحات بشأنها، أخذاً فى الأعتبار مدى سلامة السياسات المحاسبية لطبيعة أعمال الشركة وأثرها على المركز المالى للشركة ونتائج أعمالها.
- ٣) التحقق من كفاية تصميم الأنشطة الرقابية فى الشركة، وفعالية تصميمها بطريقة مناسبة تُمكن من الحد من وقوع الغش والأخطاء، وإكتشافها فور وقوعها، وفعالية تنفيذ الأنشطة الرقابية بطريقة تُمكن من التحقق من جودة تنفيذ الأنشطة الرقابية والثبات فى تنفيذها.
- ٤) دراسة التقارير والملاحظات التى يقدمها المراجع الخارجى، بما يُمكن المراجع الخارجى من القيام بعمله بعيداً عن أي قيود أو تأثيرات من قبل إدارة الشركة.
- ٥) التحقق من إستقلالية المراجعين الداخليين، ودراسة خطة عمل المراجعة الداخلية فى الشركة، ونطاق الفحص والتقارير التى تصدر عنها، وتقديم أي مقترحات من شأنها تأكيد إستقلالية المراجعين الداخليين.

مما سبق يخلص الباحث إلى أن لجنة المراجعة تقوم بدور حيوي فيما يتعلق بضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة لما تقوم به من إشراف على عمليات المراجعة الداخلية والخارجية، والحد من ضغوط وتدخلات الإدارة في عملية المراجعة من خلال تدعيم إستقلال المراجع الخارجي، وبالتالي فإن لجنة المراجعة يجب أن يتوافر في أعضائها خصائص معينة لكي يمكن تفعيل دورها للقيام بالإختصاصات التي تمكنها من تحقيق أهدافها ومسئولياتها تجاه مجلس الإدارة، وهو ما سيتم عرضه من خلال النقطة التالية.

٤/١. خصائص لجان المراجعة:

يجب أن تتوفر مجموعة من الصفات أو الخصائص في أعضاء لجنة المراجعة حتى تستطيع القيام بالدور الذي تكونت من أجله، فقد رأت دراسة (Lawrence, et al., 2010) ضرورة أن يتم إختيار أعضاء لجنة المراجعة من بين أعضاء مجلس الإدارة المستقلين إلى جانب صفات حسن التقدير وقوة الشخصية والخبرة وقدرتهم على التعامل مع التقارير التي يتلقونها عن المخاطر وعن تشغيل النظم المختلفة بالشركة، وقد أضافت دراسة (وديح، ٢٠١٠) إلى تلك الصفات، الشرعية من خلال ميثاق موجود، والقدرة على الحصول على المعلومات الداخلية في الوقت المناسب، وتضمنت دراسة (أحمد، ٢٠٠٩) مجموعة أخرى من الخصائص التي يلزم وجودها في أعضاء اللجنة مثل النزاهة والموضوعية والسرية والكفاءة، فضلاً عن خصائص عامة أخرى كالثقافة والقدرة على القيادة والإشراف النشط، وفيما يلي عرض لأهم هذه الخصائص:

١/٤/١. إستقلالية أعضاء لجان المراجعة:

تعتبر إستقلالية أعضاء لجان المراجعة من أهم الخصائص الواجب توافرها، حيث يتيح وجودها لأعضاء اللجنة الحيادية في القيام بواجباتها ومسئولياتها وإتخاذ القرارات دون تحيز، وفيما يلي عرض لتعريف الإستقلالية، ومعايير الإستقلالية، ومحددات الإستقلالية، وأهميتها.

١/١/٤/١. تعريف إستقلالية أعضاء لجان المراجعة:

تُعرف بورصة نيويورك للأوراق المالية (NYSE) واللجنة القومية للمتعاملين في الأوراق المالية (The National Association of Securities Dealers (NASD) عضو لجنة المراجعة المستقل بأنه "هو ذلك الشخص الذي يتحرر من أى علاقة - من وجهة نظر مجلس الإدارة - قد تتدخل وتؤثر على حكمه المستقل عند ممارسة دوره كعضو لجنة مراجعة". (هلال، ٢٠١٢، ص ٣٢)

كما قدم قانون (SOX, 2002, p.63) في الفقرة ٣٠١ تعريفاً للإستقلال أوضح بأن العضو المستقل "هو العضو الذي لا يرتبط بأية علاقة مالية أو غير مالية تتعارض مع تقديره كعضو مستقل بخلاف عضويته في لجنة المراجعة".

وتعرف هيئة الأوراق المالية الأردنية عضو لجنة المراجعة المستقل بأنه "عضو مجلس الإدارة الذي لا تربطه بالشركة أو بأي من موظفي الإدارة التنفيذية العليا فيها أو بأي شركة حليفة أو بمدقق حسابات الشركة أي مصلحة مادية أو أي علاقة غير تلك المتعلقة بمساهمته في الشركة، قد يتكون في ظلها شبهه بجلب أي منفعة سواء مادية أو معنوية لذلك العضو قد تؤدي إلى التأثير على قراراته أو إستغلاله لمنصبه في الشركة". (أحمد، ٢٠٠٦، ص ٩٢٩)

وفى مصر فقد عرف (دليل عمل لجان المراجعة، ٢٠٠٨، ص ٩) العضو المستقل بأنه "العضو الذي يكون مستقلاً عن الإدارة، وأن يكون إرتباطه الوحيد بالشركة من خلال عضويته في مجلس الإدارة، فلا يكون من كبار المساهمين بالشركة أو من كبار العملاء أو الموردين مثلاً".

٢/١/٤/١. معايير إستقلالية أعضاء لجان المراجعة:

تختلف إستقلالية عضو لجنة المراجعة وفقاً لمجموعة من المعايير والتي تقوم بوضعها المنظمات المهنية بالدول والتي قد تختلف من دولة إلى أخرى، كما قد تختلف أيضاً من شركة إلى أخرى، وفيما يلي معايير إستقلالية عضو لجنة المراجعة بإحدى الدول، وإحدى الشركات:

١/٢/١/٤/١ معايير لجنة (Blue Ribbon Committee (BRC):

قامت لجنة (BRC) بوضع مجموعة من المعايير التي تحقق الإستقلال بالنسبة للأعضاء الذين ينضمون إلى لجان المراجعة، حيث أوضحت أن أعضاء لجنة المراجعة يتم إعتبارهم مستقلين إذا لم تكن لديهم أي علاقة بإدارة الشركة قد تؤثر عليهم في أداء واجباتهم، وبالتالي فإن عضو لجنة المراجعة تنتفي عنه صفة الإستقلالية في حالة توافر أحد الحالات التالية:

١. أن يكون من موظفي الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها.
٢. أن يحصل على أي مكافأة مالية من الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها بخلاف التي يحصل عليها مقابل العمل في مجلس الإدارة.
٣. أن يكون مدير تنفيذي في إحدى الشركات التي لها علاقة تجارية مع الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها.
٤. أن يكون أحد أقاربه موظف تنفيذي داخل الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها.

٢/٢/١/٤/١ معايير شركة Enterasys Networks, Inc الأمريكية:

أفصحت الشركة فى تقريرها السنوى عن المعايير الواجبة لإستقلالية عضو لجنة المراجعة،
والتي تتمثل فى الاتى: (Enterasys networks, Inc., 2005)

١. إذا لم يتقاض من الشركة خلال الخمس سنوات الماضية أو أى من أفراد عائلته حتى الدرجة الثانية أكثر من ١٠٠٠٠٠٠ دولار أو المبلغ الذى حددته (SEC) أيهما أقل، بخلاف مكافأته أو معاشه، أو ما يحصل عليه أفراد عائلته من مرتب بخلاف مايشغلون وظيفة المدير التنفيذى.
 ٢. إذا لم يعمل خلال الخمس سنوات الماضية أو أى من افراد عائلته مع المراجع الحالى أو السابق أو مع المؤسسة التى تقدم خدمات إستشارية للشركة.
 ٣. إذا لم يرتبط خلال السنوات الخمس السابقة أو أحد افراد عائلته بعلاقة مادية مع الشركة سواء بشكل منفرد أو كعضو مجلس إدارة أو مدير تنفيذى أو موظف (بإستثناء أفراد أسرته).
 ٤. إذا لم يشغل وظيفة المدير التنفيذى للشركة خلال الثلاث سنوات الماضية أو أى من أسرته.
- هذا، وقد أضافت دراسة (وديع، ٢٠١٠) أن ما يخل بإستقلالية عضو لجنة المراجعة إذا كان مرتبطاً بأحد المنظمات التى لا تهدف إلى الربح، وتتلقى دعماً مالياً كبيراً من الشركة أو أحد الأطراف المرتبطة بها.

٣/١/٤/١. محددات إستقلالية أعضاء لجان المراجعة:

تكمن قوة لجان المراجعة وقدرتها على القيام بالمسئولية الملقاة على عاتقها فى إستقلالها، والإستقلالية يجب أن تتوافر فى المظهر وفي الجوهر، وجوهر الإستقلالية هو التأكد من عدم تأثير الإدارة أو المراجع على عمل لجان المراجعة، وبالتالي فإن جوهر الإستقلالية يكمن فى فصل أعمال لجان المراجعة عن أي تأثير يمس مصالحهم مع الإدارة أو المراجع. وقد أوضحت دراسة (صليب، ٢٠٠٤) محددات إستقلالية لجنة المراجعة على النحو التالى:

١/٣/١/٤/١. تحديد مكافآت اللجنة Compensations:

يتأثر قيام اللجنة بعملها إذا تعارضت المصالح المالية لأعضائها مع عملهم وقراراتهم، ولذلك حدد قانون (SOX) أن يُدفع لأعضاء لجنة المراجعة أجراً عن عملهم كأعضاء فى اللجنة فقط، وليس لأي أعمال أخرى غيرها كإستشارات مالية – مثل ما حدث فى شركة Enron فقد حصل عضو من أعضاء لجنة المراجعة بالشركة على ٧٢٠٠٠ دولار مقابل تقديم إستشارات فنية لها، بالإضافة إلى ٥٠٠٠٠ دولار نظير القيام بدوره كعضو لجنة مراجعة – ومكافآت أعضاء لجنة المراجعة لم يتم تحديدها من أي جهة، ولكن بصفة عامة إذا زادت المكافأة أو الأجر عن الحد المعقول أخذ شكل الرشوة وإن قل عن الحد المعقول أثار الشك فى كفاءة اللجنة.

٢/٣/١/٤/١. ملكية أعضاء لجنة المراجعة لأوراق مالية للشركة Stock Ownership:

لا يمثل الأجر التعارض الوحيد في المصالح المالية وإنما ملكية أعضاء لجان المراجعة لأسهم الشركة يُعتبر أيضاً تعارضاً في المصالح المالية، ورغم أن قواعد إستقلالية المراجع الخارجي تمنعه من إمتلاك أسهم في الشركة التي يقوم بمراجعتها، ورغم أن مسئولية المراجع تمتد إلى لجان المراجعة، إلا أنه لم يكن هناك قانون يمنع أو يحد من ملكية أعضاء لجنة المراجعة للأوراق المالية وكان ذلك يعتبر قصور في القوانين المنظمة، وهذا القصور أدى إلى تجاوزات كبيرة مثل ملكية ثلاثة أعضاء اللجنة من شركة Enron لأسهم قيمتها ٧,٥ مليون دولار.

وبدأ من ذلك الحين الإهتمام بهذه القضية حيث صدر قانون (SOX) عام ٢٠٠٢ وأشترط أن يكون أعضاء اللجان غير منتمين للشركة (Unaffiliated)، ولم يُعرف القانون معنى مصطلح (Affiliated) وعرفها الباحثون (مثل: Carcello and Neal, 2003) بأنهم الأشخاص الذين لديهم علاقة إقتصادية أو شخصية بالشركة وإدارتها ولم يتعرض لقضية إمتلاك الأسهم بصفة خاصة.

أما بورصة نيويورك للأوراق المالية (NYSE) فقد أقرحت أنه لا يجب أن يكون هناك علاقة مؤثرة بين أعضاء لجنة المراجعة والشركة، ولم تذكر ملكية الأسهم بصفة خاصة، أما اللجنة القومية لتداول الأوراق المالية (NASD) فكانت أكثر تحديداً وأوضحت أن إمتلاك أكثر من ٢٠٪ من أسهم الشركة يهدر إستقلالية عضو لجنة المراجعة.

٣/٣/١/٤/١. العلاقات المؤثرة Significant Relationships:

طلبت بورصة نيويورك NYSE من مجلس إدارة كل شركة أن يحدد العوامل التي تؤثر على إستقلالية عضو لجنة المراجعة، بالإضافة إلى ذلك أوضحت أن الروابط الشخصية بالشركة تعتبر من العلاقات المؤثرة والتي تعوق إستقلالية عضو لجنة المراجعة، ويندرج تحت تلك العلاقات الشخصية الموظفين الحاليين أو السابقين للشركة أو الشركات التابعة، والقائمين بالأعمال الإستشارية مثل المستشار القانوني، وكذلك موظفي البنوك والموردين أو العملاء الأساسيين للشركة.

أما اللجنة القومية لتداول الأوراق المالية (NASD) فقد حددت كلمة "مؤثرة" بأنها أي مدفوعات بين شركتين تزيد عن ٢٠٠٠٠٠٠ دولار أو ٥٪ من الدخل، أما قانون (SOX) فلم يتعرض لذلك، واكتفى بذكر أن عضو لجنة المراجعة يجب أن يكون من الأشخاص غير المنتمين للشركة (Unaffiliated).

٤/٣/١/٤/١ . فترة الهدنة Cooling off Period:

فترة الهدنة هي الفترة التي يجب إنقضائها قبل أن يعمل الشخص كعضو لجنة مراجعة في شركة، كان له بها علاقة مؤثرة، ولم يناقش قانون (SOX) تلك القضية، أما بورصة نيويورك للأوراق المالية (NYSE) فقد حددت فترة الهدنة بخمس سنوات للشخص الذي كان يعمل لدى الشركة أو لدى مكتب المراجع الذي يقوم بمراجعة حساباتها، وكذلك طبقت هذا الشرط بعينه إذا كان أحد أقارب الشخص قد عمل بالشركة أو بمكتب المراجعة. أما اللجنة القومية لتداول الأوراق المالية (NASD) فقد حددت تلك الفترة بثلاث سنوات، معنى ذلك أنه يجب على الشركة قبل الموافقة على تعيين أعضاء لجان المراجعة أن تدرس التاريخ الوظيفي للعضو وعائلته.

٤/١/٤/١ . أهمية إستقلالية أعضاء لجان المراجعة:

إذا لم تتوافر الإستقلالية لأعضاء لجان المراجعة أصبحت تحمي مصالح الإدارة ولا يمكن لها أن تقوم بدور المراقب المستقل، وتفقد موقعها في حماية المراجع الخارجي التي من واجبها حماية إستقلاليته. وقد أكدت هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC) منذ عام ١٩٤٠ على أن تتكون لجنة المراجعة من مديرين مستقلين، حيث أوصت بضرورة تشكيل لجنة المراجعة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، كما أكد مجلس المراقبة العام (POB) على أن إستقلال أعضاء اللجنة يحقق التوازن في العلاقة بين أعضاء اللجنة والإدارة، وفي تقرير المجلس عام ١٩٩٩ أكد أنه يجب ان يكون جميع أعضاء اللجنة مستقلين. (شاهين، ٢٠١٢)

كما طالبت (SEC) في النشرة رقم ١٢٣ والصادرة عام ١٩٧٢ بأنه يجب على الشركات المسجلة لديها أو تلك التي ترغب في التسجيل أن يكون لديها لجان مراجعة تتكون غالبية أعضائها من المديرين غير التنفيذيين المستقلين، وطالبت بذلك منظمات مهنية أخرى في توصياتها مثل: لجنة Treadway، وبورصة نيويورك للأوراق المالية (NYSE) عام ١٩٨٩، واللجنة القومية لتداول الأوراق المالية بالولايات المتحدة الأمريكية (NASD) عام ٢٠٠٠، ولجنة (BRC)، وبورصة الأوراق المالية بماليزيا عام ٢٠٠١، كما أكد قانون (SOX) في عام ٢٠٠٢ في الفقرة ٤٠٧ ما طالبت به النشرة رقم ١٦٥ الصادرة عن لجنة الأوراق المالية والمبادلات بضرورة قيام الشركة بالإفصاح في قوائم إضافية عن لجان المراجعة وما إذا كانت تتمتع بالإستقلال عن الإدارة، وحتى تقوم لجنة المراجعة بدورها الإشرافي وحماية حقوق المساهمين يجب أن تكون مستقلة عن إدارة الشركة. (Bedard, et al., 2004)

هذا، وقد توصلت دراسة (Huang, 2005) إلى أن زيادة عدد الأعضاء المستقلين في لجنة المراجعة يؤدي إلى زيادة تفاعل أعضاء اللجنة مع الإدارة التنفيذية، مما يخفض من نسبة التلاعب والإحتيال في الربح، ويرفع من جودة التقارير والقوائم المالية، كما توصلت دراسة (Sori, et al., 2006) إلى أن زيادة عدد الأعضاء المستقلين في لجنة المراجعة سيؤدي إلى زيادة قدرة المراجعين الخارجيين على إصدار أرائهم بحرية وخاصة في حالة وجود مخالفات أو إحتيالات، بدون الخوف من فقد مصالحهم المادية، وتكون النتيجة أحكام الرقابة على سلوك الإدارة التنفيذية، وعلى عمليات الشركة بوجه عام.

كما توصلت أيضاً دراسة (Zain, et al., 2006) إلى أن زيادة عدد الأعضاء المستقلين في لجنة المراجعة يؤدي إلى زيادة تفاعل المراجعين الداخليين مع المراجعين الخارجيين، وبالتالي زيادة مستوى مساهمتهم في مراجعة القوائم المالية.

أما في مصر فقد أكد دليل قواعد حوكمة الشركات الصادر بالقرار الوزاري رقم ٢٣٢ لعام ٢٠٠٥ على تشكيل لجنة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين وعلى ألا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة أعضاء، وأن تقوم اللجنة بممارسة أعمالها بصفة مستقلة عن الإدارة التنفيذية للشركة وذلك بالنسبة لشركات المساهمة المسجلة ببورصتي القاهرة والأسكندرية.

كما أكد دليل عمل لجان المراجعة الصادر في ٢٠٠٨ على أن إستقلالية أعضاء لجان المراجعة تُعتبر حجر الزاوية لتحقيق فعالية اللجنة، وبصفة خاصة عند مراقبة سلامة ومصداقية عملية إعداد التقارير المالية بالشركة، وعند تقييم المجالات التي يتم فيها إصدار أحكام أو إتخاذ قرارات هامة.

٢/٤/١. الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجان المراجعة:

إن توافر الإستقلالية في عضو لجنة المراجعة لا يعتبر كافياً للتأكد من قدرة أعضاء لجنة المراجعة على القيام بوظائفهم، بل يشترط أيضاً أن يتوافر في عضو لجنة المراجعة الخبرة الكافية في مجال المحاسبة والمراجعة، وذلك نظراً لطبيعة عمل اللجنة من الإشراف على عملية إعداد القوائم المالية والإختيار المناسب للقواعد المحاسبية المطبقة والتي تتطلب توافر مستوى معين من الخبرة. (سليمان، ٢٠٠٦)

ويرى (صحاح، ٢٠٠٧) أن تعقد هياكل رأس مال الشركات، وظهور صناعات جديدة، والإلتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة، قد أدت إلى زيادة الحاجة إلى وجود أعضاء ذوي خبرات متنوعة في لجنة المراجعة؛ وهو ما توصي به لوائح تشكيل لجنة المراجعة في العديد من الدول بضرورة أن يضم تشكيل لجنة المراجعة أعضاء ذوي خبرات متنوعة خاصة في مجالي المحاسبة والمراجعة فضلاً عن التخصصات الأخرى.

من هنا يرى الباحث أن الخبرة المالية تعتبر إحدى الخصائص المهمة الواجب توافرها لدى عضو لجنة المراجعة، والتي تؤثر على جودة أدائها بما ينعكس على جودة أداء الشركة، ولهذا سيتم تناول تعريف عضو لجنة المراجعة الخبير، والمؤهلات التي يجب توافرها فيه، وقواعد تشكيل لجنة المراجعة فيما يتعلق بخاصية الخبرة المالية والمحاسبية، وأهمية تلك الخاصية.

١/٢/٤/١. تعريف عضو لجنة المراجعة الخبير:

عرفت لجنة تداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC) الخبير بأنه ذلك العضو الذى يكون لديه الصفات التالية (O'Melveny and Myers, 2004):

١. القدرة على فهم المبادئ المحاسبية المتعارف عليها GAAP والقوائم المالية .
٢. القدرة على تقييم التطبيق العام لهذه المبادئ فى علاقتها بالتقديرات Estimates والإستحقاقات Accruals والإحتياطيات Reserves.
٣. الخبرة فى إعداد ومراجعة وتحليل وتقييم القوائم المالية.
٤. القدرة على فهم نظم وإجراءات الرقابة الداخلية التى تحكم إعداد القوائم المالية.
٥. القدرة على فهم دور ومسئوليات لجنة المراجعة.

هذا، وقد عرف تقرير لجنة (Blue Ribbon, 1999) الخبرة بأنها "الممارسة السابقة فى مجال المحاسبة أو التمويل والتي تتطلب شهادة مهنية أو أى شروط مزاولة مماثلة والتي تنعكس على خلفية العضو المالى، ومن هذه الأعمال العضو التنفيذى أو أى مستوى عال من مستويات الإشراف المالية".

كما أوضح قانون (SOX) فى عام ٢٠٠٢ فى الفقرة ٤٠٧ الخصائص التي يجب توافرها في الشخص الذي يمكن وصفه بأنه خبير محاسبي يعين كعضو في لجنة المراجعة، وهي كما يلي:

١. القدرة على فهم وتطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.
٢. الخبرة في مراجعة وتحليل وتقييم القوائم المالية.
٣. الفهم الواضح لإجراءات الرقابة الداخلية وعمليات التقرير المالى.
٤. الدراية بطبيعة المسئوليات التي يجب على لجنة المراجعة القيام بها.

أما فى المملكة العربية السعودية، فقد حدد النموذج الإسترشادى المرفق بالقرار الوزارى رقم ٩٠٣ لسنة ١٩٩٤ مجموعة من الضوابط التي تتعلق بإختيار أعضاء لجنة المراجعة، ومن هذه الضوابط أنه يجب أن يكون لدى عضو لجنة المراجعة إلمام معقول بالقواعد المالية والمحاسبية، ويفضل من له تأهيل علمى مناسب فى هذا المجال.

وفى مصر، فقد إكتفى القرار الوزارى الصادر عن الهيئة العامة لسوق المال رقم ٣٠ الصادر فى ٢٠٠٢/٦/١٨ فى المادة السابعة فيما يتعلق بأعضاء لجنة المراجعة بعبارة المشهود لهم بالكفاءة والخبرة فى مجال عمل الشركة، كما إكتفى دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات الصادر عن مركز المديرين عام ٢٠٠٥ بعبارة وجوب إحتواء لجنة المراجعة على أحد الخبراء فى الشئون المالية والمحاسبية.

وفى عام ٢٠٠٨، أوصى دليل عمل لجان المراجعة الصادر عن مركز المديرين فيما يتعلق بتشكيل لجان المراجعة أنه يجب أن يكون لدى أعضاء لجنة المراجعة معرفة بالأمر المالية، وأن يكون هناك عضو واحد على الأقل من أصحاب الخبرة المالية.

وتشير المعرفة المالية إلى القدرة على قراءة القوائم المالية وإستيعابها، ويجب على كل مجلس أن يحدد تعريف المعرفة المالية ومعاييرها، وتتضمن الخبرة المالية الخبرة الوظيفية السابقة أو الحصول على مؤهل فى مجال التمويل أو المحاسبية أو التخصصات ذات الصلة، أو الخبرة فى العمل كعضو منتدب له خبرة فى تحمل مسئوليات متابعة التقارير المالية أو كمسئول مالى. (دليل عمل لجان المراجعة المصرى، ٢٠٠٨)

٢/٢/٤/١. المؤهلات والخبرات الواجب توافرها فى عضو لجنة المراجعة:

يجب أن يحصل عضو لجنة المراجعة على تلك الخبرات والمؤهلات من خلال عدة طرق، فمثلاً يرى (Dhaliwal, et al., 2010) أن عضو لجنة المراجعة يعتبر خبيراً مالياً إذا كان لديه أى من الخبرات التالية:

- (١) خبرة محاسبية : تنتج عن الخبرة العملية فى العمل كمحاسب قانونى معتمد أو مدير مالى أو مراقب مالى أو مدير حسابات.
- (٢) خبرة مالية : تنتج عن الخبرة العملية فى العمل كمحلل مالى أو أى دور فى الإدارة المالية.
- (٣) خبرة إشرافية: تنتج عن الإشراف على إعداد القوائم المالية مثل المدير التنفيذى ورئيس مجلس الإدارة.

أما فى المملكة العربية السعودية، فقد أشرت أن يكون هذا العضو الخبير حاصلاً على تأهيل كاف وذلك كما يلى (أحمد، ٢٠٠٦):

- درجة الدكتوراة أو ما يعادلها فى المحاسبة، وخبرة عملية فى مجال المحاسبة والمراجعة لا تقل عن سنتين، تخفض إلى سنة، إذا حصل على زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، أو أى تأهيل مهنى مماثل تعتمده الهيئة.

- درجة الماجستير أو ما يعادلها فى المحاسبة، وخبرة عملية فى مجال المحاسبة والمراجعة لا تقل عن خمس سنوات، تخفض إلى ثلاث سنوات، إذا حصل على زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، أو أى تاهيل مهنى مماثل تعتمده الهيئة.
- درجة البكالوريوس أو ما يعادلها فى المحاسبة، وخبرة فى مجال المحاسبة والمراجعة لا تقل عن سبع سنوات، تخفض إلى خمس سنوات، إذا حصل على زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، أو أى تاهيل مهنى مماثل تعتمده الهيئة.

أما فى مصر، فقد ورد بدليل عمل لجان المراجعة الصادر عام ٢٠٠٨، أن أعضاء لجان المراجعة يجب أن تتوافر لديهم المعرفة المالية، والتي تشير إلى القدرة على قراءة القوائم المالية وإستيعابها، ويجب على كل مجلس أن يحدد تعريف المعرفة المالية ومعاييرها، وتتضمن الخبرة المالية الخبرة الوظيفية السابقة، أو الحصول على مؤهل فى مجال التمويل أو المحاسبة أو التخصصات ذات الصلة، أو الخبرة فى العمل كعضو منتدب له خبرة فى تحمل مسئوليات متابعة التقارير المالية أو كمسئول مالى.

٣/٢/٤/١. قواعد تشكيل لجان المراجعة فيما يتعلق بالخبرة المالية والمحاسبية لأعضائها:

يوضح الجدول رقم (١/١) التالي قواعد تشكيل لجان المراجعة فيما يتعلق بالخبرة المالية والمحاسبية للأعضاء فى كل من الدول التالية:

جدول رقم (١/١) قواعد تشكيل لجان المراجعة

الدولة	الخبرة المالية والمحاسبية المطلوبة	درجة الإلتزام
الولايات المتحدة الأمريكية	- خبير مالى واحد على الأقل. - خلفية محاسبية مالية لباقى الأعضاء.	إلزامى بالقانون والقواعد المصدرة
المملكة المتحدة	- خبير مالى واحد على الأقل. - خلفية محاسبية مالية لباقى الأعضاء.	الإلتزام أو تفسير عدم الإلتزام.
أستراليا	- خبير مالى واحد على الأقل. - خلفية محاسبية مالية لباقى الأعضاء.	الإلتزام أو تفسير عدم الإلتزام.
أسبانيا	- معرفة وخبرة محاسبية وتمويلية وإدارية لكل الأعضاء.	الإلتزام أو تفسير عدم الإلتزام.
سنغافورة	- عضوان على الأقل خبراء ماليين. - خلفية محاسبية مالية لباقى الأعضاء.	الإلتزام أو تفسير عدم الإلتزام.
الصين	- خبير مالى واحد على الأقل.	إختبارى.

السعودية	- خبير مالي واحد على الأقل. - تأهيل علمي ملائم بالجوانب المالية والمحاسبية لباقي الأعضاء.	إختباري.
مصر	- خبير مالي واحد على الأقل.	الإلتزام أو تفسير عدم الإلتزام.

المصدر: (حسوبه، ٢٠١٢، ص ٨٥)

٤/٢/٤/١. أهمية الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجان المراجعة:

من الأهمية توافر الخبرة المالية للجنة المراجعة لتستطيع الحكم على جودة التقارير المالية، والقيام بحسم الخلافات المحاسبية بين الإدارة والمراجع، حيث أن ضعف كفاءة لجان المراجعة في حسم الخلافات بين الإدارة والمراجع الخارجي يرجع إلى نقص الخبرة المالية، وخاصة عند إبداء المراجع لرأى سلبي عن إستمرارية الشركة، فعليها تفهّم ما بني عليه شك المراجع في الإستمرارية، ومناقشة الإدارة في خططها المستقبلية وتقييم هذه الخطط، فلا يمكن القيام بهذا الدور بدون توافر الخبرة المالية والمتضمنة الخبرة في مجال عمل الشركة.

أوضحت دراسة (Dezoort, et al., 2003) أن الشركات التي تعاني من مشاكل مالية هي تلك الشركات التي لا يوجد ضمن أعضاء لجنة المراجعة الخاصة بها خبير محاسبي، وأن عدم وجود الخبير يزيد من الصعوبات والمشاكل التي تواجه المراجع الخارجي والداخلي أثناء قيامها بمهامها.

هذا، ويرى (Davidson, et al., 2004) أن المديرين لا يعملون دائماً بشكل جيد لمصلحة المساهمين، ومثال على ذلك أن المديرين من الممكن أن يتلاعبوا في الأرباح أو يرتكبوا الغش المالي مما يضر ذلك بمصلحة المساهمين وبالتالي يسعى المساهمون إلى أن تكون هناك لجنة مراجعة فعالة للتأكد من جودة التقارير المالية، والخبرة المالية لأعضاء لجان المراجعة تساعد وتمكن لجنة المراجعة من الرقابة والإشراف على عملية التقرير المالي بشكل أكثر فعالية، مما يؤدي إلى تخفيض تكلفة الوكالة.

كما يرى (ليبب، ٢٠٠٧) أن درجة جودة أداء لجان المراجعة بشركات الأعمال المصرية والسعودية تتوقف على العديد من العوامل، من أهمها، توافر الخبرة المحاسبية والمالية لأعضائها، كما يوصي بضرورة إعادة النظر في مسألة تشكيل لجان المراجعة بشركات الأعمال المصرية، بحيث يُشترط في كافة أعضائها توافر التأهيل العلمي الملائم، والإلمام بالجوانب المالية والمحاسبية وطبيعة نشاط الشركة، والقدرة على قراءة وتفهم التقارير والقوائم المالية، كما إقترح ضرورة إشتراط توافر عضوين كحد أدنى من المتخصصين في مجال المحاسبة والمراجعة، كما يرى (أحمد، ٢٠٠٥) أنه يجب أن تشمل لجنة المراجعة على التخصصات المختلفة الملائمة (مالية وغير مالية) مع إمكانية

الإستعانة بخبرات من خارج مجلس الإدارة لتدعيم اللجنة على أن يتم تمثيلهم في المجلس كأعضاء خارجيين.

بينما يرى (Krishnan and Visvanathan, 2008) أن الخبرة المحاسبية المالية لأعضاء لجان المراجعة تؤدي إلى تعزيز التحفظ المحاسبي Conservatism كخاصية أساسية للتقرير المالي وذلك لثلاثة أسباب وهي :

(أ) توافر الخبرة المالية والمحاسبية يؤدي إلى زيادة القدرة على تقييم طبيعة وملاءمة الإختيارات المحاسبية من قبل الإدارة.

(ب) كثيراً ما يتضمن ميثاق عمل لجان المراجعة بعض من السياسات المحاسبية المتشددة والمتحفظة، وبالتالي يبرر ذلك ضرورة توافر الخبرة المحاسبية والمالية للأعضاء.

(ج) خطر التقاضي وخصوصاً الخسارة المحتملة لسمعة أعضاء لجنة المراجعة الخبراء في المحاسبة، يوفر دوافع لدى هؤلاء الأعضاء لتعزيز التحفظ المحاسبي.

يشير أيضاً Krishnan and Visvanathan إلى أن الخبرة المحاسبية والمالية لأعضاء لجان المراجعة تؤدي إلى تخفيض خطر الرقابة، كما أنها تؤدي إلى الحد من التلاعب في الأرباح من خلال تقييم مدى كفاية الإحتياط والإستعداد المسبق والإجراءات المعدة مسبقاً لبعض الأمور مثل ضمان الإلتزامات المضمونة Warranty Obligations والدعاوى القضائية Law suits.

وقد صرح مجلس المراقبة العامة (POB) بالولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٩٣ أن فعالية لجنة المراجعة تتأثر وقبل كل شيء بخبرة أعضائها فيما يتعلق بالمحاسبة والتقرير المالي ونظام الرقابة الداخلية والمراجعة. (Abbott, et al., 2003)

كما ينتج عن تعيين أعضاء لديهم خبرة مالية في لجنة المراجعة رد فعل إيجابي لسوق الأوراق المالية وأسعار الأسهم، وذلك لأن الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة تؤدي إلى تحسين قدرة لجان المراجعة على التأكد من الجودة العالية للتقرير المالي، وبالتالي تحسين حوكمة الشركات وزيادة القيمة لحاملي الأسهم. (Davidson, et al., 2004 and Defond, et al., 2005)

كما وجد (Dickins, et al., 2009) أن ثقة المحللين الماليين في التقارير المالية تزداد عندما يكون في لجنة المراجعة خبير محاسبي مالي، ويفضل أن يكون أستاذ محاسبة عامل Accounting Professor Current، وأن تكون هذه الخبرة ليست مشتقة من العمل داخل الشركة، كما أن الشركات التي لديها لجان مراجعة تنتم بنقص الخبرة المالية لأعضائها، تكون أكثر عرضة لوجود مشاكل في أنظمة الرقابة أو تكون أنظمة الرقابة الداخلية بها منخفضة الكفاءة.

كما تناولت دراسة (Rahmat, et al., 2009) بيان أثر خصائص لجان المراجعة والتعثر المالي للشركات، وتوصلت إلى أن لجان المراجعة الفعالة لها أثر على الأداء المالي والمستقبلي للشركات، وأن لها علاقة بالتعثرات المالية الموجودة بالبورصة الماليزية وأن من أهم هذه الخصائص المعرفة المحاسبية.

يرى (رياض، ٢٠١١) أن هناك علاقة إرتباط بين الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة ورأى مراجع الحسابات الخارجي، حيث يوجد تأثير إيجابي للخبرة المالية لأعضاء لجان المراجعة على رأى مراجع الحسابات الخارجي، مما يعنى أنه كلما زادت الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة قل احتمال حصول الشركة على تقرير متحفظ أو عكسى، أو إمتناع المراجع عن إبداء رأيه، وزاد احتمال حصول الشركة على تقرير نظيف، كما يوصى بضرورة توافر الخبرة المالية والمحاسبية لجميع أعضاء لجنة المراجعة، لما لذلك من دور إيجابي في زيادة فعالية لجان المراجعة في ممارسة دورها الإيجابي والإشرافي.

هذا، وقد أخذ دليل قواعد حوكمة الشركات المصري عام ٢٠٠٥ بهذا الإتجاه وأكد على ضرورة أن يكون من بين أعضاء لجنة المراجعة أحد الخبراء في الشؤون المالية والمحاسبية، ولكن لم تُشر قواعد ومعايير الحوكمة إلى ضرورة توافر الإلمام بالجوانب المالية والمحاسبية لباقي أعضاء لجنة المراجعة، كما لم تُشر أيضاً إلى المؤهلات والخبرات المطلوب توافرها في الخبير، وأكتفت فقط بالإشارة إلى وجوب إحتواء لجنة المراجعة على أحد الخبراء في الشؤون المالية والمحاسبية. (هلال، ٢٠١٢)

وكذلك الحال فى دليل عمل لجان المراجعة المصرى الصادر فى عام ٢٠٠٨ والذى يعتبر مكملاً لما جاءت به قواعد حوكمة الشركات الصادر فى عام ٢٠٠٥، إلا أن هذا الدليل يعد إسترشادياً ويهدف إلى تحسين ممارسات لجان المراجعة فى الشركات المصرية وهو غير ملزم للشركات، لذا وجب السعى نحو التطبيق الإلزامى والتدريجى فيما يتعلق بالتأكد من توافر المعرفة المالية لدى جميع أعضاء لجان المراجعة وأن يكون أحد الأعضاء على الأقل خبيراً مالياً، بالإضافة إلى ذلك يجب وضع حد أدنى للمؤهلات والمعايير الواجب توافرها فى الخبير المالى، كما فى جميع الدول المهتمة بهذا المجال، ولا تترك هذه المعايير بالكامل لمجلس الإدارة لتحديدها.

ويخلص الباحث مما سبق إلى ضرورة أن تعمل لجنة المراجعة كفريق عمل، يضم خبرات مالية ومحاسبية وقانونية وإدارية، وتكون هذه الخبرات ملائمة لحجم وطبيعة نشاط الشركة، لأن ذلك سيؤدى إلى زيادة كفاءة وفعالية لجنة المراجعة، الأمر الذى سيؤدى إلى تحقيق فعالية حوكمة الشركات، وتحقيق الإختصاصات المنوطة بها، بما سيؤثر فى النهاية على أداء الشركة.

١/٤/٣. الاجتماعات الدورية للجنة المراجعة:

يعكس عدد الاجتماعات التي تعقدها لجنة المراجعة مدى نشاط لجنة المراجعة، ويعد ذلك عنصراً مؤثراً في فعالية أداء اللجنة ودورها الرقابي، وتتحدد مواعيد الاجتماعات وفقاً لحجم الشركة ومسئولياتها وطبيعة الظروف التي تحيط بها، وعلى كل لجنة أن تقرر لنفسها عدد اجتماعاتها والزمّن الذي يستغرقه الاجتماع وفقاً لما تعتقد أنه ضروري.

يرى (سليمان، ٢٠٠٦) أن عدد المرات التي تجتمع فيها لجنة المراجعة خلال العام يُعد مقياساً هاماً على مقدرة اللجنة في الوفاء بمسئولياتها، وأن عدد هذه المرات يتوقف على حجم مسئولياتها وطبيعة الظروف التي تحيط بالشركة. وفي سياق مشابه أكدت دراسة (Raghunandan and Rama, 2007) أنه كلما زاد حجم الشركة وتعددت عملياتها كلما أدى ذلك إلى زيادة عدد مرات اجتماع لجنة المراجعة.

وقد طلبت لجنة تداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC) عام ٢٠٠٣ من الشركات المسجلة لديها بأن تحدد عدد الاجتماعات الدورية التي تعقدها اللجنة خلال العام، وأوصت الرابطة القومية لمديري الشركات The National Association of Corporate Directors (NACD) عام ٢٠٠٠ بأنه يجب على لجنة المراجعة أن تجتمع بمعدل أربع اجتماعات سنوية، حيث أن هذه الاجتماعات تمثل إشارة على نشاط وحرص وحذر لجنة المراجعة، بالإضافة إلى أن عدد الاجتماعات يعتبر مؤشراً هاماً على قيام اللجنة بمسئولياتها المحددة، كما أنها تؤدي أيضاً إلى زيادة مستوى جودة المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية (حسن، ٢٠٠٩)

كما أوصى تقرير Smith في المملكة المتحدة في عام ٢٠٠٣ بأن العدد المناسب يجب أن لا يقل عن ٣ مرات في العام، في حين أوصت لجنة Treadway Committee في الولايات المتحدة الأمريكية بأن يكون الاجتماع على أساس ربع سنوي (سليمان، ٢٠٠٦)، كما ورد بدليل عمل لجان المراجعة (٢٠٠٨) أنه يجب أن تنعقد لجنة المراجعة ٤ مرات سنوياً على الأقل.

وأشارت اللجنة القومية للغش في التقارير المالية (NCFRR) عام ١٩٨٧ في توصياتها إلى ضرورة وجود إتصال مباشر بين لجنة المراجعة والمراجع الخارجي، وهذا يكون عن طريق الاجتماعات الدورية وذلك لمناقشة ومراجعة القضايا الخاصة بمهام المراجعة والقيود التي تفرضها الإدارة التنفيذية على نطاق المراجعة، وتعد هذه الاجتماعات وسيلة لحصول لجنة المراجعة على معلومات مناسبة عن القضايا المحاسبية التي تكون محل خلاف بين الإدارة والمراجع الخارجي. (هلال، ٢٠١٢)

وأكدت دراسة (Abbott, et al., 2003) على أن الشركات التي تعقد فيها لجنة المراجعة أربعة إجتماعات دورية في العام تكون قوائمها المالية ذات مستوى جودة مرتفع حيث أن هذه الإجتماعات يكون لها تأثير إيجابي على مهام المراجع.

في حين أوصت (BRC) عام ١٩٩٩ بأن لجنة المراجعة يجب أن تجتمع أربعة مرات سنوياً مع كل من الإدارة التنفيذية والمراجع الخارجي والمراجع الداخلي بصورة منفصلة حتى تتسم المناقشة بالصرامة والشفافية في التقرير عن أي تجاوزات أو قيود (هلال، ٢٠١٢). والجدير بالذكر أن مكتب المراجعة العالمي Price Water House Coopers عام ١٩٩٩، قد قام بدراسة على لجان المراجعة الأوروبية، ومن ضمن النتائج التي توصل إليها، أن لجان المراجعة في تلك الشركات تجتمع من ثلاثة إلى أربعة مرات سنوياً، وأن ٧٠% من لجان المراجعة المتواجدة بهذه الشركات تحتوي على ثلاث إلى أربع أعضاء مستقلين. (وديع، ٢٠١٠)

أوضحت دراسة (Carcello, et al., 2006) أن قوة نظام حوكمة الشركات الموجود بالشركة يؤثر بشكل كبير على إجتماعات لجنة المراجعة من حيث عدد مرات الإجتماع ومدى فعالية هذه الإجتماعات عن شركات أخرى يوجد بها نظام للحوكمة ضعيف ولا يؤدي ما هو متوقع منه، كما توصلت دراسة (Chien, 2007) إلى أن خصائص لجان المراجعة مثل: الإستقلالية، الخبرة المالية، زيادة عدد مرات الإجتماع لها علاقة إيجابية بتقليل مشاكل الرقابة والتعثرات المالية.

في هذا الصدد يرى (خليل، ٢٠٠٦) أن متطلبات تحقيق خاصية دورية الإجتماع ألا يقل عدد الإجتماعات عن ستة إجتماعات وألا يزيد عن إثني عشرة إجتماعاً في العام، حتى تكون هناك متابعة ومعايشة من جانب لجنة المراجعة للأحداث والأنشطة بالشركة، ويرى (Engel, et al., 2010) أن عدد التقارير المقدمة من لجنة المراجعة للإدارة تتناسب طردياً مع مستوى أداء اللجنة، فكلما تزايد الطلب على تقارير اللجنة نتيجة إجتماعاتها كلما أدى ذلك لارتفاع مستوى أداء اللجنة.

وقد إتبع دليل عمل لجان المراجعة الصادر عام (٢٠٠٨) نفس المنهج القائم على تحديد عدد مرات الإجتماع، وحدد أربع مرات سنوية كحد أدنى، وتشتمل إجتماعات اللجنة على كل من المراجع الخارجي والداخلي وبحضور المدير المالي للشركة، وقد يتم الإجتماع دون إذن من مجلس الإدارة، ويفضل أن يتم الإجتماع بشكل منفرد لكل مراجع على حدة مع أعضاء اللجنة لضمان مناقشة الأعمال دون أية ضغوط.

١/٤/٤. حجم لجنة المراجعة:

هناك العديد من الدراسات التى إهتمت بتحديد حجم لجنة المراجعة وقدرتها على الوفاء بالمسئوليات والإختصاصات الموكلة إليها، وقد أسفرت تلك الدراسات عن أهمية التوازن بين عدد الأعضاء وبين كمية ونوعية المهام التى تقوم بها اللجنة والتى قد تختلف بطبيعة الحال من شركة إلى أخرى حسب الظروف التى تعمل فيها. (Spira, 1999 and Chambers, 2005)، سليمان، (٢٠٠٦)

بينما ذكر (السقا، ١٩٩٥) أن تحديد عدد أعضاء اللجنة يعتمد على حجم الشركة وحجم مجلس إدارتها وتعقيدات عمليات المحاسبة والمراجعة بها، على ألا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة أعضاء، ولم يشترط حد أقصى بشرط أن يكون عدداً فردياً.

كما يرى (أحمد، ٢٠٠٣) أن لجان المراجعة عادة ما تتكون داخل الشركات كبيرة الحجم والتي من طبيعتها التعامل مع عدد كبير من أصحاب حقوق الملكية، وأن عدد أعضاء لجنة المراجعة يتراوح ما بين ثلاثة إلى خمسة أعضاء من مجلس إدارة الشركة.

يخلص (هلال، ٢٠١٢) فى دراسته إلى أن عدد أعضاء لجنة المراجعة يتحدد فى ضوء حجم مجلس إدارة الشركة، حيث أن عدد أعضاء لجنة المراجعة يجب أن يزيد عن نصف أعضاء مجلس الإدارة وذلك للحفاظ على إستقلالية لجنة المراجعة.

تناولت دراسة (Kreshnan, 2005) حجم لجنة المراجعة كأحد العناصر المؤثرة على أداء اللجنة، وبينت بأنه كلما زاد حجم اللجنة كلما زادت من جودة أدائها نتيجة لوجود آراء متعددة تعزز فى النهاية نتيجة الجدل والمناقشة بين تلك الآراء وخروج تقارير أداء جيدة لتلك اللجنة، إلا أنه لا يمكن أن يكون العدد مفتوحاً حيث أن تكلفة أداء اللجنة ترتبط بشكل مباشر بعدد أعضائها أيضاً، لذلك يجب النظر إلى التكلفة والعائد عند تحديد حجم لجنة المراجعة فى ضوء ألا تقل عن ثلاثة أعضاء.

وعلى جانب آخر، أوضحت دراسة (Rahmat, et al., 2009) أن لجان المراجعة التى بها عدد محدود من الأعضاء، تؤدى إلى تنوع محدود من المعرفة والمهارة والخبرة، وبالتالي تكون أقل فعالية. ويرى (Ahmad-Zaluki and Wan-Hussin, 2009) أن حجم لجنة المراجعة له علاقة إيجابية بجودة إفصاح المعلومات المالية.

وفي سياق آخر، توصلت دراسة (Baxter, 2010) و (Mendez and Garcia, 2007) إلى أن الشركات كبيرة الحجم تشكل لجان مراجعة عالية الجودة على العكس من الشركات الصغيرة، كما توصلت دراسة (Carcello, et al., 2006) إلى أن الشركات كبيرة الحجم تشكل لجان مراجعة

يكون من بين أعضائها خبير محاسبى، وذلك لأن الشركات كبيرة الحجم تواجه تكلفة وكالة عالية، كما أن تكاليف إنضمام الخبير المحاسبى كعضو فى لجان المراجعة تعتبر تكلفة منخفضة بالنسبة للشركات الكبيرة، فى حين ترتفع تلك التكلفة فى الشركات الصغيرة.

وقد حدد دليل عمل لجان المراجعة أعضاء اللجنة بحيث تكون ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين من أعضاء مجلس الإدارة، إلا أن هذا التشكيل قد يختلف وفقاً لإحتياجات الشركة وحجم المسئوليات المسندة إلى اللجنة، وطالبت بضرورة إستقلال هؤلاء الأعضاء بالإضافة إلى ضرورة أن يكون على الأقل أحد هؤلاء الأعضاء من أصحاب الخبرة المالية. (دليل عمل لجان المراجعة المصرى، ٢٠٠٨)

٥/١. دور لجان المراجعة فى زيادة فعالية حوكمة الشركات:

تمثل حوكمة الشركات إطاراً يشمل مجموعة قواعد وآليات داخلية وخارجية تعمل على تحقيق التوازن بين مصالح مديري الشركة والمساهمين فيها وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها، وأن الشركة التى تدار بطريقة رشيدة وبشفافية عالية يمكن من خلالها تحقيق توقعات الأطراف العديدة بها وتحقيق أفضل حماية لمصالحهم.

هذا، وهناك عدة عوامل ساعدت على الإهتمام بحوكمة الشركات تمثلت فى ضعف السلوك الأخلاقى لمديري الشركات، وفشل فعالية إشراف مجلس الإدارة، ونقص الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة، وعدم شفافية التقارير المالية، وعدم التغيير الدورى لرئيس لجنة المراجعة، وعدم تدفق المعلومات فى الوقت الملائم، وإنشغال أعضاء مجلس الإدارة بعضوية العديد من الشركات الأخرى. (أحمد، ٢٠٠٣)

كما أوضح دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات فى مصر مجموعة الآليات اللازمة لتفعيل مفهوم وأهداف حوكمة الشركات والمتمثلة فى الآتى (دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات المصرية، ٢٠٠٥):

- الجمعية العامة.
- مجلس الإدارة.
- إدارة المراجعة الداخلية.
- مراقب الحسابات.
- لجنة المراجعة.
- الإفصاح عن السياسات الإجتماعية.

من هنا يرى الباحث العديد من الدراسات مثل (كامل، ٢٠٠٨ ؛ Garcia, et al., 2012) التي أيدت وتؤكد على دور الحوكمة في تحسين الأسواق المالية، ومن ثم إستقرارها ونموها، ويتم ممارسة حوكمة الشركات من خلال أربعة آليات مهمة وهي المراجع الخارجي، لجنة المراجعة، مجلس الإدارة، المراجعة الداخلية.

وتُعد لجان المراجعة أحد الدعائم الأساسية لنجاح حوكمة الشركات حيث تؤدي دوراً محورياً فيها من حيث تدعيم عملية الرقابة على أنشطتها، والتأكد من سلامة تطبيق المبادئ المحاسبية (Andrew, 2004)، وتعتبر من أهم الآليات الرقابية لحوكمة الشركات وذلك لأنها تقوم بدور حلقة الوصل بين كل من مجلس الإدارة، والمراجعة الداخلية، والخارجية، والإدارة التنفيذية، وأصبح الإعتماد عليها يتزايد في الإشراف على أعمال الرقابة الداخلية والمراجعة. (الشمري، ٢٠١١)

ومن ثم تعتبر لجنة المراجعة قلب حوكمة الشركات لأنها ضمان لشفافية ومصداقية وعدالة التقرير المالي، لذلك ينظر المجتمع المالي إلي لجنة المراجعة بإهتمام كبير بإعتبارها صمام أمان لحماية مصالح المستثمرين وباقي الأطراف ذات المصالح، ونظراً للدور المحوري للجنة المراجعة في حوكمة الشركات فقد حصلت علي إهتمام كبير من جانب البورصات وهيئات سوق المال والمنظمات المهنية في معظم الدول المتقدمة، منها كندا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، أما في مصر فقد أصدرت وزارة الإستثمار في أغسطس عام ٢٠٠٨ دليل عمل لجان المراجعة، والذي يعتبر مرشداً ومكماً لقواعد حوكمة الشركات الصادر في أكتوبر عام ٢٠٠٥. (سامي، ٢٠٠٩)

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد أصدر الكونجرس الأمريكي قانون (SOX) عام ٢٠٠٢ زاد فيه من سلطات ومسئوليات لجنة المراجعة، حيث أوجب القانون أن يكون جميع أعضاء لجنة المراجعة من المديرين المستقلين بمجلس الإدارة، كما أعطي لجنة المراجعة صلاحية إستخدام المستشارين أو الخبراء بتمويل من الشركة، بالإضافة إلى الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية وعملية المراجعة الخارجية وإختيار السياسات المحاسبية، وذلك من أجل تدعيم دورها في تحسين عملية الرقابة. (محمد، ٢٠٠٦ و Keinath and Walo, 2004)

هذا، وتعتبر لجان المراجعة أداة جيدة من أدوات الحوكمة، فهي تسعى إلى التأكد من فعالية إجراءات الرقابة الداخلية، وكذلك الإلتزام بالقواعد والمعايير الموضوعية، فضلاً عن فحص ومراجعة السياسات المحاسبية والإجراءات المتبعة في إعداد القوائم المالية الفعلية والتقديرية، وكذلك فحص

وتقويم أعمال إدارة المراجعة الداخلية، والمراجع الخارجى، والتحقق من إستجابة إدارة الشركة لملاحظات مراقب الحسابات وهيئة سوق المال. (سامي ، ٢٠٠٩)

كما أن وجود لجان مراجعة ينعكس فى أثار إيجابية تحقق فى النهاية حوكمة جيدة للشركات من خلال (فراج، ٢٠١٠):

١. زيادة موثوقية ومصداقية القوائم المالية للشركات والتأكد من جودة المعلومات الواردة بها.
٢. زيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية مما ينعكس على زيادة القدرة التنافسية للشركة ويحقق الجودة العالية للمنتجات مع التكاليف المنخفضة.
٣. مساعدة مجلس الإدارة على الوفاء بمسئوليته القانونية كوكيل عن المساهمين من خلال قنوات رسمية للإتصال بين كل المستويات الإدارية.
٤. تحقيق جودة الأداء المهني لكل من المراجعة الداخلية والخارجية.
٥. تحقيق إقتصاديات الرقابة حيث أن المنافع والوفورات الناتجة عن لجان المراجعة تفوق بكثير أعباء البيئة الرقابية بالشركة.
٦. زيادة ثقة المتعاملين بسوق الأوراق المالية فى الشركة مما ينعكس أثره على إرتفاع حجم التداول وأسعار أسهمها وزيادة ثقة المقرضين والبنوك بها مما يساعد فى الحصول على أفضل تمويل بأفضل شروط و ضمانات.
٧. تحقيق مزايا ضريبية عند التحاسب الضريبي عن طريق تطبيق قواعد الحوكمة الضريبية ولزيادة الثقة والمصداقية فى التقارير المالية.

وبالتالى فإن نجاح حوكمة الشركات يعتمد علي نجاح لجنة المراجعة في الشركة، وأن عدم إلتزام اللجنة قد يؤدي إلى حدوث فجوة في حوكمة الشركات والنظام الموضوع لها في الشركة. (حماد، ٢٠٠٥ و حسن، ٢٠٠٩)

ويرى (الشمري، ٢٠١١) أن لجان المراجعة تلعب دوراً ملموساً فى تحقيق الحوكمة الفعالة وخاصة فيما يتعلق بكل من:

(١) مبدأ حقوق المساهمين: يمكن للجان المراجعة ان تلعب دوراً فى هذا الإتجاه وذلك من خلال ضمان:

- أ- تعريف المساهمين - وخاصة الصغار منهم - بهذه الحقوق.
- ب- الرقابة على مدى إلتزام الإدارة التنفيذية بهذه الحقوق.

٢) مبدأ المعاملة المتكافئة للمساهمين: وذلك من خلال تحديد أساليب وطرق التعامل مع المساهمين وضمان التكافؤ فى التعامل.

٣) مراعاة أصحاب المصالح: حيث يجب على لجان المراجعة العمل على تحقيق قدر مقبول من توافق المصالح بين الأطراف ذات العلاقة.

٤) الإفصاح والشفافية: تتمثل المهمة الأولى للجان المراجعة فى ضمان أعلى مستوى من الإفصاح والشفافية وضمان جودة ومصداقية القوائم والتقارير المالية وغير المالية الصادرة عن الشركة، ولذلك يجب على لجان المراجعة تدعيم فعالية عملية المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية عن طريق تسهيل وتدعيم عمليات المراجعة التى يقومون بها.

٥) مسؤوليات مجلس الإدارة: تتمثل المهمة الأساسية لمجلس الإدارة فى إصدار التوجيهات على أرض الواقع والرقابة على تنفيذها، إضافة إلى الإعلان بشفافية وإفصاح عن نتائج تطبيق هذه التوجيهات، وعلى لجان المراجعة مساندة الإدارة فى هذه المسؤوليات بالقدر الكافى والذى من خلاله تستطيع الشركة تحسين أدائها باستمرار، وبالتالي الحفاظ على حقوق المساهمين وتعظيم ثروتهم.

فى ضوء ما سبق، يتفق الباحث أن لجان المراجعة تُعد أحد الدعائم الأساسية لحوكمة الشركات، وتؤدي دوراً مهماً وحيوياً لنجاحها، وذلك من خلال تدعيم إستقلال المراجع الخارجى ومقاومة ضغوط الإدارة على المراجع، وزيادة فعالية المراجعة الداخلية، والتحقق من توافر القدر الواجب من الإفصاح والشفافية فى التقارير المالية، ويتوقف ذلك على التشكيل السليم للجان المراجعة والتحديد الواضح لمسئوليتها، حيث أنه لا فائدة من لجان مراجعة تتكون من أعضاء غير مستقلين، وليس لديهم الخبرة المالية والمحاسبية، والخبرات المناسبة لأداء المهام المنوطة بهم، أو ليس لديهم النية فى تنفيذ إختصاصاتهم بسبب عدم إجتماعهم بالقدر الكافى، أو ليست بالحجم الذى يتناسب مع حجم الشركة ومستوى نشاطها وتعدد مسؤولياتها.

٦/١. خلاصة الفصل.

تناول الباحث فى هذا الفصل عرض لنشأة لجان المراجعة ومراحل تطورها فى عدة دول ومنها مصر، ومفهوم وأهمية لجان المراجعة، ويرى الباحث أن التطورات المتلاحقة التى تشهدها بيئة الأعمال أضافت إلى لجان المراجعة وظائف ومسئوليات وخصائص لتقوم بدورها المنشود، وتناول الباحث أيضاً، أهداف وإختصاصات لجان المراجعة ونطاق عملها، ثم أشار بالتفصيل إلى مجموعة من الخصائص الأساسية للجان المراجعة وهى:

أ) إستقلالية أعضاء لجان المراجعة، حيث تناول الباحث تعريف مفهوم العضو المستقل، ومعايير إستقلالية أعضاء لجنة المراجعة، ثم محددات الإستقلالية، وأخيراً أهمية هذه الخاصية.

ب) الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجان المراجعة، وقد تناول الباحث تعريف عضو لجنة المراجعة الخبير، والمؤهلات والخبرات الواجب توافرها، وقواعد تشكيل لجان المراجعة فى العديد من الدول، وأخيراً أهمية هذه الخاصية.

ج) الإجتماعات الدورية للجنة المراجعة، وتناول الباحث أهمية هذه الخاصية حيث أنها قد تُعتبر دليل أو مؤشر على فعالية اللجنة، وأنه يجب أن تجتمع بصورة دورية بعدد مرات مناسبة حتى تستطيع الوفاء بمسئولياتها ومهامها.

د) حجم لجنة المراجعة، وتناول الباحث أهميتها حيث تعتبرها بعض الدراسات مهمة فى توفير الوقت والجهد، وأن لها علاقة إيجابية بجودة إفصاح المعلومات المالية.

وأخيراً تناول الباحث، دور لجان المراجعة فى زيادة فعالية حوكمة الشركات، حيث أنها تعمل على تحقيق التوازن بين أصحاب المصالح فى الشركة؛ الأمر الذى يؤدي إلى نجاح حوكمة الشركات.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك عدة دراسات قد أشارت إلى أن للجان المراجعة ذات الخصائص الفعالة دور فى أداء الشركات من حيث تعثرها أو إستقرارها مالياً، كما أن لها تأثير على أداء أسهم تلك الشركات، لذا سيقوم الباحث فى الفصول التالية ببيان أهمية البحث عن أسباب ومؤشرات تعثر الشركات وكذلك أسباب تدهور أداء الأسهم لتلك الشركات، والإشارة إلى تلك الدراسات.

الفصل الثاني

التعثر المالي للشركات وأثره على أداء الأسهم

مقدمة:

تعرضت العديد من الشركات الكبرى للإفلاس خلال السنوات القليلة الماضية نتيجة لأزمات مالية، آخرها أزمة الرهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٨ والأزمة المالية اليونانية في عام ٢٠١٠، ولاشك أن تعرض أى إقتصاد سواء متقدم أو نامى لمعدل إفلاس مرتفع سيكبدته تكاليف تؤثر على نمو المجتمع.

ولا يخفى بالطبع الآثار الإقتصادية التى تعقب ظاهرة الإفلاس القانونى سواء الآثار السلبية على حاملى الأسهم أو حاملى السندات أو غيرهم من الدائنين، وأيضاً على العملاء التى تربطهم عقود طويلة الأجل مع هذه الشركات، وباختصار يمكن القول أن ظاهرة الإفلاس القانونى تعنى التوزيع السئ لثروة المجتمع. (الصادق، ١٩٨٥)

تأسيساً على ما سبق، فإن التنبؤ بالتعثر المالى كمرحلة سابقة على حدوث الإفلاس يعتبر ذو أهمية بالغة، ومما يدعم هذه الأهمية أن التعثر المالى إذا لم تتم إدارته بشكل سليم قد يؤدي إلى عدم إستمرار الشركة، كما أن الآثار التى يسببها التعثر المالى على النشاط الجارى للشركة يفقدها جزءاً أساسياً من نصيبها فى الأسواق هذا بخلاف الآثار التى يسببها للأطراف المتعددة ذات المصلحة فى الشركة.

ولتحقيق الهدف من هذا الفصل يتم تناول النقاط التالية:

- ١/٢ ماهية تعثر وفشل الشركات ومراحله.
- ٢/٢ مؤشرات التعثر المالى.
- ٣/٢ أسباب تعثر الشركات.
- ٤/٢ أهمية التنبؤ بتعثر وفشل الشركات.
- ٥/٢ الأدوات المستخدمة فى التنبؤ بالتعثر والفشل المالى.
- ٦/٢ أداء الأسهم وعلاقته بالأداء المالى للشركات.
- ٧/٢ خلاصة الفصل.

١/٢. ماهية تعثر وفشل الشركات ومراحله:

يُعد موضوع تعثر الشركات وكيفية حدوثه والتنبؤ به قبل وقوعه من الموضوعات الهامة التي تشغل فكر الباحثين والمحللين الماليين، حيث وجدت إحدى الدراسات القديمة والتي حاولت البحث في البنود المالية للقوائم المالية للشركات للوصول إلى نموذج أو حل لكيفية التنبؤ بتعثر الشركات، وبدأت الدراسات في هذا المجال في عام ١٩٣٢ وهي دراسة (Fitz Patrick) وتعتبر تلك الدراسة من أوائل الدراسات ثم توالى الأبحاث وشملت جميع أنواع الشركات والصناعات.

١/١/٢ معنى التعثر المالي (Financial distress)

يُعتبر التنبؤ بتعثر الشركات قبل تعثرها الفعلي بعدة سنوات ذو إيجابيات كثيرة للجهات المعنية بنتائج أعمالها وبخاصة إدارة الشركة والبنوك التي تمنحها الإئتمان والمستثمرين والمراجعين والمؤسسات الحكومية وغيرها، ولهذا يجب تعريف ذلك التعثر جيداً حتى يمكن التنبؤ به، إلا أن الدراسات قد اختلفت حول تحديد معنى واضح ومحدد للتعثر المالي، كما تباينت آراء الباحثين حول طبيعة المؤشر الذي يحدد بداية دخول الشركة في مرحلة التعثر المالي.

ومن هذه التعريفات ما يلي:

يعرف (Altman, 1983, p.5) الفشل والعسر المالي بأنه "الحالة التي ينخفض فيها العائد على الإستثمار عن تكلفة الأموال في فترة معينة وبصورة متتالية، بحيث يترتب على ذلك عجز الشركة عن الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل".

قامت دراسة (الخصيري، ١٩٩٦) بتعريف التعثر المالي بأنه "عدم قدرة الشركة على معالجة الإختلال المالي الذي تواجهه نتيجة قصور مواردها وإمكانياتها عن الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير، وأن هذا الإختلال ناجم أساساً عن عدم التوازن بين موارد الشركة المختلفة (الداخلية والخارجية) وبين التزاماتها في الأجل القصير التي إستحقت أو تستحق السداد". (نقلاً عن: جربوع، ٢٠٠٥، ص ٢٢٠)

أشار (غريب، ٢٠٠١، ص ٧٨) إلى أنه يجب التفرقة بين التعثر المالي والفشل المالي، على اعتبار أن التعثر المالي حالة تسبق الفشل المالي وقد لا تؤدي إليه بالضرورة وعليه أعتبر أن التعثر يعني أحد حالتين أو كلاهما وهما:

١. نقص عوائد الأسهم أو توقفها. ٢. التوقف عن سداد الإلتزامات في مواعيدها.

أما الفشل المالي فيعني أحد أمرين أو كلاهما وهما:

١. التوقف كلياً عن سداد الإلتزامات. ٢. الإفلاس وتوقف النشاط.

ذكر (جزر، ٢٠٠٤، ص ٤١) أنه يمكن التمييز بين حالتين من الفشل المالي وهما حالة عدم كفاية السيولة وحالة التعثر المالي، ويقصد بعدم كفاية السيولة عدم قدرة الشركة على سداد الديون والفوائد مستحقة الدفع وهو ما قد يحدث حتى لو كانت قيمة الأصول تزيد على قيمة الإلتزامات، أما التعثر المالي فيقصد به زيادة الإلتزامات المستحقة للغير عن قيمة أصول الشركة بغض النظر عن مستوى السيولة، وخلصت الدراسة إلى أن حالة الإفلاس أو الإعسار أو التعثر المالي تشير إلى كل ما قد يهدد سلامة الموقف المالي للشركة نتيجة عدم القدرة على الوفاء بالإلتزاماتها المالية وبالتالي يؤثر سلباً على قدرتها على الإستمرار.

وقامت دراسة (Kargman, 2007, p.45) بتعريف التعثر المالي بأنه "عدم قدرة الشركة على سداد إلتزاماتها قصيرة الأجل في مواعيدها، ويترتب على ذلك تأخر الشركة في سداد هذه المستحقات".

كما عرف (الطويل، ٢٠٠٨، ص ٥٥) التعثر بأنه هو "مواجهة الشركة لظروف طارئة وغير متوقعة تؤدي إلى عدم قدرتها على توليد مردود إقتصادي أو فائض نشاط يكفي لسداد إلتزاماتها في الأجل القصير، والذي إذا لم يتم معالجته على وجه السرعة، فإن الشركة تكون في طريقها إلى الفشل المالي الذي يقودها إلى الإفلاس والتصفية".

في هذا الصدد، يرى (أبو النصر، ٢٠٠٤) أن العسر المالي يشير إلى "وجود أزمة وضائقة مالية وإرتباك يلحق بالمدين لجعله غير قادر على سداد إلتزاماته المختلفة، وأن التعثر مرحلة تالية أكثر ضيقاً وإرتباكاً من مرحلة العسر حيث تكون الشركة أقرب إليها إلى الإفلاس". (نقلاً عن: أبو اليزيد، ٢٠١٠، ص ٣٨)

كما فرق البعض بين العسر المالي الفني والعسر المالي الحقيقي، فالعسر المالي الفني يحدث للشركات التي لا تكون قادرة على سداد إلتزاماتها قصيرة الأجل في مواعيد إستحقاقها نتيجة ضعف قدرتها المالية المتمثلة في النقدية والأصول سريعة التحول لنقدية، ولكنها ما زالت قادرة على الحصول على أموال نقدية كافية حيث يزيد إجمالي القيمة السوقية لأصولها عن إجمالي إلتزاماتها. في حين ينظر إلى العسر المالي في الأجل الطويل حيث يكون قيمة صافي أصول الشركة بالسالب على أنه عسر مالي حقيقي. (جربوع، ٢٠٠٥، ص ص ٢٣٤ - ٢٣٥)

هذا، وقد أضاف (Ahmad, et al., 2008, p. 104) أن إختلاف الأحوال الإقتصادية يمكن أن يضعف الشركات، بما يؤدي إلى خلق ظروف غير متوقعة يمكن أن تقود الشركة إلى أداء سيء، وهذا الأداء السيء على المدى الطويل يمكن أن يؤدي إلى تعثر مالي، والتعثر المالي يحدث عندما لا تستطيع الشركة مواجهة إلتزامات الديون أو عدم قدرتها على إعادة هيكلة تلك الديون بالشكل الذي يجنبها الفشل.

وترى دراسة (أبو اليزيد، ٢٠١٠، ص ٤١) أنه يمكن تعريف التعثر المالي على أنه "حالة تدهور في قيم الأصول وحقوق الملكية تبدأ عند حدوث توقف عن تحقيق الأرباح وتزداد مع التوقف عن سداد التزامات الديون، إلغاء التوزيعات وفقدان الشركة لحصتها السوقية، إلا أن هذه العملية قد لا تؤدي إلى إنقضاء حياة الشركة إذا استطاعت الحصول على التمويل اللازم لاستعادة نشاطها ويدعمها في ذلك ممارسات الحوكمة الفعالة".

ومما هو جدير بالذكر، أن قانون التجارة رقم (١٧) لسنة ١٩٩٩ في المادة ٦٩٩ بند رقم (١) ذكر أنه فيما عدا شركات المحاصة تُعد في حالة إفلاس كل شركة - إتخذت أحد الأشكال المنصوص عليها في قانون الشركات - توقفت عن دفع ديونها عقب إضراب أعمالها المالية ويلزم إشهار إفلاسها بحكم يصدر بذلك، وحيث أن التعثر المالي مرحلة تسبق الإفلاس فلا شك أن توقف الشركة عن دفع التزاماتها يعنى دخولها في هذه المرحلة.

يخلص الباحث من التعريفات السابقة إلى مجموعة النقاط التالية:

١. يعتقد الباحث بأنه لا يوجد تعريف متفق عليه بشأن التعثر المالي (Financial distress) حيث يتداخل هذا المفهوم مع بعض المفاهيم الأخرى مثل الفشل المالي (Financial Failure)، أو الإعسار (Insolvency)، أو عدم كفاية السيولة (Illiquidity)، أو الإفلاس (Bankruptcy)، أو عدم الاستمرار (Non-going Concern)، وكلها مفاهيم تدور حول وجود مشاكل في الأداء المالي للشركة نتيجة عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها المالية مما يؤثر سلباً على قدرتها على الاستمرار.
٢. إن التعثر المالي هو مفهوم واسع لأشكال متعددة من الصعوبات التي تواجهها الشركة وتنعكس في صورة خلل في هيكلها المالي، ومن ثم يمكن إعتبار أن التعثر المالي هو المفهوم الأكثر عمومية من المفاهيم الأخرى، فهو يصف موقفاً لا تستطيع فيه الشركة سداد ما عليها من التزامات تجاه الغير.
٣. أهمية الأخذ بتعريف شامل للتعثر المالي يتضمن العديد من المؤشرات سواء كانت هذه المؤشرات مالية أو غير مالية، ولكن لها إنعكاس على تدهور حالة السيولة، ويعتقد الباحث أن التعريف الذي أورده (أبو اليزيد، ٢٠١٠) يعد أشمل وأعم.

تأسيساً على ما سبق يوجد تساؤل يطرح نفسه وهو أين تبدأ مرحلة التعثر المالي، أو بمعنى آخر، هل يوجد إطار لمراحل التعثر والفشل المالي للشركات يمكن الإرتكاز عليها لتحديد دخول الشركة مرحلة التعثر المالي؟ ويجب الباحث على هذا التساؤل من خلال إستعراض مراحل التعثر والفشل المالي على النحو التالي:

٢/١/٢ مراحل التعثر والفشل المالي

تهتم الدراسات المالية المختلفة بصورة عامة بشأن الأداء المالي للشركات الناجحة، حيث أن التعثر المالي (Financial distress)، أو الفشل (Financial Failure)، أو حتى الإفلاس (Bankruptcy) هي حالة من الحالات الإستثنائية التي يجب التنبؤ بها مسبقاً ومعرفة مؤشرات كل مرحلة من مراحلها حتى تتمكن الإدارة من مواجهتها قبل وقوعها وتحديد كيفية علاجها.

أشار (الصادق، ١٩٨٨) إلى أن هناك على الأقل أربعة مراحل للوصول إلى مرحلة الإفلاس من الوجهة الإقتصادية تتمثل في: المرحلة الأولى، وهي مرحلة الفشل الإقتصادي حيث تتوقف الشركة عن تحقيق الأرباح، وأعتبر أن الإعسار المالي يمثل المرحلة الثانية ضمن هذه المراحل، حيث أن المؤشر الرئيسي لهذه المرحلة هو توقف الشركة عن دفع إلتزاماتها الجارية بالرغم من أن القيمة السوقية لمجموع أصول الشركة تزيد عن مجموع خصومها، أما المرحلة الثالثة، فتكون فيها القيمة السوقية لمجموع أصول الشركة أكبر من مجموع إلتزاماتها، والمرحلة الرابعة، تكون فيها القيمة السوقية لمجموع أصول الشركة أقل من مجموع إلتزاماتها وتعنى الوصول إلى الإفلاس القانوني.

كذلك أتفق (Scherrer, 2002) مع الباحثان (Doumpos and Costantin, 1999) على أن الفشل في سداد القروض مع خفض أو إلغاء توزيعات الأرباح هو أول مؤشرات حدوث العسر المالي.

وذكر كلاً من (Platt and Margorie, 2002) أن المؤشرات التي ذكرت سابقاً كدليل على حدوث العسر المالي، قد لا تعنى كون الشركة في حالة عسر مالي فعلاً، إذ يمكن إعادة هيكلة عملياتها في مراحل مختلفة من حدوث هذا الإنخفاض Decline المؤقت كما أنه يوجد تعثرات عديدة عند التوقف عن دفع التوزيعات.

وفي المقابل حدد (Whitaker, 1999) بداية العسر المالي بأول سنة يكون فيها التدفق النقدي أقل من الإستحقاقات الجارية للديون طويلة الأجل، وأضاف أن التدفقات النقدية المنخفضة لا تؤكد عدم قدرة الشركة على الوفاء بديونها لأن الشركة لا يزال لديها العديد من الخيارات لتدبير النقدية المطلوبة مثل الإستفادة من الإحتياطات النقدية، أو تخفيض مستوى المخزون، أو بيع أصول، أو

زيادة حقوق الملكية، ولكن إذا أستنفدت هذه البدائل وأستمر عدم كفاية التدفق النقدي ستصبح الشركة غير قادرة على الوفاء بديونها، ومن ثم تكون قد تعثرت مالياً.

كذلك تم النظر للتعثر المالي على أنه عملية ذات مراحل تتمثل في إنخفاض الربحية، ثم إنخفاض التدفقات النقدية، ثم تزايد التمويل بالدين، ثم تزايد الدين الحالي، ثم تناقص الأصول المالية، وأخيراً التوقف عن الدفع، ولكل مرحلة مؤشراتها ومتغيراتها الأساسية التي يمكن الحكم بها على دخول تلك المرحلة. (Laitinen E., 2005)

وأوضح (جربوع، ٢٠٠٥) أن الفشل له ثلاثة مراحل متتابعة تبدأ بالفشل الإقتصادي (Economic Failure)، ثم الفشل المالي (Financial Failure)، ثم الفشل القانوني (Law Failure)، ويوجد اتفاق في الآراء على أن الفشل الإقتصادي للمشروع يتمثل في إنخفاض إيراداته وعدم كفايتها لتغطية تكاليفه وإنخفاض معدل العائد على رأس المال المستثمر عن معدل العائد على الإستثمارات المماثلة أو إنخفاضه عن تكلفة الأموال المستثمرة في المدى الطويل، أما الفشل المالي للمشروع فإنه يتضمن المشكلات والمظاهر الناتجة خلال الفترة بين التعثر المالي الفنى والإفلاس وأهمها قدرة المشروع على الإقتراض من الخارج، وعدم قدرته على سداد إلتزاماته وتراكم أرصدة السحب على المكشوف، وعدم إجراء توزيعات على المساهمين، ويترتب عليه زيادة كبيره في إجمالي إلتزاماته عن إجمالي القيمة السوقية لأصوله، بينما يتمثل الفشل القانوني في الحالة التي لا تتمكن فيها المشروع من مواجهة التعثر المالي في أقصى درجاته والتحكم فيه ويحدث عندما لا تستطيع الشركة الوفاء بإلتزاماتها طويلة الأجل، وبالتالي يتم إتخاذ الإجراءات القانونية المتعلقة بإشهار إفلاسها وتصفيتها.

أما دراسة (عامر، ٢٠٠٧) فقد خلصت إلى أن هناك خمسة مفاهيم مختلفة لمرحل مختلفة لفشل الشركة، وجد أن هناك تشابه في إستخدام تلك المفاهيم في الفكر المحاسبي وهي:

الفشل الإقتصادي	(Economic Failure)
التعثر المالي	(Financial distress)
الفشل المالي	(Financial Failure)
الإفلاس	(Bankruptcy)
التصفية	(Liquidation)

وجميع هذه المفاهيم تتعلق بفشل الشركة في أداء أعمالها، وعدم قدرتها على سداد إلتزاماتها في مواعيدها، إلى جانب تحقيق نتائج ضعيفة، ولخص (عامر، ٢٠٠٧) هذه الحالات في إطار للتعثر والفشل المالي في خمسة خطوات طبقاً للجدول رقم (١/٢) التالي:

جدول رقم (١/٢)

إطار التعثر والفشل المالي

المؤشرات والمظاهر	المرحلة	الخطوة
<ul style="list-style-type: none"> • تراجع الإيرادات والأداء • تحقيق خسائر سنوية • تراكم مجمع الخسائر 	<p>الفشل الإقتصادي (Economic Failure)</p> <p>↓</p>	<p>الخطوة رقم (١) ↓</p>
<ul style="list-style-type: none"> • عدم القدرة على سداد الإلتزامات قصيرة الأجل في مواعيدها. • التأخر وتأجيل سداد الإلتزامات قصيرة الأجل. 	<p>التعثر المالي (Financial distress)</p> <p>↓</p>	<p>الخطوة رقم (٢) ↓</p>
<ul style="list-style-type: none"> • عدم تحصيل الديون من الغير. • عدم القدرة على سداد الإلتزامات قصيرة الأجل 	<p>الفشل المالي (Financial Failure)</p> <p>↓</p>	<p>الخطوة رقم (٣) ↓</p>
<ul style="list-style-type: none"> • الإستمرار في حالة عدم تحصيل الديون على الغير وعدم القدرة على سداد الإلتزامات • حقوق الملكية الدفترية سالبة 	<p>الإفلاس (Bankruptcy)</p> <p>↓</p>	<p>الخطوة رقم (٤) ↓</p>
<ul style="list-style-type: none"> • تصفية إجبارية • تصفية إختيارية 	<p>التصفية (Liquidation)</p>	<p>الخطوة رقم (٥)</p>

المصدر: (عامر، ٢٠٠٧، ص ٥٣١)

وإستعرضت دراسة (الطويل، ٢٠٠٨) مراحل التعثر المالي على النحو التالي:

١- مرحلة ما قبل ظهور التعثر المالي:

هذه المرحلة تمر بالعديد من الظواهر السلبية منها:

١. إنخفاض الطلب على منتجات الشركة.

٢. ضعف الموقف التنافسي للشركة.

٣. زيادة تكاليف التشغيل.

٤. عدم كفاية رأس المال العامل.

٥. إنخفاض معدل دوران الأصول.

ويؤدى إكتشاف التعثر فى مرحلة مبكرة إلى تمكين الشركة من مواجهة الموقف بشكل أكثر فاعلية وأكثر سهولة.

٢- مرحلة التدفق النقدى المنخفض:

ترتبط هذه المرحلة بعدم قدرة الشركة على مقابلة إلتزاماتها الجارية، وتكون فى حاجة ماسة للنقدية، وذلك على الرغم من إمتلاك أصول مادية تزيد فى قيمتها عن قيمة إلتزاماتها الإجمالية تجاه الغير والتي يعكسها جانب الخصوم فى الميزانية، بالإضافة إلى إمكانية تحقيق معدل مقبول من الربحية، حيث تكمن المشكلة فى هذه المرحلة فى إنخفاض السيولة فى معناها الفنى وليس بمعناها المطلق.

٣- مرحلة العسر المالى المؤقت:

ترتبط هذه المرحلة بعدم القدرة على إستخدام السياسة المالية العادية فى الحصول على النقدية المطلوبة لإستخدامها فى مواجهة الإلتزامات المستحقة ومقابلة الإلتزامات المستقبلية، فى هذه المرحلة غالباً ما تتجه إدارة الشركة إلى فرض العديد من الإجراءات المتشددة.

٤- مرحلة العسر الكلى:

وهى الحالة التى تكون فيها الشركة عاجزة عن مواجهة إلتزاماتها المستحقة وتكون قيمة أصولها أقل من قيمة خصومها، أى هى حالة العجز التام حتى لو منحت الشركة فترة لإعادة تصحيح أوضاعها.

٥- مرحلة الفشل القانونى:

وهى مرحلة لا تستطيع الشركة التحكم فى التعثر، الأمر الذى يتطلب إتخاذ إجراءات قانونية لإعلان الإفلاس أو التصفية.

مما سبق يخلص الباحث إلى ما يلى:

١- إن التعثر المالى هو مفهوم يتسع لأشكال عديدة من المشاكل التى تواجهها الشركة، ويعكسها خلل مالى واضح لديها، وبالتالي فهو مرحلة تعقب الفشل الإقتصادى بمعنى التوقف عن تحقيق الأرباح، وتسبق الإفلاس بمعنى إنهيار الشركة وتصفيتها قانونياً.

٢- إن غالبية الدراسات السابقة التى تناولت التعثر المالى [مثل: (الصادق، ١٩٨٨)، (Scherrer, 2002)، (Doumpos and Costantin, 1999)، (Laitinen E., 2005)، (عامر، ٢٠٠٧)، (الطويل، ٢٠٠٨)] أعتبرت عدم القدرة على الوفاء بإلتزامات الديون هو مؤشر لبداية مرحلة التعثر المالى، ولكنه ليس بالمؤشر الوحيد، ولذلك يمكن القول بأن أى شركة متعثرة هى

شركة غير قادرة على الوفاء بديونها، ولكن ليس بالضرورة كل شركة غير قادرة على الوفاء بديونها متعثرة، إذ ما زال لديها العديد من الخيارات للخروج من أزمة السيولة، مثل: الإستفادة من الإحتياطيات النقدية، أو تخفيض مستوى المخزون، أو بيع أصول، أو زيادة حقوق الملكية، ولكن إذا استنفدت هذه البدائل وأستمر عدم كفاية التدفق النقدى ستكون الشركة غير قادرة على الوفاء بديونها، ومن ثم تصبح متعثرة مالياً.

بعد إستعراض ماهيه التعثر المالى ومراحله وال فشل المالى، يقتضى الأمر التعرف على ما هية المؤشرات والمظاهر التى يمكن الإرتكاز عليها لتحديد دخول الشركة مرحلة التعثر المالى، وهو ما يقوم الباحث بالتعرض له فى النقطة التالية.

٢/٢ مؤشرات التعثر المالى:

إن المؤشر هو عبارة عن إنذار مبكر يدل على حدوث مشكلة ما، ويتم التأكد بوقوع هذه المشكلة بالبحث عن المعلومات المتعلقة بها، ومن ثم فإن مؤشرات التعثر المالى هى إنذار يدل على حدوث مشكلة التعثر المالى، ولكن القطع بحدوثها يأتى بعد تطبيق نماذج التنبؤ الخاصة بذلك، وما تحتويها من متغيرات مختلفة مثل النسب المالية وغيرها وبدرجة دقة معينة.

وعليه يتناول الباحث فى هذا الجزء من البحث المؤشرات والمظاهر التى تنذر بإحتمالية وقوع الشركة فى مرحلة التعثر المالى، دون التعرض للنسب المالية والمتغيرات الأخرى التى تستخدم فى الحكم على وقوع الشركة فى هذه المرحلة فعلاً والتى إستخدمتها نماذج التنبؤ بالتعثر المالى.

أعتبر (Thorley, et al., 1996) أن الشركة المتعثرة هى التى يكون مجموع إيراداتها بالسالب خلال ثلاثة سنوات متتالية فى الفترة التى حددها كفترة للدراسة.

كما قامت دراسة (مصطفى، ١٩٩٦) بتوضيح مؤشرات للإنذار المبكر لدخول المدين فى دائرة التعثر المالى فى البيئة المصرية وقد تمثلت هذه المؤشرات فى:

- ١- مؤشرات التعثر التى يستدل عليها من الميزانية: زيادة ملحوظة فى ديون التحميل على الغير، إنخفاض نسبة الأصول المتداولة لإجمالى الأصول، إنخفاض نسبة السيولة إلى رأس المال العامل، المبالغة فى الإحتياطيات، إرتفاع فى الديون طويلة الأجل.
- ٢- مؤشرات التعثر التى يستدل عليها من قائمة الدخل: إنخفاض حجم المبيعات، وجود فجوة كبيرة بين إجمالى وصافى المبيعات، زيادة التكاليف مع إنخفاض هامش الربح، زيادة المبيعات مع إنخفاض صافى الربح، أرتفاع نسبة التكاليف الثابتة إلى صافى المبيعات.

وهذا ما أكدته دراسة (الطويل، ٢٠٠٨) حيث أوجزت مؤشرات التعثر المالى فى عدة مظاهر، منها: الإعتماد المتزايد على مصادر التمويل الخارجية مع ضعف مصادر التمويل الذاتية، والإحتفاظ بمستويات عالية من المخزون، وعدم إستقرار سياسة تحصيل المبيعات الأجلة وحقوق الشركة لدى الغير، وعدم كفاية رأس المال العامل، وتمويله من مصادر مالية قصيرة الأجل، وزيادة الطاقة الإنتاجية العاطلة مع إنخفاض نصيب الشركة فى السوق، وضعف مركزها التنافسى، وعدم القدرة على القيام بعمليات الإحلال والتجديد للأصول الثابتة، وزيادة عبء الفوائد على الإيرادات وصافى الربح.

أما دراسة (عامر، ٢٠٠٧) فقد حددت أربعة محاور رئيسة كإطار يعطى إنذاراً مبكراً للتعثر والفسل المالى للشركات وهى:

المحور الأول: الخلل فى هيكل التمويل:

يقصد بهيكل التمويل مصادر التمويل وإستخدامات الأموال للشركات، فإذا كانت الشركة تتمتع بمكونات هيكل تمويل سليم، فإنها تتمكن من أداء أنشطتها المختلفة وإتمام برامج الإحلال والتجديد والتطوير فى الأصول الثابتة فى المواعيد المحددة وتستطيع إتمام الأعمال المستهدفة بشكل سليم، وعكس ذلك يؤدى إلى حدوث خلل مالى سواء فيما يتعلق بمصادر التمويل أو فى إستخدامات الأموال.

المحور الثانى: ضعف التدفقات النقدية والسيولة:

من أهم المؤشرات التى يتم الإستناد إليها للتعرف على مستوى أداء الشركة، ويقصد بضعف التدفقات النقدية وجود صافى تدفقات نقدية سالبة لأنشطة التشغيل، والناجمة من تحليل قائمة التدفقات النقدية والتى تتضمن الأنشطة التشغيلية والإستثمارية والتمويلية. وتعتبر نسبة الناتج النقدى من أنشطة التشغيل من أهم المؤشرات للحكم على الموقف النقدى للشركة، ويتم حسابه بقسمة صافى التدفقات النقدية لأنشطة التشغيل على إجمالى مصادر التمويل، وإذا كانت النسبة موجبة فإن الشركة لا تعاني من مظاهر التعثر والفسل المالى، والعكس صحيح.

ويأتى بعد ذلك تحليل الموقف النقدى وذلك للحكم على درجة السيولة للشركة، والذى تتم دراسته من خلال مؤشرات السيولة التى من أهمها:

- مؤشر السداد الفورى.
- مؤشرات السيولة فى الأجل القصير.
- مؤشرات القدرة على سداد أقساط الإئتمان.
- مؤشرات تغطية الفوائد.
- مؤشر صافى التدفقات من التشغيل إلى الإلتزامات العاجلة.

وهذه المؤشرات فى مجموعها توضح العلاقة بين الأصول قصيرة الأجل والإلتزامات قصيرة الأجل، والفرق بينهما يطلق عليه صافى رأس المال العامل، ونسبة صافى رأس المال العامل يمكن إستخدامها كمؤشر للإنذار المبكر للتعثر والفسل المالى، فإذا كانت موجبة فإن هذه الشركة لا تعاني من مظاهر التعثر والفسل المالى والعكس صحيح.

المحور الثالث: إنخفاض القدرة الكسبية وكفاءة تشغيل الأصول:

- ويمثل هذا المحور ناتج إنعكاسات جميع الأنشطة والأعمال التى قامت بها الشركة، ويتم قياس مؤشرات القدرة الكسبية وكفاءة تشغيل الأصول من خلال المؤشرات التالية:
- مؤشرات التشغيل وأداء النشاط: التى تركز على قياس نسبة ناتج أعمال التشغيل منسوبة إلى رقم الأعمال.
 - مؤشرات تحقيق العائد: التى توضح العلاقة بين العائد المحقق وجملة الأصول.
 - مؤشر توزيع الأرباح: الذى يوضح نصيب السهم من الأرباح المحققة أو الأرباح المدفوعة.

المحور الرابع: ضعف أعمال الإحلال والتجديد والتطوير فى الأصول الثابتة:

تُعتبر نسبة الإحلال والتجديد والتطوير فى الأصول الثابتة من المؤشرات الهامة التى توضح مدى إهتمام الإدارة بخطط التطوير للحفاظ على مستوى أداء النشاط، وأن عدم إهتمام الإدارة بأعمال التطوير والتجديد والإحلال للأصول الثابتة يؤدي إلى تراجع الإنتاج والإيرادات ونتائج الأعمال والأداء المالى والإقتصادى للشركة.

وقد أوصت دراسة (عامر، ٢٠٠٧) بالإفصاح عن مؤشرات التعثر والفسل المالى، كما أقترح على المحاسبين ومعدى القوائم المالية أن يتم الإفصاح فى الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن:

- مدى إعتداد الشركة على الأموال المملوكة للغير ونسبة الأموال المملوكة للشركة.
 - نسبة الناتج النقدى من أنشطة التشغيل وأيضاً نسبة رأس المال العامل.
 - معدل العائد على الأصول.
 - نسبة الإحلال والتجديد والتطوير فى الأصول الثابتة وخطة التطوير ومدى الإنجاز فيها.
- ومن زاوية المؤشرات غير المالية للفسل المالى أوضح (John, 1986) أن هناك ثلاثة مؤشرات مبكرة تدل على إحتمال حدوث الفسل فى الشركة وهى: المركزية وضعف أنظمة الرقابة المالية وتقدم المنتجات والتكنولوجيا المستخدمة.

هذا، وقد حدد معيار المراجعة المصرى رقم (٥٧٠) عن الإستمرارية مجموعة من الأحداث والظروف المالية التى تثير الشك فى قدرة الشركة على الإستمرار تمثلت فى: ظهور رأس المال العامل بالسالب، عدم وجود توقعات واقعية لتجديد أو لسداد القروض محددة المدة، أو وجود إعتد زائد على الإقتراض قصير الأجل لتمويل أصول طويلة الأجل، مؤشرات تقييد بإنسحاب المقرضين عن الإستمرار فى تقديم الدعم المالى للشركة، وجود عجز فى التدفقات النقدية الناتجة عن التشغيل سواء فى القوائم المالية التاريخية أو المستقبلية، وجود نسب مالية هامة عكسية، وجود خسائر تشغيل كبيره أو تدهور ملحوظ فى قيمة الأصول المستخدمة فى توليد التدفقات النقدية، وجود متأخرات أو التوقف عن إجراء توزيعات الأرباح، عدم القدرة على سداد مستحقات الدائنين فى تواريخ الإستحقاق، عدم القدرة على الإلتزام بشروط إتفاقيات القروض، التحول من نظام الإئتمان إلى نظام الدفع عند الإستلام فى المعاملات مع الموردين، عدم القدرة على الحصول على التمويل لتطوير منتج جديد أساسى، أو إستثمارات ضرورية أخرى.

كما حدد مجموعة من الأحداث والظروف التشغيلية مثل: خلو المناصب الإدارية العليا من الكفاءات، فقدان سوق هام أو حق إمتياز أو ترخيص أو مورد رئيسى، وجود مشاكل فى العمالة، أو قصور فى الحصول على مستلزمات التشغيل الهامة.

بينما ذكر عن الأحداث والظروف الأخرى ما يلى: عدم الإلتزام بمتطلبات كفاية رأس المال، أو بالمتطلبات القانونية، وجود دعاوى قضائية أو إجراءات قانونية قائمة ضد الشركة قد لا تستطيع الوفاء بإلتزاماتها الناشئة عنها إذا تم الفصل فيها لصالح الغير، وجود تغيرات أو إصدارات جديدة فى القوانين أو التشريعات أو سياسة الدولة التى يتوقع أن يكون لها تأثير عكسى على الشركة.

بناءً على ما سبق، تتفق الدراسة الحالية مع ما سبق فى أن كل المؤشرات الوارد ذكرها تعطى دلالة على إحصالية وقوع الشركة فى التعثر المالى، وسيحاول الباحث فى هذه الدراسة إثبات وجود تأثير أو عدم وجود تأثير لخصائص لجان المراجعة ممثلة فى الإستقلالية، والخبرة المالية والمحاسبية، وعدد مرات الإجماع، والحجم، على إحصالية الدخول فى التعثر المالى، وكذلك أداء أسهم تلك الشركات.

ولكن قد يثار تساؤل عند هذه النقطة عن الأسباب التى تؤدى بالشركة للوقوع فى حالة التعثر المالى، وهو ما سيتم تناوله فى النقطة التالية.

٣/٢ أسباب تعثر الشركات:

يُعد التعثر المالي نتيجة أو محصلة للعديد من العوامل والأسباب، ولتحديد أسباب التعثر يرى الباحث أنها تختلف من دراسة إلى أخرى.

حيث أشار (Lizal, 2002) إلى ثلاثة أسباب محتملة لحدوث التعثر والإفلاس، الأول ينشأ عن الحالة التي يكون فيها توزيع الأصول غير ملائم ويعتبر حجم الشركة عاملاً محدد لسرعة إعادة الهيكلة. والثاني يرجع الإفلاس إلى سبب مالي حيث أن الشركة تمتلك هيكل جديد من الأصول ولكن هيكلها المالي سئ بسبب قيود السيولة. والثالث أن الشركة تمتلك هيكل مالي جيد إلا أن إدارته غير جيدة حيث أن عدم الكفاءة تقود الشركة إلى خارج السوق بسبب مشاكل حوكمة الشركات.

وقد صنفت دراستنا (غريب، ٢٠٠١ و الطويل، ٢٠٠٨) أسباب تعثر الشركات إلى أسباب مباشرة وأسباب غير مباشرة كما يلي:

أولاً: الأسباب المباشرة:

وهي التي تساهم بصورة مباشرة في تعثر الشركات ومنها:

١. أسباب إدارية: سواء في مجال الإدارة العليا أو في مجال المواقع العادية والتنفيذية، أو السياسة الإدارية العامة المطبقة في كافة قطاعات الشركة، عدم وجود إستراتيجية محددة وواضحة، عدم وجود رقابة بشكل عام ورقابة على التكاليف بشكل خاص، حدوث تجميل في النتائج المالية قد تنتج من ضعف ممارسات الحوكمة.
٢. أسباب مالية: وتُعبّر عن وجود إختلالات في الهيكل التمويلي للشركات والتي قد ترجع إلى عدم كفاية رأس المال، أو عدم كفاية الفوائض المالية بعد التوزيعات، أو عدم كفاية مخصصات الإهلاك لإحلال أصول رأسمالية، ضعف السيولة لدى الشركات.
٣. أسباب تسويقية: حيث قد تواجه الشركات صعوبات في تسويق منتجاتها مما يؤدي إلى تراكم المخزون لديها.
٤. سوء جودة الإنتاج: نتيجة ظهور عيوب فنية في الصناعة.

ثانياً: الأسباب غير المباشرة:

وهي تساهم بصورة غير مباشرة في تعثر الشركات ومنها:

١. الإتجاهات التضخمية السائدة على مستوى الإقتصاد المحلي والعالمى ولاسيما أسعار الخامات والمواد الأولية ومستلزمات الإنتاج وأسعار الطاقة.
٢. التقلبات الحادة في أسعار الصرف وتعددتها.

٣. التغيير المستمر في القرارات الحاكمة للنشاط الإقتصادي وتعارضها في أحيان كثيرة مما يؤدي إلى التأثير على الأداء الإقتصادي للشركات، من حيث أساس عدم الثقة وشيوع حالة عدم الإستقرار.

هذا، وقد ذكر (أبوالنصر، ٢٠٠٤) أن من أسباب التعثر المالي الأسباب القدرية التي يصعب التنبؤ بها، وبالتالي من الأفضل تكوين مخصصات وإحتياطيات في القوائم المالية لمواجهة أى ظروف طارئة متوقعة أو غير متوقعة حتى لا تدخل في دائرة التعثر، حيث أن السياسة الإدارية والمالية والإنتاجية والتسويقية الرشيدة في ظل محيط الأعمال داخلياً وخارجياً يقى هذه الشركات من التعثر، والفكر المحاسبي الرشيد يستطيع بموجبه المحاسب تمكين إدارة الشركة في الحد من التعثر المالي أو القضاء عليه نهائياً (نقلاً عن: أبواليزيد، ٢٠١٠).

مما سبق يتضح أن أسباب دخول الشركة في مرحلة تعثر مالي قد يعود إلى أسباب مباشرة من داخل الشركة ذاتها سواء كانت إدارية أو مالية أو ضعف ممارسات الحوكمة، وقد يعود إلى أسباب غير مباشرة سوء كانت قدرية أو ترجع إلى البيئة الإقتصادية الخارجية.

يأتى الآن تساؤل مهم، لماذا يُعد التنبؤ بالتعثر المالي إلى يومنا هذا، موضوعاً مثيراً للدراسة والنقاش؟ لا بد من أن هناك العديد من الأسباب وراء هذا الإهتمام، ومن هم الأطراف المستفيدة من هذا الإهتمام، وما هي تكلفة وقوع التعثر على المجتمع، وهو ما سوف تتناوله النقطة التالية.

٤/٢ أهمية التنبؤ بتعثر وفشل الشركات:

يحوز التنبؤ بالتعثر المالي على إهتمام الجهات العلمية والعملية وذلك لما يقدمه التنبؤ بالتعثر المالي من مزايا إيجابية لمن يتوقعه في الوقت المناسب، حيث تتبع أهمية هذه القضية من أن عدم حصول مستخدمي القوائم والتقارير المالية على تحذيرات مبكرة نسبياً حول التعثر أو الفشل المالي يمكن أن تؤدي إلى إتخاذهم قرارات غير سليمة، ومن ثم تحملهم لتكلفة مرتفعة نتيجة القرارات الخاطئة.

وتتضمن مهمة التنبؤ بالتعثر والفشل المالي عادة مد أصحاب المصالح بمجموعة من النسب المالية لعينة من الشركات الفعلية، ويكون المطلوب منهم التنبؤ بما إذا كانت كل شركة من هذه الشركات يمكن أن تصل إلى مرحلة التعثر والفشل المالي أم لا خلال الفترة المقبلة، ويتم قياس جودة هذه القرارات غالباً على أساس دقة التنبؤات (جزر، ٢٠٠٤)، ويهتم بالتنبؤ بالتعثر والفشل المالي مجموعة من الأطراف أو الجهات ويوجد أيضاً أسباب لهذا الإهتمام نتيجة لوجود تكلفة لحدوث ذلك التعثر أو الفشل.

٢/٤/١ الجهات التي تهتم بالتنبؤ بتعثر وفشل الشركات (جزر، ٢٠٠٤ و أبو اليزيد، ٢٠١٠):

- أ. يهتم المستثمرون بالتنبؤ بالتعثر والإفلاس لتفادي إتخاذ قرارات خاطئة للإستثمار أو الإحتفاظ بإستثماراتهم في شركات تتجه نحو الإفلاس، أو التخلص من إستثمارتهم، أو عدم الإستثمار في شركات هي في سبيلها للخروج من دائرة التعثر.
- ب. يهتم المقرضون (أقسام الائتمان) بالتنبؤ بالتعثر والإفلاس لتفادي مخاطر منح قروض لشركات تتجه نحو التعثر والإفلاس، أو فقد فرص إستثمار ملاءمة برفض منح قروض لشركات هي في سبيلها للخروج من دائرة التعثر.
- ج. يهتم المراجعون الخارجيون بالتنبؤ بالتعثر والإفلاس المالي لتقييم مقدرة الشركة محل المراجعة على الإستمرار؛ وذلك لحماية المراجع الخارجى من مخاطر المنازعات القضائية والتعويضات الناتجة عن عدم الإفصاح عن المشاكل إلتى قد تهدد إستمرارية هذه الشركات.
- د. تهتم إدارة الشركة بالتنبؤ بالتعثر والإفلاس لتجنب مخاطر التصفية والأرباح الضائعة نتيجة توقف النشاط.
- هـ. تهتم النقابات والجهات الرسمية بتقييم خطر التعثر والإفلاس، بما يمثلته من تهديد بشأن إستمرار العاملين في وظائفهم.

٢/٤/٢ أسباب الإهتمام بالتنبؤ بتعثر وفشل الشركات وتكلفة حدوث التعثر المالي.

- توجد عدة أسباب تؤدي إلى الإهتمام بالتنبؤ بالتعثر والفشل المالي للشركات، وذلك تجنباً للتكلفة التى تحدث لتلك الشركات عند التعثر والفشل المالي، يمكن إيجازها فيما يلى:
- أ. تطور الإقتصاد وبيئة الأعمال فى مختلف دول العالم وبخاصة المتقدم منها، ووجود تغيرات كثيرة فى الظروف المحيطة بالشركات، حيث أصبحت الشركات تعمل فى ظل إقتصاد عالمى وأصبحت المنافسة أكثر قوة وشراسة وزادت التشريعات الحكومية وأصبحت الحاجة إلى نماذج تنبؤ بمستقبل الشركات أمراً ضرورياً. (أبو اليزيد، ٢٠١٠)
 - ب. إن التأثيرات الناشئة عن عدم كفاءة سوق المال وعدم تماثل المعلومات تدعم البحث عن التنبؤ الدقيق بالخسائر المالية للشركة، حيث أن تحديد المخاطر التى يمكن أن تتعرض لها الشركة قد يخفض من عدم تماثل المعلومات بين مانحى التمويل وإدارة الشركة. وقد إتضح ذلك كثيراً بعد صدور القواعد الخاصة بالبنوك (New Basel) حيث أصبح لدى البنوك الدافع للبحث عن نماذج إئتمانية دقيقة لتحديد المخاطر. (Andreev, 2006)

جـ. إن فشل المشروع يؤثر على العديد من الأطراف ويتضمن تكلفة عالية، ولذلك فإن المستثمرين يحاولون الوصول إلى نماذج دقيقة للتنبؤ لحدوث فشل المشروع حتى يتمكنوا من إتخاذ الإجراءات الوقائية أو التصحيحية تجاه الشركة المتوقع فشلها. وكذلك بالنسبة للجهات الحكومية التي تهدف إلى كشف الشركات ذات الأداء السيئ لكي تتخذ الإجراءات التي تحول دون فشلها. حيث أن قيمة الشركة المتعثرة تنخفض بشدة بما يؤثر على أصحاب المصلحة في الشركة ويؤدي فشلها إلى تكاليف إقتصادية وإجتماعية كبيرة ليس فقط لأصحاب المصالح الداخليين مثل: الموظفين والإدارة ولكن أيضاً على البيئة المباشرة مثل العملاء والموردين وملاك الأسهم، وكذلك على الإقتصاد ككل إذا كان للشركة علاقات متشابكة مع شركات عديدة. (Lattnen and Kankaanpaa, 1999)

د. يعتمد مراقبوا الحسابات على نماذج التنبؤ بالتعثر والإفلاس كأداة مساعدة وموضوعية، بالإضافة للتقدير الشخصي عند إتخاذ القرار بشأن الحكم على مدى إستمرارية الشركة، وكذلك يتم إستخدام هذه النماذج في بداية عملية المراجعة لتقييم المخاطر الملازمة لعملية المراجعة ووضع خطة المراجعة وقرار قبول العميل أو رفضه، ومن ثم فإن مدى جودة نماذج التنبؤ ودقتها تؤدي إلى إتخاذ قرارات أدق من قبل مراقبي الحسابات وتتنى بهم عن المساءلة القانونية.

وبناءً على ما سبق يعتبر موضوع التنبؤ بفشل الشركات من أكثر الموضوعات التي نالت إهتمام الباحثين منذ الستينات من القرن الماضي ومستمرة حتى الآن، ومع العدد الضخم للدراسات التي قدمت نماذج التنبؤ بتعثر وفشل الشركات أو تصنيف الشركات إلى شركات فاشلة وشركات غير فاشلة، إختلف البعض في تصنيف هذه النماذج.

فقسم كل من (Aziz and Humayon, 2006) هذه النماذج إلى نماذج إحصائية، نماذج الذكاء الإصطناعي، النماذج النظرية. وتعتبر النماذج والأساليب الإحصائية الأكثر إستخداماً في الدراسات التطبيقية في مجال التعثر والإفلاس، ويتم تقسيم النماذج الإحصائية التي أستخدمت في التنبؤ بالتعثر المالي إلى:

(1) نماذج أحادية المتغير (Univariate Models)

تقوم هذه النماذج على فرض أن النسب المالية التي تظهر إختلافاً جوهرياً بين الشركات الفاشلة والشركات ذات الموقف المالي القوي تعتبر متغيرات للتنبؤ، وتعد دراسة (Beaver, 1966) الدراسة الرائدة في إستخدام هذا النموذج الإحصائي والمنهج المتبع في هذه الدراسة هو دراسة المتغيرات المستخدمة في التنبؤ بالتعثر المالي كل على حدة.

(٢) نماذج متعددة المتغيرات (Multivariate Models)

تعتمد هذه النماذج على أساس دراسة المتغيرات المستخدمة كمجموعة واحدة أى تتعامل مع العديد من المؤشرات فى نفس الوقت، ومن أبرز الدراسات فى هذا الإتجاه دراسة (Altman, 1968) التى قامت على تحليل التمايز المتعدد Multiple Discriminate Analysis (MDA) وقد توصلت هذه الدراسة إلى مؤشر (Z - Score) على أساس علاقة خطية بين خمس نسب مالية وحددت معامل التمايز لكل متغير، وهذه النسب هى:

١. نسبة صافى رأس المال العامل إلى إجمالى الأصول.
٢. نسبة الأرباح المحتجزة إلى إجمالى الأصول.
٣. نسبة الربح قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالى الأصول.
٤. نسبة القيمة السوقية لأسهم رأس المال (حقوق الملكية) إلى إجمالى الخصوم.
٥. نسبة المبيعات إلى إجمالى الأصول.

هذا، وقد تم تطوير نموذج (Altman, 1968) نتيجة تعرضه للنقد، حيث قدمت دراسة (Altman, 2000) تطويراً لنموذج (Z-Score) وبما ترتب عليه بعد كل تعديل فى معاملات التمايز وحساب قيمة الدالة، كما قام بتطبيق النموذج على قطاعات أخرى مثل الشركات الصناعية الخاصة والشركات غير الصناعية.

وقد أوصت دراسة (Aziz and Humayon, 2006) بأن تعتمد الدراسات المستقبلية على حجم عينات أكبر، وأن يتم تضمين هيكل الحوكمة، بالإضافة إلى النسب المالية فى نماذج التنبؤ لأن ذلك سوف يدعم الفهم الشامل للشركة.

بعد أن عرض الباحث لأهمية موضوع التنبؤ بالتعثر وال فشل المالى للشركات، سيتم التركيز فى النقطة التالية على أهم الأدوات المستخدمة فى عملية التنبؤ بالتعثر المالى.

٥/٢ الأدوات المستخدمة فى التنبؤ بالتعثر والفشل المالى:

تُعتبر الحالة المالية للشركة هى المتغير الأساسى الذى يتم على أساسه إتخاذ قرار التنبؤ بالتعثر والفشل المالى، ويعتبر التحليل المالى للبيانات المالية المنشورة الوسيلة التى تُمكن رجال الأعمال والجهات المهتمة من إستنتاج مجموعة من المؤشرات المالية عن أنشطة الشركة مُصدرة البيانات.

ويقوم التحليل المالى أياً كانت صورته على منهج المقارنة، لذلك تتعدد أساليبه سواء تحليل النسب المالية "التحليل الرأسى" أو دراسة الإتجاهات "التحليل الأفقى" وهما من أهم الأدوات المستخدمة فى

التحليل المالى والذى يمكن إستخدامها فى التنبؤ بالتعثر والفشل المالى. وفيما يلى شرح مختصر لكل منهما ثم عرض لأهم النسب المالية التى يمكن إستخدامها فى تحليل القوائم المالية:

أولاً: التحليل المالى بإستخدام النسب المالية (التحليل الرأسى Vertical Analysis)

يُعتبر التحليل المالى بإستخدام النسب المالية من أفضل أدوات تقييم حالة التعثر المالى (جزر، ٢٠٠٤)، وتمثل النسبة المالية علاقة بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، أو إيجاد الأهمية النسبية لكل بند بالنسبة لمجموع الجانب الذى ينتمى إليه فى القوائم المالية وذلك فى تاريخ معين (الطويل، ٢٠٠٨). ويعتمد القائم بالتحليل المالى على تفسير مدلول هذه النسبة من خلال مقارنتها مع نسب معيارية أو قياسية متعارف عليها فى مجال التحليل المالى أو مقارنتها مع النسب السائدة فى الصناعة أو التجارة التى تنتمى إليها الشركة التى يتم تحليل قوائمها المالية.

وعلى الرغم من ذلك، يرى الباحث أن هذا التحليل معيب؛ لأنه يتسم بالجمود ويتجاهل عامل الزمن، لأن هذه النسب عبارة عن مؤشرات عن الحالة المالية فى لحظة معينة هى تاريخ إعداد القوائم المالية التى تستخرج منها النسب المالية، بغض النظر عن إحتتمالات المستقبل سواء كانت إلى الأفضل أو إلى الأسوأ.

ومن ناحية أخرى، فإن إجراء المقارنة بين النسب المالية للشركة محل الدراسة مع النسب السائدة فى الصناعة أو التجارة المعينة، يعتمد اساساً على ضرورة توحيد الأسس المستخدمة فى تحديد نتائج الأعمال والمركز المالى، لذلك ظهر مدخل آخر لتحليل القوائم المالية من خلال دراسة الإتجاهات.

ثانياً: دراسة الإتجاهات (التحليل الإفقى Horizontal Analysis)

يهتم هذا الأسلوب بدراسة ومقارنة بنود القوائم المالية لعدد من السنوات السابقة للوقوف على الإتجاه العام لبعض العناصر الهامة والمؤثرة وفقاً لهدف القائم بالتحليل المالى، ويوفر ذلك للتحليل المالى سمة الديناميكية التى يسعى إليها المحلل المالى والتى تُمكنه من تكوين صورة أدق عن واقع الشركة وعن إتجاهاتها المستقبلية، ويمكن فى هذه الحالة الإعتماد على الطرق الإحصائية فى تحديد مسار خط الإتجاه العام على رسم بيانى، مما يساعد القائم بالتحليل على التنبؤ بالبنود (النسب) محل الدراسة فى السنوات القادمة.

وعلى الرغم من التحفظات السابقة على أسلوب النسب المالية، إلا أنه يتميز بدرجة عالية من الموضوعية، ويعتبر من أكثر الأساليب إستخداماً فى التحليل المالى، ومن ثم يمكن إستخدام هذه النسب لبناء نماذج للتنبؤ بالتعثر أو الفشل المالى. وعند تحليل المركز المالى لأى شركة يمكن إستخدام عدد كبير من النسب المالية، والتي يمكن تقسيمها إلى عدة مجموعات، وكل مجموعة من هذه النسب تقيس وتدرس ظاهرة معينة، ويتوقف ذلك على الغرض المقصود من التحليل المالى.

ثالثاً: أهم النسب المالية التى يمكن إستخدامها فى تحليل القوائم المالية:

يعرض الجدول رقم (٢/٢) التالى أهم نسب تحليل القوائم المالية المستخدمة:

جدول رقم (٢/٢) أهم النسب المالية المستخدمة فى تحليل القوائم المالية

المجموعة	أسم النسبة	طريقة حسابها
١. نسب السيولة: وتقيس مقدرة المشروع على مقابلة الإلتزامات قصيرة الأجل	نسبة التداول	الأصول المتداولة الخصوم المتداولة
	نسبة السيولة السريعة	الأصول المتداولة - المخزون الخصوم المتداولة
	نسبة رأس المال العامل إلى إجمالى الأصول	صافى رأس المال العامل إجمالى الأصول
٢. نسب الرافعة: (هيكل التمويل) تقيس مدى إعتتماد المشروع فى تمويله على الإقتراض من الغير	نسبة الديون إلى إجمالى الأصول	إجمالى الديون إجمالى الأصول
	نسبة الديون إلى حقوق الملكية	إجمالى الديون حقوق الملكية
	نسبة تغطية الفوائد	صافى الربح قبل الفوائد المدينة والضرائب الفوائد الثابتة
	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالى الأصول	حقوق الملكية إجمالى الأصول
٣. نسب النشاط: وتقيس مدى كفاءة المشروع فى إستخدام الموارد المتاحة	معدل دوران المخزون	تكلفة البضاعة المباعة متوسط تكلفة المخزون
	متوسط فترة التحصيل	رصيد العملاء / أو ٣٦٥ يوماً المبيعات اليومية
	معدل دوران الأصول الثابتة	المبيعات صافى الأصول الثابتة
	معدل دوران إجمالى الأصول	المبيعات إجمالى الأصول

المجموعة	أسم النسبة	طريقة حسابها
٤. نسب الربحية: وتقيس الكفاءة العامة لإدارة المشروع باعتبارها محصلة لنتائج كل السياسات والقرارات التي يتم إتخاذها	نسبة صافي الربح إلى المبيعات	$\frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب}}{\text{المبيعات}}$
	معدل العائد على إجمالي الأصول	$\frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب}}{\text{إجمالي الأصول}}$
	معدل الفائدة على حقوق الملكية	$\frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب}}{\text{حقوق الملكية}}$
٥. نسب السوق: تستخدم لتقييم أداء الشركات، وتخدم محلى الأسهم، والمستثمرين الذين يتعاملون فى الاسواق المالية لتحديد إتجاهات أسعار الأسهم السوقية.	ربح السهم العادى	$\frac{\text{صافي الربح - التوزيعات}}{\text{متوسط مرجح للأسهم العادية}}$
	نسبة سعر السهم إلى الربح المحقق	$\frac{\text{القيمة السوقية للسهم}}{\text{نصيب السهم من الربح}}$
	نسبة الأرباح الموزعة إلى الربح المحقق	$\frac{\text{الأرباح الموزعة على حملة الأسهم العادية}}{\text{نصيب حملة الأسهم العادية من صافي الربح}}$
	نسبة السعر السوقى إلى القيمة الدفترية للسهم	$\frac{\text{السعر السوقى للسهم}}{\text{القيمة الدفترية}}$

المصدر: (الطويل، ٢٠٠٨، ص ص ٢٩-٤٠)

٦/٢ أداء الأسهم وعلاقته بالأداء المالي للشركات:

يمكن القول أن ثقة المستثمرين وحملة الأسهم من خلال عمليات الشراء أو البيع تُستمد من قوة أو ضعف الأداء المالي للشركات فى الأسواق المالية عالية الكفاءة، ويعد ذلك من الأمور بالغة الأهمية والتي تترك تأثيرها فى العديد من نواحي الأنشطة الإقتصادية من أهمها فعالية وكفاءة أداء أسواق الأوراق المالية.

فى الولايات المتحدة الأمريكية تأثر المستثمرين بالإقدام على البورصة نتيجة تزايد حالات الغش والإحتيال الناتج من محاولة إخفاء حالات التعثر وال فشل المالي لمجموعة من الشركات (منصور، ٢٠٠٩)، مما أدى بدوره إلى إنخفاض ثقة المستثمرين فى القوائم والتقارير المالية والتي تعكس الأداء المالي لتلك الشركات، الأمر الذى أدى إلى تذبذب أداء أسهم هذه الشركات.

أضاف (Proimos, 2005) أن إنهيار العديد من الشركات أو تعثرها وفشلها قد أدى إلى فقد ثقة المستثمرين فى سوق الأوراق المالية؛ الأمر الذى يؤدي إلى بُعد هؤلاء المستثمرين عن الإستثمار، بما يؤدي إلى فشل تلك الأسواق، ومن ثم إلى عسر إقتصادى يقود إلى فشل الشركات فى توفير التمويل اللازم لها، الأمر الذى يستتبعه أسوأ الظروف وهو إفلاس الشركات.

أما فى البورصة الماليزية - وهى من البورصات الناشئة مثل البورصة المصرية - نجد أن الشركات المتعثرة والمدرجة فى قائمة (PN4) قد إنخفض متوسط العوائد غير العادية المترجمة (CAAR) The Cumulative Average of Abnormal Returns لأسهم تلك

الشركات بنسب تتراوح من ٢٨,٢% إلى ٣٠,٣% خلال أول ٢٠٠ يوم من إدراج الشركات فى قائمة (PN4)؛ وذلك نتيجة الإقبال الضعيف على أسهم تلك الشركات فى سوق المال، وهذا يؤكد على أن الأداء المالى الضعيف لتلك الشركات جاء بعد تأثرها بالتعثر المالى بها (Ahmad, et al., 2008). وذكرت أيضاً تلك الدراسة أن تلك النتائج جاءت مخالفة لنفس الدراسات التى تمت بالولايات المتحدة، والتى وجدت أن مثل تلك الشركات تحقق عوائد غير عادية إيجابية.

من هنا نجد أنه نتيجة للإنهيارات الإقتصادية لكبرى الشركات والتى عرضت أسواق المال لمخاطر كبرى، يواجه المستثمرين فى أسواق الأوراق المالية حالياً الكثير من القرارات المهمة التى يتعين عليهم إتخاذها أكثر عما ذى قبل، لذا زاد الضغط على مجلس إدارة الشركة بسبب مقدار الشفافية والإفصاح المطلوب أن تظهر بها قوائم تلك الشركة، وهو المسئول عن ذلك بصفته الآلية الإشرافية المكلفة بمراقبة العمل للتأكد من وضع الأصول المملوكة للشركة فى أفضل الإستخدامات من ناحية الكفاءة والتنافسية. (مبارز، ٢٠٠٥)

ويُنظر إلى مجلس الإدارة عادة على أنه وكيل للمستثمرين – وفقاً لنظرية الوكالة – وبالتالي يصبح مسئولاً عن الأداء الحقيقى للشركة، ولمساعدة الإدارة على الوفاء بتلك المسئولية الكبيرة الملقاه على عاتقها والتى تزداد فى هذه الآونة، تم الإتجاه إلى إنشاء لجنة المراجعة، وأصبح الإعتماد عليها يتزايد فى الوقت الراهن فى ظل الأزمات المالية المتتابة.

وبالرغم من ذلك، يرى بعض الباحثين أن وجود لجان المراجعة لم يمنع أو يحد من حدوث العديد من حالات الإنهيار أو التعثر المالى، وإنها لاتؤدى إلى زيادة الثقة فى التقارير المالية، وأن مناقشاتها تتم بشكل سطحى، وأن وجودها ليس معناه إعتماد الإدارة عليها بشكل حقيقى وفعال، أو أنها تعمل فى بيئة تفتقر من قدرتها. (Sommer, 1991; Corrin, 1993; Woinzer, 1995; Millstiein, 1999; Cohen, et al., 2002 and Farber, 2005)

وبالمقابل توصل باحثين آخرين إلى أن عدم فعالية لجان المراجعة بالشركات المنهارة أو المتعثرة؛ يرجع بالدرجة الأولى إلى أسلوب تشكيل وطبيعة مسئوليات هذه اللجان وعلاقتها مع إدارات تلك الشركات، والخصائص التى يملكها أعضاء لجان المراجعة، وأن للجان المراجعة تأثيراً واضحاً على تقليل حالات تعثر الشركات وفشلها، فضلاً عن أن لها أثر على أداء الأسهم للشركات. (Chien, 2007; Wan-Hussin and Haji-Abdulla, 2009; Rahmat, et al., 2009; Rashid, et al., 2013 and Hamdan, et al., 2013)

٧/٢ خلاصة الفصل.

لا شك أن لتعثر وفشل الشركات آثار سلبية على حاملى الأسهم، والمستثمرين، والدائنين، ولجميع أطراف المجتمع بشكل عام، لذا إقتضى الأمر البحث عن آليات رقابية تحد من تلك المشاكل التى تؤرق بال الكثير من الباحثين، وتناول الباحث فى هذا الفصل تعريف التعثر المالى والفشل المالى للشركات وبيان مراحلها المختلفة، وأستنتج الباحث أن التعثر مفهوم واسع لأشكال متعددة من الصعوبات التى تواجهها الشركة وتنعكس فى صورة خلل فى هيكلها المالى.

ثم تناول الباحث مؤشرات التعثر المالى وهى إنذار مبكر يدل على قرب حدوث التعثر المالى للشركة، ثم تناول الباحث أسباب التعثر المالى والتى قد تختلف من شركة إلى أخرى ومن دراسة إلى أخرى. ثم أوضحت الدراسة أهمية التنبؤ بالتعثر والفشل المالى للشركات، وحددت الجهات التى تهتم بالتنبؤ بتعثر وفشل الشركات، ثم عرض الباحث الأدوات المستخدمة فى التنبؤ بالتعثر والفشل المالى من خلال أساليب التحليل المالى والمتمثلة فى أسلوبى التحليل الرأسى والتحليل الأفقى، ثم عرض لأهم النسب المالية التى يمكن إستخدامها فى تحليل القوائم المالية. وأخيراً تم تناول وبحث أداء الأسهم وعلاقتها بالأداء المالى للشركات من تعثر أو فشل، وهل توجد علاقة بينهم أم لا.

لذا سيتناول الفصل التالى عرض للدراسات السابقة والتى تناولت أثر خصائص لجان المرجعة ودورها فى الحد من التعثر المالى وتحسين أداء الأسهم فى الشركات.

الفصل الثالث

العلاقة بين لجان المراجعة والتعثر المالي وأداء أسهم
الشركات

مقدمة:

إهتمت مهنة المحاسبة والمراجعة واسواق رأس المال فى السنوات القليلة الماضية بالإهيارات المفاجئة التى تعرضت لها شركات كبرى. وقد نتج عن هذا الإهتمام زيادة الدراسات فى مجال حوكمة الشركات التى يعتقد بأنها السبيل لحماية وضمن حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى فى الشركة، وعلى الرغم من أن أى شركة لكى تدخل فى مشاكل حادة لابد وأن تمر بالعديد من المراحل وتأخذ وقتاً لكى تتحول المشاكل المالية إلى الشكل الضخم بما يعوق إستمرارها، إلا أن المحللين الماليين ومقدمى الإئتمان وغيرهم ممن لهم مصلحة فيها يفشلون فى التنبؤ بتعرض الشركة للتعثر المالى قبل إنهيارها المفاجئ. ويمكن إرجاع ذلك إلى قدرة إدارة الشركة فى إخفاء حقيقة مركزها المالى بطرق محاسبية متقنة مما جعل النتائج التى تتوصل إليها نماذج التنبؤ بالتعثر المالى نتائج غير دقيقة على إعتبار أن مدخلات النماذج (البيانات المستمدة من القوائم والتقارير المالية) كانت فى الأصل غير دقيقة ولا تعبر عن حقيقة الموقف المالى بها.

هذا، ويتوقع الباحثون أن تُعيد آليات الحوكمة المصدقية إلى القوائم والتقارير المالية، حيث أن عدم الممارسة الجيدة لآليات الحوكمة قد يؤدي إلى الوصول للكثير من حالات التعثر وفشل وإفلاس الشركات مثل: آنرون وورلدكوم وغيرهما، وتعتبر لجان المراجعة قلب حوكمة الشركات ومؤشر على تطبيق آليات حوكمة الشركات بصورة دقيقة.

وإذا كانت نماذج التنبؤ بالتعثر المالى قد إعتمدت فى السنوات السابقة على النسب المالية وبعض المقاييس للمتغيرات الإقتصادية الخارجية، ويتوقع الباحث أن تضمنين متغيرات الحوكمة ومنها درجة الإعتمادية وقوة لجان المراجعة بهذه النماذج قد يعطى لأصحاب المصالح رؤية أوسع ويوفر إشارات تحذيرية مبكرة عن إحتمال تعرض الشركات للتعثر المالى حتى ولو كانت النسب المالية تشير إلى عكس ذلك، بما يؤدي فى النهاية إلى تحسين وضع تلك الشركات والحد من التعثر المالى لها.

من هذا المنطلق يتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين على النحو التالى:

- المبحث الأول: دور لجان المراجعة وخصائصها فى الحد من التعثر المالى وتحسين أداء الأسهم.
- المبحث الثانى: الدراسات السابقة.

المبحث الأول

دور لجان المراجعة وخصائصها في الحد من التعثر المالي وتحسين أداء الأسهم

يقوم الباحث في هذا المبحث بمحاولة تحديد أثر لجان المراجعة كأحد أهم آليات حوكمة الشركات في الحد من التعثر المالي وتحسين أداء الأسهم.

١/١/٣ تأثير لجان المراجعة على التعثر المالي.

لا شك أن أداء الشركة يتأثر بالبيئة الداخلية والخارجية، ومن ثم فإن طريقة إدارة الشركة تعكس الأداء المالي لها سواء بالإزدهار والنمو أو بالتعثر والفشل، ومن هنا يأتي دور حوكمة الشركات وما بها من آليات من أهمها لجنة المراجعة.

حيث يرى (Saibab and Ansari, 2013) أن إختلاف أداء الشركات ينعكس من خلال تبني تلك الشركات لآليات حوكمة الشركات، وأن لجان المراجعة هي إنعكاس لحوكمة الشركات، حيث تعتبر لجنة المراجعة أحد أهم وسائل إحكام الرقابة على العمليات المالية، ومساعدة أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين وغير التنفيذيين على الوفاء بمسئولياتهم كوكلاء عن المساهمين وغيرها من المهام.

وتساءلت دراسة (Lary and Taylor, 2012) لماذا تكون بعض لجان المراجعة أكثر نشاطاً وفعالية عن لجان مراجعة أخرى؟ ووجدت نتائج الدراسة أن عدد إجتماعات أعضاء لجان المراجعة تعتبر بمثابة مقياس أو مرجعية Benchmarks لنشاط وفعالية لجان المراجعة، مع الأخذ في الإعتبار أن وجود خبراء ماليين في اللجنة مرتبط بهذا النشاط والفعالية، وأن الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة قد تؤدي إلى تخفيض تكرار الإجتماعات.

وقد تناولت دراسة (Elloumi and Gueyie, 2001) علاقة خصائص حوكمة الشركات بالتعثر المالي، وتوصلت الدراسة إلى أن المدير التنفيذي للشركات المتعثرة مالياً يصبح قادراً على مواجهة التعثر المالي عندما تتمتع تلك الشركات بخصائص حوكمة الشركات الفعالة.

فى سياق آخر، بحثت دراسة (Chien, 2007) أثر خصائص لجان المراجعة والرقابة الداخلية على التعثر المالي بالمستشفيات العامة بالولايات المتحدة، وقد خلُصت إلى أن خصائص لجان المراجعة كمتغير مستقل لها علاقة إيجابية بتقليل مشاكل الرقابة وكذلك التعثرات المالية.

وفى دراسة (Rahmat, et al., 2009) التى تناولت علاقة أثر خصائص لجان المراجعة فى الشركات المتعثرة مالياً وغير المتعثرة مالياً فى البورصة الماليزية، بإعتبار ان لجنة المراجعة من ضمن أهم آليات الحوكمة الجيدة، وركزت هذه الدراسة على أربعة خصائص هى: الحجم، التكوين (الإستقلالية)، النشاط (عدد مرات إجتماع اللجنة)، والمعرفة المحاسبية. وكان من أهم نتائجها أن لجان المراجعة الفعالة لها أثر على الأداء المالي والمستقبلى للشركات، كذلك هى آلية مؤثرة من ضمن آليات حوكمة الشركات، وأن خصائص لجان المراجعة لها علاقة بالتعثرات المالية الموجودة بالبورصة الماليزية، وأن الخصائص الجيدة التى تتمتع بها لجان المراجعة فى الشركات تعتبر دليلاً على تطبيق الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات.

قام أحد الباحثين (Al- Matari, 2012) بدراسة أثر العلاقة بين الآليات الداخلية لحوكمة الشركات (مجلس الإدارة، خصائص لجنة المراجعة) وأداء الشركات وفقاً لمقياس Tobin's Q فى المملكة العربية السعودية، وأظهرت الدراسة نتائج غير إيجابية بين تلك الآليات (مجلس الإدارة، خصائص لجنة المراجعة) وأداء الشركات السعودية، وأضافت الدراسة أنه لكى يتحسن أداء الشركات السعودية يجب تفعيل دور لجان المراجعة وتفعيل إستقلالية المراجع وقدرته على حل القضايا الحالية فى سوق المراجعة السعودى.

كما توصلت دراسة (Mai, 2010) إلى أن الرقابة الفعالة على عمليات إدارة الأرباح من خلال لجنة مراجعة مستقلة تكون أقوى فى الشركات غير المتعثرة مقارنة بالشركات المتعثرة، وأن الرقابة الفعالة على عمليات إدارة الأرباح تكون أقوى كلما كان جميع الأعضاء مستقلين مقارنة باللجنة التى بها أعضاء غير مستقلين، وهو ما يدعم متطلبات قانون (SOX).

فى ضوء ما سبق يرى الباحث أن للجان المراجعة دوراً فعالاً فى تحسين الأداء المالي للشركة، الأمر الذى يؤدى إلى تجنبها حالات التعثر المالي أو الفشل، وأن لجان المراجعة كآلية من أهم آليات الحوكمة يمكنها أن تؤدى ذلك الدور من خلال ما تملكه من خصائص جيدة وفعالة مثل إستقلالية كافة أعضائها، وإحتوائها على خبرات مالية ومحاسبية ملائمة، وأن تجتمع عدد مناسب من المرات لا تقل عن ٦ مرات سنوياً، فضلاً عن أن تكون ذات حجم يتلاءم مع حجم الشركة وأنشطتها.

٢/١/٣ تأثير لجان المراجعة على أداء الأسهم.

يؤدى وجود ضوابط تحكم أداء الشركات إلى إطمئنان المستثمرين وغيرهم من مختلف الأطراف ذات المصلحة إلى سلامة مختلف التصرفات المالية التي تقوم بها الشركة، وذلك من خلال التأكد من إلتزام تلك الشركات بها سواء من خلال القوانين المنظمة، أو من خلال القرارات التي تصدرها الهيئات المشرفة على أسواق المال، ويؤدى إلتزام الشركات بتلك الضوابط إلى التأثير على أسعار أسهم الشركات بسوق الأوراق المالية من ناحية إستقرارها أو إرتفاعها متى تكاملت العوامل الأخرى التي تؤدى إلى ذلك. (جريخ، ٢٠١٢)

وفى هذا الصدد أشارت دراسة (يوسف، ٢٠٠٩) إلى أن مجرد إعلان الشركة عن تشكيل لجنة المراجعة، كان له تأثير على حركة أسهم الشركة فى سوق الأوراق المالية، كما أن فحص لجنة المراجعة للحسابات والقوائم المالية للشركة يؤدى إلى زيادة وموضوعية وقوة تلك القوائم، وهو ما توصلت إليه أيضاً دراسة (Vafeas, 2001).

هذا، ويهتم المستثمر فى الأوراق المالية أهتماماً خاصاً بربحية الشركة وعلى الأخص ربحية الأسهم، على أساس أن نمو الأرباح عادة ما يصاحبه زيادة فى التوزيعات على حملة الأسهم، وقد قامت دراسة (مبارز، ٢٠٠٥) بتوضيح دور لجان المراجعة فى الإفصاح عن المعلومات الأساسية اللازمة للمستثمرين، فحتى يستطيع المستثمر إتخاذ القرار السليم بشأن شراء أو بيع ورقة مالية ما، يجب توافر المعلومات التى تؤثر على القيمة السوقية لها مثل:

أ- تحديد محددات القيمة السوقية للسهم والإفصاح عنها من خلال قيمة التدفقات النقدية المتوقع حصولها بعد خصم معدلات الفوائد والتضخم.

ب- الإفصاح عن العوامل المؤثرة على القيمة السوقية للسهم، ومنها:

● المعلومات التى تخص ظروف الشركة (المستوى التكنولوجى، الهيكل التمويلي، المركز التنافسى).

● المعلومات التى تخص الصناعة التى تعمل بها الشركة.

● المعلومات التى تخص الظروف الإقتصادية المحلية والعالمية.

وكل ذلك من شأنه أن يؤدى إلى زيادة ثقة المستثمرين بأسواق الأوراق المالية لهذه الشركات التى بها لجان مراجعة، مما يؤدى إلى زيادة الطلب على أسهم تلك الشركات وزيادة قيمة أسهمها.

(لمزيد من التفاصيل: مبارز، ٢٠٠٥، ص ص ٥٥١ - ٥٥٤)

كما ذكرت دراسة (Dorothy, 1994) أن من أثار لجان المراجعة زيادة ثقة المتعاملين بالبورصة مما ينعكس أثره على إرتفاع حجم التداول وأسعار وأداء الأسهم، أما دراسة (Davidson, et al., 2004)، فقد هدفت إلى إختبار مدى تأثير إنضمام أعضاء ذوى خبرة مالية للجنة المراجعة علي عوائد الأسهم، وتم إستنتاج أن هناك رد فعل إيجابي لأسعار الأسهم في حالة إنضمام أعضاء لديهم خبرة مالية للجنة المراجعة. وأشارت دراسة (Defond, et al., 2005) إلى نفس النتيجة، وأضافت بأن هناك رد فعل إيجابي لسوق الأوراق المالية متمثلاً في العوائد غير العادية المتركمة في حالة تعيين خبراء ماليين في المحاسبة، وليس في حالة تعيين خبراء ماليين في غير المحاسبة، وأن تلك العوائد غير العادية المتركمة تكون إيجابية فقط عند تعيين مديرين خارجيين جدد يتصفوا بالإستقلالية، وأن التفاعل الإيجابي يكون مركزاً على الشركات التي لديها إلتزام بقواعد الحوكمة، فضلاً عن أن الخبرة المالية المحاسبية في لجان المراجعة تُحسن من حوكمة الشركات.

هذا، وقد أثبتت دراسة (Coates, et el., 2007) أن الإهتمام بالمعرفة المحاسبية والمالية قد أدى إلى زيادة عوائد الأسهم لعدد ٣٠٠ شركة ببورصة نيويورك بنسبة ٤,٦ % سنوياً في الأعوام من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٤ مقارنة بالأعوام من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٠.

كما قد ركزت دراسة (أبو العزم، ٢٠٠٦) بصفة رئيسية على الحصول علي دليل عملي عن أثر حوكمة الشركات في مصر علي ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية بالإقتصار علي لجنة المراجعة، وقد توصلت إلى أن لجنة المراجعة أحد الآليات الهامة لحوكمة الشركات، كما أن ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية تتوقف علي فعالية لجنة المراجعة، وأن قواعد الحوكمة في مصر الخاصة بلجنة المراجعة تحتاج إلي التشديد علي الإستقلال، والأمانة، والنزاهة، والخبرة المالية لعضو لجنة المراجعة، وإلي التأكيد علي وجود لائحة للجنة المراجعة تصف دورها ومسئولياتها لتضاهي قواعد لجنة المراجعة في الدول الأجنبية، كما وجدت الدراسة الميدانية أدلة علي أن قواعد حوكمة الشركات في مصر والخاصة بلجنة المراجعة تزيد من ثقة المجتمع المالي إذا ما تم الإلتزام بها.

بينما إهتمت دراسة (Hsueh, 2008) بإختبار العلاقة بين خصائص لجان المراجعة وأداء الشركة، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن إستقلالية أعضاء لجنة المراجعة وعدد الإجتماعات لا يرتبط بأداء الشركة، بينما يزداد أداء الشركة مع زيادة الخبرة المالية في لجان المراجعة، وبالتالي فقد قدمت هذه الدراسة دليلاً على أن الخبرة المالية في لجان المراجعة تساهم في زيادة قيمة الشركة.

كما أظهرت نتائج دراسة (Chakraborti, et al., 2010) أن تأثير المديرين المستقلين أفضل إذا انضموا إلى لجنة المراجعة، بما لديهم من قدرة على الرقابة وخبرة في إدارة الأعمال، ومن أهم نتائج هذه الدراسة أيضاً أن إستقالة المديرين المستقلين من لجنة المراجعة له تأثير سلبي، فضلاً عن الإنخفاض غير الطبيعي (غير العادي) لعوائد الأسهم، وفقاً لما جاءت به بورصة بومباي Bombay Stock Exchange (BSE) في الفترة ما بين ديسمبر ٢٠٠٨ إلى أكتوبر ٢٠٠٩.

هذا، وقد قامت دراسة (Rashid, et al., 2013) بإختبار العلاقة بين خصائص لجان المراجعة وعوائد الأسهم خلال فترتين (قبل وبعد تطبيق قواعد الحوكمة في البورصة الماليزية)، وركزت في مقارنتها على تأثير لجان المراجعة بإعتبارها من أهم آليات حوكمة الشركات ومن أهم أسباب تحسن عوائد الأسهم، وتوصلت الدراسة بصفة عامة، إلى أن أداء الأسهم في عام ٢٠٠٩ (بعد تطبيق قواعد حوكمة الشركات) كانت أفضل مقارنة بعام ٢٠٠٦؛ نتيجة التحسن في خصائص لجان المراجعة، وأن خصائص لجان المراجعة مُكون مهم في تحسين عوائد الأسهم ومن ثم أدائها.

أما دراسة (Hamdan, et al., 2013) فقد هدف فيها الباحثون إلى بحث العلاقة بين خصائص لجان المراجعة وأداء الشركات، والذي يشمل الأداء المالي، الأداء التشغيلي، وأداء الأسهم، وذلك في شركات القطاع المالي المسجلة في بورصة الأوراق المالية الأردنية، وأثبت النتائج بأنه يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية بين خصائص لجان المراجعة والأداء المالي وأداء أسهم الشركات.

وفي المبحث التالي سيتم تناول الدراسات السابقة، للتعرف على أثر خصائص لجان المراجعة على الأداء المالي للشركات، وعلى أداء الأسهم تلك الشركات.

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

ظهرت في الآونة الأخيرة العديد من الدراسات التي تناولت تأثير لجان المراجعة كأحد آليات حوكمة الشركات ودورها في عودة الاستقرار للمجتمع المالي والإقتصادي، وذلك من خلال بيان دورها في الحد من التعثر المالي للشركات من ناحية، وأيضاً دورها في تحسين أداء أسهم تلك الشركات من ناحية أخرى. وبناء على ذلك قام الباحث بتقسيم تلك الدراسات إلى مجموعتين من الدراسات: المجموعة الأولى والتي تناولت دور خصائص لجان المراجعة في الشركات بصفة عامة، بينما تناولت المجموعة الثانية الدراسات التي تعلق بتدور خصائص لجان المراجعة في الحد من التعثر المالي وتحسين أداء أسهم الشركات بصفة خاصة.

١/٢/٣ المجموعة الأولى: الدراسات التي تناولت أهمية دور خصائص لجان المراجعة في الشركات.

إهتمت عدة دراسات محاسبية بإبراز أهمية لجان المراجعة وخصائصها وأثرها الهام في الشركات، وفيما يلي أهم الدراسات التي تناولت دور خصائص لجان المراجعة المؤثرة في الشركات:

١. دراسة (Felo, et al., 2003)

قامت هذه الدراسة باختبار العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وجودة التقارير المالية، وقد تناولت خاصيتين من خصائص لجنة المراجعة وهما تكوين لجنة المراجعة (والذي شمل عامل الخبرة، والاستقلالية) وحجم لجنة المراجعة، وإستهدفت الدراسة محاولة تحسين جودة المعلومات المالية التي تقدمها الشركات، وذلك بعد الإجراءات التي تم إتخاذها حديثاً من قبل بورصة نيويورك للأوراق المالية (NYSE)، وهيئة تداول الأوراق المالية بأمريكا (SEC) والتي طلبت من مجالس الإدارات بالشركات تعديل هياكل لجان المراجعة الخاصة بها على أن تتكون لجنة المراجعة من ثلاث أعضاء على الأقل، وأن يكون كل الأعضاء مستقلين، وأن يكون من بينهم عضو ذو خبرة في المحاسبة أو الإدارة المالية. وفي هذه الدراسة تم قياس الخبرة المالية من خلال عدة مؤشرات منها: خبرة وظيفية سابقة في المحاسبة أو التمويل، أو الحصول على شهادة مهنية في المحاسبة.

وقد استخدمت الدراسة أسلوب تحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression Analysis

(MRA) على بيانات عينة بلغ حجمها ٢٤٩ شركة أمريكية منها ١١٩ شركة في الفترة من ١٩٩٢ - ١٩٩٣ و ١٣٠ شركة في الفترة من ١٩٩٥ - ١٩٩٦، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

١. إن توقعات المحللين الماليين ترتبط بخصائص لجنة المراجعة، وخاصة الخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة، حيث توجد علاقة إيجابية بين خبرة أعضاء لجنة المراجعة وجودة التقارير المالية.
 ٢. وجود علاقة إيجابية بين حجم لجنة المراجعة وجودة التقارير المالية ولكن بدرجة أقل من الخبرة المالية.
 ٣. عدم وجود علاقة بين إستقلال أعضاء لجنة المراجعة وجودة التقارير المالية.
- وتدعم هذه النتائج توصيات لجنة (BRC) وأيضاً تدعم متطلبات قانون (SOX) عام ٢٠٠٢، وإقترحت هذه الدراسة أن وجود أكثر من خبير في المحاسبة في لجنة المراجعة من الممكن أن يكون مفيداً للشركات أكثر من خبير واحد.

٢. دراسة (Bédard, et al., 2004)

هدف الباحثون في هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة (الإستقلالية، الخبرة المالية، نشاط اللجنة متمثلاً في عدد مرات الإجتماع) وجودة المعلومات المالية المنشورة، خاصة فيما يتعلق بممارسات إدارة الأرباح Earnings Management في الشركات، وقامت هذه الدراسة بإستخدام أسلوب تحليل الإنحدار المتعدد علي بيانات عينة مكونة من مجموعتين من شركات الأعمال الأمريكية المسجلة بدليل Compustat في عام ١٩٩٦، تضمنت المجموعة الأولى عينة مكونة من ١٠٠ شركة إتصفت قوائمها المالية بمستوى مرتفع من إدارة الأرباح، أما المجموعة الثانية فقد إحتوت على عينة من ١٠٠ شركة إتصفت قوائمها المالية بمستوى منخفض من ممارسات إدارة الأرباح.

وقد إعتمدت الدراسة على نموذج Cross-Sectional (Jones, 1991)، وذلك لقياس الاستحقاقات الإختيارية Accruals كمؤشر على ممارسات إدارة الأرباح. وقد أثبتت نتائج الدراسة ما يلي:

١. أن هناك ضرورة عملية لتطبيق متطلبات قانون (SOX) فيما يتعلق بتوافر عضو واحد على الأقل من بين أعضاء لجنة المراجعة ممن يمتلكون الخبرة المحاسبية والمالية، بالإضافة إلى ضرورة إستقلال كافة أعضاء لجنة المراجعة، وكذلك ضرورة إشراف لجنة المراجعة على عمليات إعداد ونشر القوائم المالية، والقيام بمراجعتها والتحقق من سلامتها وعدالتها.
٢. وجود علاقة عكسية بين الخبرة المالية للجنة المراجعة Financial Expertise و ممارسات إدارة الأرباح، حيث إنه كلما زادت خبرة أعضاء لجنة المراجعة كلما قلت ممارسات إدارة الأرباح.

٣. يساهم تدعيم إستقلال لجنة المراجعة (عن طريق تشكيلها من مديريين خارجيين Outside Directors والحد من مكافآتهم عن طريق خيارات الأسهم Stock Options) في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

٤. أن هناك علاقة ارتباط طردية بين حجم ملكية أعضاء لجنة المراجعة لأسهم رأس مال الشركة وبين كل من ضعف أو إنخفاض إستقلالية أعضاء تلك اللجان، وإمكانية قيام الشركة بممارسات إدارة الأرباح.

٣. دراسة (Krishnan, 2005)

يتمثل الهدف الرئيس من هذه الدراسة فى بحث العلاقة بين درجة كفاءة لجان المراجعة وسلامة أنظمة الرقابة الداخلية، وإعتمدت هذه الدراسة فى تجميع المعلومات عن جودة الرقابة الداخلية على الشركات التى تقوم بتغيير مراجعيها، والتى يتطلب منها أن تكشف عن مشاكل الرقابة الداخلية والتى تم الإشارة إليها من المراجعين السابقين نظراً لأن هذه المعلومات (عن مشاكل الرقابة الداخلية) ليست متاحة بشكل عام، وإستخدمت هذه الدراسة أسلوبى الإرتباط والإنحدار المتعدد، على بيانات عينة مكونة من ١٢٨ شركة أمريكية من ضمن الشركات المدرجة بدليل (EDGAR) The Electronic Data-Gathering, Analysis, and Retrieval، وذلك خلال الفترة الواقعة بين عام ١٩٩٤ و عام ٢٠٠٠، وإختبرت هذه الدراسة جودة لجان المراجعة من خلال ثلاثة خصائص وهى : حجم لجنة المراجعة، وإستقلالية لجنة المراجعة، وخبرة لجنة المراجعة.

وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

١. هناك علاقة طردية بين إستقلالية لجنة المراجعة وبين كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية.
٢. هناك علاقة طردية بين كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية وبين الخبرة المتوفرة لدى أعضاء لجنة المراجعة.
٣. هناك علاقة عكسية بين حجم لجنة المراجعة وبين كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية.

٤. دراسة (Farber, 2005)

إستهدف الباحث فى هذه الدراسة تحليل طبيعة ونوعية العلاقة بين مصداقية نظام إعداد القوائم المالية للشركات، وبين درجة كفاءة تطبيق آليات حوكمة الشركات، حيث إستخدمت الدراسة أسلوبى الإرتباط والإنحدار المتعدد، على بيانات عينة مكونة من ٨٧ شركة أمريكية، من ضمن الشركات التى وضعتها هيئة سوق المال الأمريكية ضمن الشركات التى تمارس الإحتيال المالى فى قوائمها المالية، وذلك خلال الفترة الواقعة بين عام ١٩٨٢ وحتى عام ٢٠٠٠.

وتوصل تحليل بيانات هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

١. أن هناك دليلاً عملياً على وجود علاقة إرتباط طردية بين درجة مصداقية نظام إعداد القوائم المالية لشركات الأعمال، وبين درجة كفاءة تطبيق آليات حوكمة الشركات.
٢. أن توافر خصائص الإستقلالية في جميع أعضاء لجان المراجعة، والخبرة المحاسبية والمالية في أحد أعضائها على الأقل، وملاءمة عدد مرات إجتماعها خلال العام، من شأنه أن يعمل على إرتفاع كفاءة تطبيق إطار حوكمة الشركات، ومن ثم ينعكس أثره إيجابياً على إرتفاع درجة مصداقية القوائم المالية للشركات.

٥. دراسة (Raughunandan and Rama, 2007)

يتمثل هدف الباحثين في هذه الدراسة في إختبار العلاقة بين خاصية عدد مرات إجتماع لجنة المراجعة كمؤشر لفعالية لجنة المراجعة وجودة التقرير المالي، وتضمنت عينة الدراسة ٣١٩ شركة من ٦٠٠ شركة من مؤشر The Standard & Poor's Small Cap في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣. وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

١. أن هناك زيادة في عدد مرات إجتماع لجنة المراجعة في الشركات الكبيرة أو الصناعات التي تتعرض لخطر تقاضى عالي أو الشركات التي يزيد فيها عدد مرات إجتماع مجلس الإدارة.
٢. يزداد عدد مرات إجتماع لجنة المراجعة كلما زاد حجم لجنة المراجعة.
٣. هناك علاقة إيجابية قوية بين نسبة الخبراء الماليين المحاسبين وعدد مرات إجتماع لجنة المراجعة، ولكن لا توجد هذه العلاقة بين نسبة الخبراء الماليين في غير مجال المحاسبة وعدد مرات الإجتماع.

٦. دراسة (حسن، ٢٠٠٩)

قامت هذه الدراسة بتحديد أثر محددات فعالية لجنة المراجعة على دوافع الإدارة التنفيذية لإرتكاب التحايل (الخداع) في القوائم المالية، وتم تصميم قائمة إستبيان وتوزيعها على عينة من مكاتب المحاسبة والمراجعة للتعرف على آرائهم والإستفادة بها، وشملت العينة ٥٤ مفردة تراوحت سنوات الخبرة من ٣ سنوات حتى أكثر من ٢٠ سنة، وتم إستخدام عدة أساليب إحصائية منها: التوزيعات التكرارية Frequency distributions والتوزيعات النسبية Percentages Distributions و توزيعات كا^٢ X2 Distributions.

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، أن وجود لجنة المراجعة في الشركة والتي يتكون غالبية أعضائها من المديرين غير التنفيذيين، ووجود شخص خبير في المجال المحاسبي والمالي كعضو في اللجنة، وقيام اللجنة بعقد إجتماعات دورية مع الأطراف التي تقوم بإعداد ومراجعة القوائم المالية تعد كمحددات لفعالية أداء لجنة المراجعة لدورها الرقابي والتي بدورها تؤثر على دوافع الإدارة التنفيذية العليا في ارتكاب الخداع في القوائم المالية.

٧. دراسة (سامي، ٢٠٠٩)

هدف الباحث في هذه الدراسة إلي بيان دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات، وأثرها علي جودة المعلومات الواردة بالقوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية، وإعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل أهم الدراسات والإتجاهات في مجال لجان المراجعة وعلاقتها بحوكمة الشركات وأثرها علي تحسين جودة المعلومات الواردة بالقوائم المالية، وخُصت الدراسة إلي النتائج التالية:

١. إن الهدف الرئيس من تكوين لجان المراجعة هو تأكيد وزيادة موثوقية ومصداقية القوائم المالية.
٢. إن الإختصاصات التي تقوم بها لجان المراجعة تسعى في النهاية إلي الحفاظ علي حقوق المساهمين وتعظيم ثرواتهم، وكذلك دعم مسئوليات أعضاء مجلس الإدارة، وهذا ما تسعى إليه حوكمة الشركات.
٣. إن لجان المراجعة بإعتبارها آلية من آليات الحوكمة لها دور محوري في الإرتقاء بجودة التقارير والقوائم المالية، فهي المنوط بها القيام بالتأكد من تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وكذلك تقييم نظام الرقابة الداخلية، وحل المنازعات التي تنشأ بين الإدارة والمراجع الخارجي.

٨. دراسة (حامد الشمري، ٢٠١٠)

تناولت هذه الدراسة دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة شركات المساهمة في المملكة العربية السعودية، بإعتبارها آلية أساسية من آليات حوكمة الشركات، وركزت الدراسة علي معايير فعالية أداء، وتنظيم، وآليات لجنة المراجعة في تفعيل الحوكمة، وقد توصلت هذه الدراسة إلي مجموعة من النتائج لعل من أهمها أن إختيار أعضاء لجان المراجعة يجب أن يتم في ضوء مقومات أداء تعتمد علي مجموعة من المعايير اللازمة لتفعيل حوكمة الشركات، بحيث تنطوي هذه المعايير علي تملك أعضاء لجان المراجعة قدرات فاعلة في الأداء، بما يُمكن من التفعيل الإيجابي لتطبيق حوكمة الشركات.

وقد أوصى الباحث بضرورة الإفصاح الإلزامى عن تقرير لجان المراجعة ضمن التقارير والقوائم المالية للشركات المساهمة، وضرورة صدور دليل من هيئة سوق المال السعودي يحدد دور لجان المراجعة لزيادة فعالية أدائها، وضرورة تضافر جهود كل المنظمات المهنية لتنمية الوعي لدى المساهمين والمستثمرين بأهمية دور لجان المراجعة فى تحسين جودة التقارير والقوائم المالية وزيادة مصداقيتها وشفافيتها لجموع مستفيدي تلك القوائم والتقارير المالية.

٩. دراسة (سمره، ٢٠١٠)

تمثل الهدف من هذه الدراسة فى تقييم جودة أداء لجان المراجعة فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خصوصاً فى ظل التحديات التى تفرضها الأزمة المالية العالمية، وذلك للوقوف على مستوى أداء تلك اللجان والتعرف على جوانب القصور من خلال مدى قدرتها على ممارسة إختصاصاتها فى الشركة، ثم عرضت الدراسة مجموعة من الأسباب التى تؤثر فى ممارسة تلك الإختصاصات وأسلوب التشكيل وأسلوب العمل، ثم طرحت مجموعة من العناصر التى تسعى إلى رفع مستوى جودة أداء لجان المراجعة، وركزت هذه الدراسة على الشركات التى تتداول أسهمها فى البورصة المصرية نظراً لوجود إلزام بتكوين لجان مراجعة بها، وتم إجراء هذه الدراسة على عينة مكونة من ٣٢ شركة من الشركات التى تكون مؤشر EGX ٣٠ ومؤشر EGX ٧٠ من خلال قائمة إستبيان وتوجيهها إلى أعضاء لجان المراجعة فى هذه الشركات، مع إستخدام برنامج التحليل الإحصائى SPSS لإجراء الإختبارات الإحصائية المناسبة.

وتوصلت هذه الدراسة لعدة نتائج لعل من أهمها أن هناك إلزام قانونى من قبل الشركات بتكوين لجان للمراجعة إلا أنها لم تتبع الأسلوب السليم فى تكوينها حيث توصلت هذه الدراسة إلى عدم إستقلالية لجان المراجعة نتيجة لوجود أعضاء تنفيذيين باللجان، وعدم وجود خبراء ماليين، وأوصت هذه الدراسة بضرورة أن تشمل لجنة المراجعة ضمن أعضائها خبراء ماليين ومحاسبين مع ضرورة التحديد الواضح لمفهوم الخبير.

١٠. دراسة (Baxter, 2010)

قامت هذه الدراسة بتحديد العوامل المؤثرة على مؤشرات جودة لجان المراجعة، حيث تم دراسة تأثير تشكيل مجلس الإدارة و مستوى نشاط وفعالية مجلس الإدارة و حجم مكتب المراجعة والرافعة المالية (متمثلاً فى معدلات الديون) والملكية الإدارية على مؤشرات جودة لجان المراجعة المتمثلة فى إستقلالية اللجنة والخبرة المحاسبية والخبرة القانونية ومستوى نشاط وفعالية و حجم لجان المراجعة. وتم تحليل التقارير السنوية لعينة مكونة من ٢٠٠ شركة أسترالية مسجلة فى بورصة

الأوراق المالية الإستراتيجية عام ٢٠٠١، وتم تجميع بيانات عن عدة مؤشرات لجودة لجان المراجعة وتم إستخدام أسلوب تحليل الإنحدار لتحديد مستوى العلاقة بين هذه المؤشرات وبين متغيرات مجلس الإدارة والمتغيرات الأخرى، وتم قياس الخبرة المحاسبية لأعضاء لجان المراجعة فى هذه الدراسة بالمؤهلات المهنية المحاسبية مثل كون عضو لجنة المراجعة محاسب عام معتمد أو محاسب قانونى، وتوصلت هذه الدراسة إلى:

١. وجود علاقة إرتباط إيجابية بين مؤشرات جودة لجان المراجعة وبين خصائص مجلس الإدارة، ويؤكد ذلك على أن مجلس الإدارة هو المؤثر الأساسى على جودة لجان المراجعة.
٢. إن الشركات الكبيرة لديها لجان مراجعة عالية الجودة.
٣. لم تتوصل الدراسة إلى وجود علاقة إرتباط بين جودة لجان المراجعة والرافعة المالية، وحجم مكتب المراجعة، والملكية الإدارية للأسهم.

١١. دراسة (رياض، ٢٠١١)

قامت هذه الدراسة بالتعرف على أثر لجان المراجعة على تقرير المراجع الخارجى فى مصر، ولتحقيق هذا الهدف تم إستقراء الدراسات المختلفة المرتبطة بكل من حوكمة الشركات ولجان المراجعة وتقرير المراجع الخارجى، وتحليل العلاقة بين خصائص لجان المراجعة فى شركات الأدوية المساهمة المدرجة بالبورصة المصرية وإمكانية حصول الشركة على تقرير نظيف كمقياس لجودة تقاريرها المالية. وتم إجراء هذه الدراسة على عينة مكونة من ١٠ شركات من إجمالى ١٣ شركة والتي نشرت تقاريرها المالية من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠٠٨، وإستخدمت هذه الدراسة برنامج E-Views للقيام بعمليات التحليل الإحصائي للوصول إلى قبول أو رفض فروض الدراسة، وتم قياس الخبرة المالية لأعضاء لجان المراجعة فى هذه الدراسة من خلال قسمة عدد الأعضاء الذين يحملون مؤهلاً علمياً فى مجال المحاسبة أو الإدارة المالية أو العلوم المالية والمصرفية إلى إجمالى عدد الأعضاء.

وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

- أ- وجود تأثير إيجابى لكل من إستقلالية أعضاء لجان المراجعة وحجمها والخبرة المالية لأعضائها على تقرير المراجع الخارجى.
- ب- لا يوجد أى تأثير لعدد مرات إجتماع لجنة المراجعة على تقرير المراجع الخارجى.

وقد أوصت الدراسة بضرورة الإهتمام بالخصائص التى يجب توافرها فى أعضاء لجنة المراجعة والحفاظ على إستقلاليتهم، وكذلك توافر الخبرة المالية والمحاسبية فى جميع أعضاء لجنة المراجعة.

٢/٢/٣ المجموعة الثانية: الدراسات التي تناولت دور خصائص لجان المراجعة في الحد من التعثر المالي و تحسين أداء أسهم الشركات.

يتمثل الهدف من تناول الدراسات السابقة للمجموعة الثانية في التعرف على الدراسات التي تناولت أثر خصائص لجان المراجعة في الحد من التعثر المالي و تحسين أداء أسهم الشركات، وسيتم تقسيم تلك المجموعة إلى مجموعتين فرعيتين:

- المجموعة الأولى: الدراسات التي تناولت العلاقة بين لجان المراجعة والتعثر المالي.
- المجموعة الثانية: الدراسات التي تناولت العلاقة بين لجان المراجعة وأداء الأسهم.

١/٢/٢/٣ الدراسات التي تناولت العلاقة بين لجان المراجعة والتعثر المالي:

١. دراسة (Elloumi and Gueyie, 2001)

بحثت هذه الدراسة في علاقة خصائص حوكمة الشركات والتعثر المالي لمجموعة من الشركات الكندية عددها ٤٦ شركة متعثرة مالياً وأخرى مثيلة غير متعثرة مالياً خلال خمس سنوات من عام ١٩٩٤ وحتى عام ١٩٩٨. وشملت تلك الخصائص (تكوين مجلس الإدارة، وإزدواجية دور رئيس مجلس الإدارة، وتكوين لجنة المراجعة) وأوضحت نتائج تحليل الانحدار اللوجيستي مايلي:

١. إن المدير التنفيذي للشركات المتعثرة مالياً يصبح قادراً على مواجهة التعثر المالي عندما تتمتع تلك الشركات بخصائص حوكمة الشركات الفعالة، ومنها لجان المراجعة.
٢. إن المديرين الخارجيين Outside Directors في لجان المراجعة يستطيعون السيطرة على أنشطة الإدارة من خلال تكرار الاجتماعات والتي تساهم في المزيد من الخبرة والمعرفة.
٣. إن نتائج هذه الدراسة ستفيد المحللين الماليين والمستثمرين من خلال تحسين قراراتهم عن طريق تقييم أداء الشركات المتعثرة.

٢. دراستا (Carcello and Neal, 2000; 2003)

قدم كلاً من (Carcello V. J and Neal T.L) دراستين، ففي عام ٢٠٠٠، قام الباحثان بدراسة أثر العلاقة بين تكوين لجان المراجعة في الشركات المتعثرة وبين احتمالية إصدار مراقبي الحسابات لتقارير معدلة بالإستمرارية. وقد توصلت الدراسة إلى أن زيادة نسبة المديرين المنتمين للشركة (Affiliated) داخل لجان المراجعة يصاحبها انخفاض احتمال إصدار تقارير مالية معدلة بالإستمرارية، ويرجع ذلك إلى أن وجود مديرين منتمين للشركة بنسبة كبيرة في لجان المراجعة

يؤدي إلى جعلها غير مستقلة في قراراتها، بما يجعل مراقب الحسابات تحت ضغوط من قبل الإدارة عند تعثر تلك الشركة مالياً.

وفي عام ٢٠٠٣، أجرى الباحثان دراسة أخرى والتي هدفت إلى الإهتمام بدور لجنة المراجعة في الحفاظ على جودة المعلومات المفصح عنها في التقرير المالي وجودة عملية المراجعة، من خلال فحص لعينة من الشركات المتعثرة مالياً. وقد إستنتجت هذه الدراسة وجود علاقة إيجابية هامة بين تكوين لجنة المراجعة من عدد كبير من المدراء المنتمين للإدارة والتفأول المبالغ فيه الذي تظهره الإدارة في القوائم والتقارير المالية للشركة، مع عدم تحفظ مراجعي الحسابات، وإستنتجت أيضاً أن إستقلال أعضاء لجنة المراجعة مرتبط بجودة المعلومات الموجودة في قوائم وتقارير الإدارة، فضلاً عن إرتباطها بجودة عملية المراجعة، فكلما زاد عدد الأعضاء المستقلين زادت جودة المعلومات الواردة بالتقارير والقوائم المالية؛ الأمر الذي يؤدي إلى زيادة جودة عملية المراجعة، وقد خلُص الباحثان إلى أن هناك علاقة بين لجان المراجعة وبين التعثرات المالية للشركات.

٣. دراسة (Chien, 2007)

بحثت هذه الدراسة أثر خصائص لجان المراجعة (الإستقلالية، الخبرة المالية، نشاط اللجنة ممثلاً في عدد مرات الإجتماع) والرقابة الداخلية على التعثر المالي بالمستشفيات العامة بالولايات المتحدة، حيث قامت هذه الدراسة بفحص ١٣٣ تقريراً من تقارير الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية لعدد ٧٥ مستشفى عامة تقع تحت إدارتها أكثر من ١٨٠ مستشفى خاصة و٧٠٠ عيادة في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن أهم نتائج هذه الدراسة ما يلي:

١. وجود علاقة بين جودة لجان المراجعة وجودة الرقابة الداخلية وبين التعثر المالي، وأن خصائص لجان المراجعة كمتغير مستقل لها دور إيجابي في تقليل مشاكل الرقابة وكذلك التعثرات المالية.

٢. إن وجود عضو واحد كخبير مالي في لجنة المراجعة يرتبط عكسياً مع إحتمالية التعثر المالي.

٣. إن نتائج هذه الدراسة تتسق مع نتائج دراسات سابقة عن لجان المراجعة في الشركات التجارية العامة، وقدمت هذه الدراسة عدة إقتراحات لتحسين أساليب الرقابة الداخلية ورفع جودة لجان المراجعة، والتي يمكن إستخدامها في تقليل عمليات الإختلاسات في الأصول Misappropriation of Assets وتقليل الإنفاق المبالغ فيه على الخدمات والإمدادات؛ ومن ثم تقليل وتخفيض الدين العام.

٤. دراسة (Rahmat, et al., 2009)

هدف الباحثون في هذه الدراسة إلى بحث علاقة أثر خصائص لجان المراجعة في الشركات المتعثرة مالياً وغير المتعثرة مالياً في البورصة الماليزية، بإعتبار أن لجنة المراجعة من ضمن أهم آليات الحوكمة الجيدة، وركزت هذه الدراسة على أربعة خصائص هي: الحجم، التكوين (الإستقلالية)، النشاط (ممثلاً في عدد مرات إجتماع اللجنة)، والمعرفة المحاسبية. وقامت بدراسة ٧٣ شركة متعثرة مالياً ومقارنتها بشركات أخرى عددها ٧٣ غير متعثرة مالياً (مأخوذة من قائمة الشركات The PN4 - the practice note 4) لمعرفة أثر الخصائص الأربعة للجان المراجعة في كل مجموعة منها، وكانت أهم نتائج تلك الدراسة ما يلي:

١. إن لجان المراجعة الفعالة لها أثر على الأداء المالي والمستقبلي للشركات، كذلك هي إليه مؤثره من ضمن آليات حوكمة الشركات، وأن خصائص لجان المراجعة لها علاقة بالتعثرات المالية الموجودة بالشركات المدرجة بالبورصة الماليزية.
٢. إن خاصية المعرفة المحاسبية (الخبرة المالية) لأعضاء لجنة المراجعة بالشركات قادرة على مواجهة التعثر المالي، عن تلك الشركات التي لا تمتلك تلك الخاصية أو بها قدر محدود من المعرفة المحاسبية والمالية.
٣. عدم وجود علاقة جوهرية بين التعثر المالي والثلاث خصائص الأخرى وهي الحجم، والتكوين، وعدد مرات إجتماع اللجنة.
٤. وجود علاقة ما بين جودة عملية المراجعة الخارجية والتعثر المالي للشركات، وأقترح بأن التعاون ما بين المراجع الخارجى ولجان المراجعة ومجلس الإدارة يساعد في تحسين فعالية آليات عملية الرقابة الداخلية والتشغيلية لدى الشركات.
٥. للجان المراجعة دور هام في تقوية وتحسين الأداء المالي للشركات، فضلاً عن أنها تجنبها التعثرات المالية.
٦. إن الخصائص الجيدة التي تتمتع بها لجان المراجعة في الشركات تعتبر دليلاً على تطبيق الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات.

٥. دراسة (Wan-Hussin and Haji-Abdulla, 2009)

تمثل الهدف الرئيس من هذه الدراسة في إختبار العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة والتعثر المالي وجودة التقارير المالية في ماليزيا، وتتمثل خصائص لجنة المراجعة في (الحجم، الإستقلالية، الخبرة، النشاط)، وأفترضت الدراسة أن هناك علاقة بين التعثر المالي وجودة التقارير المالية، حيث

أن الإدارة في حالات التعثر المالي تفضل عدم الإفصاح عنه، لأنها تعتقد أن ذلك له أثر سلبي على أسعار الأسهم. وأضافت الدراسة، أن جودة التقارير المالية تعبر -غالباً- عن مناقشات وتحليلات الإدارة داخل الشركة، أما عن نشاط لجنة المراجعة، فقد خلصت الدراسة إلى أن نشاط لجنة المراجعة ليس فقط في تزايد عدد مرات الإجتماع بين الأعضاء، ولكنه في حضور الأعضاء لتلك الإجتماعات؛ بما يؤدي إلى زيادة النشاط والمشاركة؛ الأمر الذي ينعكس على تحسين جودة التقارير، وقد قام الباحث بالتطبيق على الشركات المسجلة في بورصة ماليزيا للأوراق المالية، وتم استخدام أسلوب تحليل الانحدار في التحليل الإحصائي للبيانات، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١. إن زيادة عدد أعضاء لجنة المراجعة يُزيد من احتمال تحسين جودة التقارير المالية، حيث أن كبر حجم لجنة المراجعة يُزيد من قدرتها على توفير الوقت والجهد اللازمين للتأكد من دقة المعلومات المفصح عنها بالتقارير المالية مما يؤدي إلى زيادة جودة التقارير المالية.
٢. وجود علاقة إيجابية بين الإستقلال والخبرة المالية للجنة المراجعة وبين جودة التقارير المالية.
٣. أن حجم لجنة المراجعة والتعثر المالي له تأثير على جودة التقارير المالية.

٦. دراسة (Mai, 2010)

تحتوى هذه الدراسة على ثلاثة مقالات للباحث، تناولت المقالة الأولى المداخل والنماذج المستخدمة في التنبؤ بفشل الشركات وعمل مقارنة وتحليل لتلك النماذج، ودرست المقالة الثالثة إعادة فحص ظاهرة الإعلان عن انخفاض الأرباح: باستخدام أسلوب الانحدار، وقد بحثت المقالة الثانية (وهذه المقالة مرتبطة بالدراسة الحالية للباحث) العلاقة بين إدارة الأرباح وإستقلال أعضاء لجنة المراجعة في الشركات المتعثرة مالياً، حيث إختبرت الدراسة أثر الرقابة الفعالة على عمليات إدارة الأرباح بواسطة أعضاء لجنة المراجعة المستقلين، بالإضافة إلى التحقق من أنه كلما كانت لجنة المراجعة بها أعضاء مستقلين بالكامل، تكون أكثر فعالية في التحكم في إدارة الأرباح من تلك اللجان التي يكون بها أعضاء غير مستقلين.

وجدت الدراسة أن المديرين أثناء تعثر الشركات يكون لديهم الحافز القوي لإخفاء هذا التعثر عند إعداد التقارير المالية من خلال إظهار أرباح لمعالجة الضعف المالي للشركة، لكي تحد من ردود الأفعال السلبية للمستثمرين، وقد صنفت الدراسة عينة البحث حسب تعثرها المالي وفقاً لنموذج Zmijewski's distress model، بالإضافة إلى استخدام تصنيف نموذج Altman المعروف (Z-score) إلى مجموعتين، إحداهما تتضمن الشركات المتعثرة والأخرى تتضمن الشركات غير المتعثرة، وقد أشارت الدراسة إلى نتائج أخرى تمثلت في:

١. أن الرقابة الفعالة على عمليات إدارة الأرباح من خلال لجنة مراجعة تتصف بالإستقلالية تكون أقوى في الشركات غير المتعثرة مقارنة بالشركات المتعثرة.
٢. أن الرقابة الفعالة على عمليات إدارة الأرباح تكون أقوى كلما كان جميع الأعضاء مستقلين مقارنة باللجنة التي بها أعضاء غير مستقلين، وهو ما يدعم متطلبات قانون (SOX).
٣. أن تكرار إجتماعات أعضاء لجنة المراجعة أثناء تعثر الشركات، لا يؤدي إلى نتائج أفضل في الرقابة على عمليات إدارة الأرباح.

٧. دراسة (Ahmad, et al., 2008)

تناولت هذه الدراسة تأثير حالة التعثر المالي على أداء الشركة من خلال التعرف على أداء أسعار الأسهم، حيث هدف الباحثون في هذه الدراسة إلى فحص أداء أسهم الشركات أثناء التعثر المالي في البورصة الماليزية، وقد وضعت البورصة الماليزية تصنيف للشركات المتعثرة في ٢٠٠١ وهو (PN4) ومسجل بها الشركات حسب الحالة المالية لكل شركة، وتمت هذه الدراسة في الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٤، ووجدت أن ٦٧% من الشركات المسجلة في التصنيف (PN4) قد استطاعت وبنجاح في تنفيذ خطط لإعادة هيكلة ديونها، وقد استخدمت الدراسة أسلوب دراسة الحدث. وقد كشفت النتائج عن الآتي:

١. إن متوسط العوائد غير العادية المتراكمة The Cumulative Average of Abnormal Returns (CAAR) خلال أول ٢٠٠ يوم من إدراج الشركة في تصنيف (PN4) يكون بالسالب، حيث تنخفض أسعار أسهم تلك الشركات ما بين (٢,٢% إلى ٣,٣%).
٢. إن تلك الشركات تظهر أداءً ضعيفاً في سوق المال عند وضعها في تصنيف (PN4)، وهذا يؤكد على أن أداء الأسهم الضعيف للشركات جاء متأثراً بتعثر تلك الشركات.

٢/٢/٢/٣ الدراسات التي تناولت العلاقة بين لجان المراجعة وأداء الأسهم:

١. دراسة (Davidson, et al., 2004)

هدف الباحثون في هذه الدراسة إلى إختبار مدى تأثير إنضمام أعضاء لديهم خبرة مالية للجان المراجعة على عوائد الأسهم، وتم فحص إعلانات التعيين الإختياري لعدد ١٣٦ تعاقدًا خلال الفترة من ١٩٩٠ وحتى ٢٠٠١ وكانت أغلب هذه الإعلانات بعد عام ١٩٩٩ ولشركات صغيرة، وتم إستنتاج أن هناك رد فعل إيجابي لأسعار الأسهم في حالة إنضمام أعضاء لديهم خبرة مالية للجنة المراجعة (الخبرة في المراجعة)، وأن أسواق الأوراق المالية تتفاعل بشكل إيجابي مع الشركات التي تقوم بالتعاقد مع خبراء ماليين في المحاسبة في لجان المراجعة بها، كما توصلت الدراسة إلى أن سوق الأوراق المالية لا يتفاعل أو يتفاعل بشكل طفيف مع أنضمام خبراء في غير مجال المحاسبة.

٢. دراسة (مبارز، ٢٠٠٥)

هدف الباحث في هذه الدراسة إلى إظهار أهمية دور لجان المراجعة في الشركات من خلال إشرافها على الأعمال المالية والمحاسبية وأعمال المراجعة بالشركات، وأيضاً من خلال قيامها بالإفصاح الكامل بالتقارير المالية للشركات مما يظهر هذه التقارير بشفافية واضحة أمام المستثمرين والمتعاملين في أسواق الأوراق المالية، ويعطيهم الثقة في هذه التقارير، مما يؤدي إلى زيادة حجم التعامل في الأوراق المالية الخاصة بتلك الشركات، ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة الآتي:

١. يجب على لجنة المراجعة التأكد من أن الإفصاح بالقوائم المالية سواء في صلب القائمة أو في الإيضاحات المتممة قد تضمن الإفصاح صراحة أن الشركة مسؤولة عن أى تلاعب ناتج عن البيع الصوري، إذا تم ذلك عن طريق أى شخص من العاملين بالشركة أو أحد أقربائه، مع وضع اللوائح بالشركة إلتى تمنع ذلك، وتشديد العقوبة لأى مخالفة لذلك.
٢. يجب أن تراجع لجنة المراجعة بنفسها جميع التعاملات مع السماسرة التى تتعامل معهم الشركة، والتأكد من عدم وجود أى تلاعب من جانب السماسرة، والإفصاح عن ذلك بالإيضاحات المتممة بالقوائم المالية.
٣. يجب أن تتأكد لجنة المراجعة من أنه ليس هناك أى إتفاقات بين أعضاء مجلس الإدارة أو العاملين بالشركة تضر بمصالح المساهمين والمستثمرين، والإفصاح صراحة عن ذلك.
٤. قيام معظم الشركات في الواقع العملى بالإفصاح عن المعلومات التى تخص ظروف الشركة، يساعد على إعطاء فكرة للمستثمرين في أسواق الأوراق المالية عن هذه الشركات مما يساعدهم على الإختيار الأفضل لإستثماراتهم.

٥. عدم إفصاح الشركات عن المعلومات المحاسبية المستقبلية في الواقع العملي لا يساعد المتعاملين في أسواق المال على اتخاذ قراراتهم المستقبلية المتعلقة بالإستثمار سواء قصير أو طويل الأجل، وكذلك عدم مساعدتهم في تنويع إستثماراتهم، ولكن في حالة وجود لجان مراجعة بهذه الشركات سوف تحرص على الإفصاح عن كل ما يهم المتعاملين في سوق الأوراق المالية، ومنها الإهتمام بما يخص المستقبل والقرارات المستقبلية.

٦. لا توجد شركات في الواقع العملي المصري تلتزم بتكوين لجنة مراجعة بها.

٣. دراسة (Defond, et al., 2005)

في هذه الدراسة تم فحص العوائد غير العادية التراكمية Cumulative Abnormal Returns خلال ٣ أيام من حالات التعيين الإختياري الجديدة لعدد ٨٥٠ مديراً خارجياً جديداً في لجان المراجعة وذلك خلال الفترة قبل تطبيق قانون ساربنز أوكسلي (SOX) وإنطلاقاً من إلزام هذا القانون الشركات العامة بالإفصاح عن وجود خبير مالي في لجان المراجعة، وتم إختيار ما إذا كان هناك رد فعل إيجابي لسوق الأوراق المالية Market's Reaction في حالة تعيين مديرين لديهم خبرة مالية في لجان المراجعة.

وبسبب نقطة الخلاف حول تعريف الخبراء الماليين من كونهم خبراء ماليين في المحاسبة من منظور ضيق أو من منظور واسع ليشمل الخبراء الماليين في غير المحاسبة تم تقسيم التعاقدات (التعيينات) طبقاً لكل نوع على حدة، وتم إجراء هذه الدراسة على عينة مكونة من ٨٥٠ إعلان عن التعاقد مع مديرين خارجيين Outside director في لجان المراجعة، وذلك خلال الفترة من ١٩٩٣ وحتى ٢٠٠٢، وانقسمت هذه العينة إلى ١٢٦ تعاقد مع الخبراء الماليين في المحاسبة (المدير الذي لديه خبرة مثل المحاسب القانوني المعتمد أو المراجع الخارجي أو المدير العام أو المدير المالي أو المراقب المالي)، وعدد ٤٨٩ تعاقد مع الخبراء الماليين في غير المحاسبة (المدير التنفيذي أو رئيس مجلس الإدارة) وعدد ٢٣٥ تعاقد مع خبراء غير ماليين (مديرين ليس لديهم خبرة في أي من الوظائف السابقة).

وتم التوصل إلى النتائج التالية:

١. إن هناك رد فعل إيجابي لسوق الأوراق المالية متمثلاً في العوائد غير العادية المتراكمة في حالة تعيين خبراء ماليين في المحاسبة، وليس في حالة تعيين خبراء ماليين في غير المحاسبة.

٢. إن تلك العوائد غير العادية المتراكمة تكون إيجابية فقط عند تعيين مديرين خارجيين جدد يتصفوا بالإستقلالية.

٣. إن التفاعل الإيجابي قد إنحصر في الشركات التي لديها إلتزام بقواعد الحوكمة، فضلاً عن أن الخبرة المالية المحاسبية في لجان المراجعة تحسن من حوكمة الشركات.

٤. دراسة (محمد أبو العزم، ٢٠٠٦)

استهدفت هذه الدراسة بصفة رئيسية الحصول علي دليل عملي عن أثر حوكمة الشركات في مصر علي ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية بالإقتصار علي دراسة أثر لجنة المراجعة، ولتحقيق هذا الهدف أجري الباحث مسح لشركات السمسرة والبنوك العاملة في مصر لمعرفة مستوي ثقتهم في التقارير المالية في حالة إلتزام الشركات بتطبيق قواعد حوكمة الشركات في مصر. وكانت أهم نتائج الدراسة ما يلي:

- أ- أن لجنة المراجعة تُعد أحد الآليات الهامة لحوكمة الشركات، كما أن ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية تتوقف علي فعالية لجنة المراجعة، وأن قواعد الحوكمة في مصر الخاصة بلجنة المراجعة تحتاج إلي التشديد علي الإستقلال، والأمانة، والنزاهة، والخبرة المالية لعضو لجنة المراجعة، وإلي التأكيد علي وجود لائحة للجنة المراجعة تصف دورها ومسئولياتها لتضاهي قواعد لجنة المراجعة في الدول الأجنبية.
- ب- كما وجدت الدراسة الميدانية أدلة علي أن قواعد حوكمة الشركات في مصر والخاصة بلجنة المراجعة تزيد ثقة المجتمع المالي إذا ما تم الإلتزام بها.

٥. دراسة (Hsueh, 2008)

هدف الباحث في هذه الدراسة إلى إختبار العلاقة بين خصائص لجان المراجعة (الإستقلالية – الخبرة المالية – مستوي النشاط والفعالية متمثل في عدد مرات الإجتماع خلال السنة) وأداء الشركة، وتم إجراء هذه الدراسة على عينة مكونة من ٢٢٣ شركة من شركات الإكتتاب العام بالولايات المتحدة الأمريكية والتي تفصح عن تقاريرها للمرة الأولى Initial public IPO firms (offering)، وذلك خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٠٢ قبل إصدار قانون SOX وتم قياس أداء الشركة من خلال مقياس Tobin's Q (مقياس مبنى على السوق المالي ومحسوب على أساس مجموع القيم السوقية للسهم، ويركز على أداء الشركة في الأجل الطويل).

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن إستقلالية أعضاء لجنة المراجعة وعدد الإجتتماعات لا يرتبط بأداء الشركة بينما يزداد أداء الشركة مع زيادة الخبرة المالية (الفرد الذي لديه خبرة عملية في المحاسبة أو التمويل) في لجان المراجعة، وبالتالي فقد قدمت هذه الدراسة دليلاً على أن الخبرة المالية في لجان المراجعة تساهم في زيادة قيمة الشركة.

٦. دراسة (Chakraborti, et al., 2010)

تقوم هذه الدراسة ببحث الأثار قصيرة وطويلة الأجل لقيمة الشركة نتيجة إستقالة المديرين من الشركات، وذلك عقب إنهيار عدة شركات فى يناير ٢٠٠٩ بالهند نتيجة خروج المديرين المستقلين ذوى الخبرة بما أثر على قيمة الشركات؛ حيث أعطى إنطباعاً سلبياً نتيجة ذلك الخروج، وقامت الدراسة أيضاً بفحص ردود أفعال أسعار الأسهم، كما قامت الدراسة بالتطبيق على شركة Satyam الهندية، والتي ظهر بها العديد من الفضائح المالية والتي أدت إلى إستقالة وخروج العديد من المديرين، الأمر الذى أدى إلى إنخفاض فى أسعار أسهم الشركة خلال أربع أيام بنسبة ١,٣٧% والذى إنعكس دوره على أداء الشركة من خلال مقياس Tobin's Q.

وأظهرت الدراسة أن تأثير المديرين المستقلين أفضل إذا إنضموا إلى لجنة المراجعة، بما لديهم من قدرة على الرقابة وخبرة فى إدارة الأعمال، وقد قُسمت الدراسة إلى جزئين، الجزء الأول ركز على ردود أفعال أسعار الأسهم نتيجة إستقالة المديرين المستقلين فى الأجل القصير، والجزء الثانى فحص أثر هذه الإستقالات على أداء الشركة من خلال مقياس Tobin's Q كأساس لتقييم الأداء وذلك فى الأجل الطويل. وقد أثبتت نتائج الدراسة ما يلى:

١. إن إستقالة المديرين المستقلين من لجنة المراجعة له تأثير سلبى، فضلاً عن الإنخفاض غير

الطبيعى لعوائد الأسهم، وفقاً لما أظهرته بورصة بومباى Bombay Stock Exchange (BSE) فى الفترة ما بين ديسمبر ٢٠٠٨ إلى أكتوبر ٢٠٠٩.

٢. إن المديرين المستقلين يضيفون قيمة للشركة من خلال الرقابة والتي تعتبر من أهم مكونات هذه القيمة.

٣. إن هذه الدراسة تُفعل دور المديرين المستقلين فى مجلس الإدارة عموماً وفى لجنة المراجعة بشكل خاص.

٧. دراسة (Rashid, et al., 2013)

قامت هذه الدراسة بإختبار العلاقة بين خصائص لجان المراجعة وعوائد الأسهم خلال فترتين، الفترة الأولى، فى عام ٢٠٠٦ (أى قبل تطبيق قواعد حوكمة الشركات فى ماليزيا والتي طبقت فى أكتوبر ٢٠٠٧)، والفترة الثانية فى عام ٢٠٠٩، وركزت فى مقارنتها على تأثير لجان المراجعة بإعتبارها من أهم آليات حوكمة الشركات ومن أهم أسباب تحسن عوائد الأسهم.

أوضحت الدراسة وجود تحسن في متوسط عوائد الأسهم في عام ٢٠٠٩ مقارنة بعام ٢٠٠٦ بمقدار ١٤,٠٩%، وبالرغم من أنه ليس عائد كبير للسهم، إلا أنه يظهر تحسن بعد تطبيق قواعد حوكمة الشركات والتي جعلت المستثمرين أكثر إطمئناناً للإستثمار في هذه الشركات. وأظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

١. إن خصائص لجان المراجعة لا تؤثر على عوائد الأسهم في عام ٢٠٠٦، حيث أظهر النموذج أنه لم يتأثر بدرجة كبيرة، حيث أن نتيجة إختبار R. Square كانت منخفضة حيث بلغت (١٧,٧%).
٢. إن خصائص لجان المراجعة دعمت وأثرت في عوائد الأسهم في عام ٢٠٠٩، حيث أن النموذج تأثر بدرجة كبيرة وأشار إختبار R. Square إلى إرتفاع قدره (٥٨,٨%)، وهذا يعني أن خصائص لجان المراجعة لها تأثير فعال على عوائد الأسهم، فضلاً عن أن لها تأثير على تحسين قواعد حوكمة الشركات.
٣. كما أظهرت النتائج أيضاً، إن خصائص لجان المراجعة قد تمكنت من تقليل أخطاء المراجع الخارجي، نتيجة لعمل إجتماعات دورية معه، وقد حددت قواعد حوكمة الشركات أن لا تقل تلك الإجتماعات عن ثلاثة مرات سنوياً.
٤. وأضافت النتائج أيضاً، إن تكوين لجان المراجعة وكذلك إستقلالية اللجنة ليس له تأثير على أداء الأسهم، وهذا ما يؤكد أن التكوين ليس مهم بالنسبة للمستثمر.
٥. وبصفة عامة، أظهرت النتائج أن أداء عوائد الأسهم في عام ٢٠٠٩ كانت أفضل مقارنة بعام ٢٠٠٦؛ نتيجة التحسن في خصائص لجان المراجعة، وأن خصائص لجان المراجعة مكون مهم في تحسين عوائد الأسهم، وهذه النتائج لا تخص فقط الشركات الحكومية ولكن جميع الشركات.

٨. دراسة (Hamdan, et al., 2013)

تمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة في دراسة العلاقة بين خصائص لجان المراجعة (الحجم، الخبرة المالية، والإستقلالية) وأداء الشركات والذي يشمل الأداء المالي، والأداء التشغيلي، وأداء الأسهم، وذلك في شركات القطاع المالي المسجلة في بورصة الأوراق المالية الأردنية، وتناولت هذه الدراسة التشريعات المتعلقة بلجان المراجعة لضمان تطبيقها من قبل الشركات الأردنية، وإختبرت الدراسة الدور الذي تلعبه لجان المراجعة في تحسين الأداء.

وشملت الدراسة عينة من ١٠٦ شركة مسجلة ببورصة الأوراق المالية في عمان من إجمالي ٢١٢ شركة خلال الفترة ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، وإستخدمت الدراسة أسلوب الإنحدار المتعدد لفحص ثلاثة نماذج، الأول لقياس العلاقة بين خصائص لجان المراجعة كمتغير مستقل والأداء المالي مقاساً بالعائد على حقوق الملكية كمتغير تابع، والثاني لقياس العلاقة بين خصائص لجان المراجعة كمتغير مستقل والأداء التشغيلي مقاساً بالعائد على الأصول كمتغير تابع، والثالث لقياس العلاقة بين خصائص لجان المراجعة كمتغير مستقل وأداء الأسهم مقاساً بربحية السهم كمتغير تابع. وكانت نتائج الدراسة كما يلي:

١. يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لخصائص لجان المراجعة على الأداء المالي للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية في عمان.
 ٢. لا توجد علاقة مؤثرة بين خصائص لجان المراجعة والأداء التشغيلي للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية في عمان.
 ٣. يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لخصائص لجان المراجعة على أداء أسهم الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية في عمان.
- وقد أوصت الدراسة بالتركيز على أهمية الخصائص التي تُمكن من قدرة أعضاء لجان المراجعة وتدعم من إستقلاليتهم، وذلك من خلال تحديد نسبة قصوى لمليتهم في حصص الأسهم داخل الشركة، وزيادة أعداد الخبراء الماليين في لجان المراجعة؛ لما لهذه الخصائص من تأثير إيجابي في رفع الأداء المالي للشركة.

٣/٢/٣ نتائج تحليل الدراسات السابقة.

هدف الباحث من عرض الدراسات السابقة وتحليلها إلى تحقيق أمرين:

- الأول: تحديد والوقوف على متغيرات وعناصر المشكلة البحثية التي سيتناولها الباحث.
- الثاني: تحديد الفجوة البحثية التي لم تتناولها الدراسات السابقة.

وإستناداً إلى تحليل الدراسات السابقة بمجموعاتها يتضح وجود ثلاث متغيرات أساسية ترتبط بالمسألة البحثية؛ يتمثل المتغير الأول في خصائص لجان المراجعة، ويتمثل المتغير الثاني في التعثر المالي، ويتمثل المتغير الثالث في أداء الأسهم، وقد أعتبرت مجموعات الدراسات السابقة خصائص لجان المراجعة هي المتغير المستقل، في حين كان التعثر المالي وأداء الأسهم هما المتغيرين التابعين.

ويمكن تلخيص عرض الدراسات السابقة فيما يلي:

١. أظهرت المجموعة الأولى من الدراسات أهمية الدور الذي تلعبه لجان المراجعة وخصائصها الفعالة في الشركات، من تحسين جودة التقارير المالية دراسة (Felo, et al., 2003)، (Raughunandan and Rama, 2007)، وزيادة جودة المعلومات المنشورة بها (Bédard, et al., 2004)، ورفع كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية (Krishnan, 2005)، وقدرتها في تقييد وصد الإدارة من إرتكاب الخداع في القوائم المالية (يوسف، ٢٠٠٩)، وتأثيرها الإيجابي على تقارير المراجعة الخارجية (رياض، ٢٠١١)، والكثير من المزايا التي تحققها تلك الخصائص للشركات.

كما أظهرت أيضاً هذه المجموعة من الدراسات دور لجان المراجعة في تفعيل الحوكمة وتقييم جودة أدائها، حيث تؤدي خصائص لجان المراجعة إلى إرتفاع كفاءة تطبيق آليات حوكمة الشركات (Farber, 2005)، وقامت إحدى الدراسات (Baxter, 2010) بتحديد العوامل المؤثرة على جودة لجان المراجعة، وقامت دراستا (حامد الشمري، ٢٠١٠) و (سامي، ٢٠٠٩) ببيان دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات، وأثرها علي جودة المعلومات الواردة بالقوائم المالية، ودراسة (سمره، ٢٠١٠) بتقييم جودة أداء لجان المراجعة.

٢. المجموعة الثانية من الدراسات تناولت أثر لجان المراجعة على كلٍ من التعثر المالي وأداء الأسهم، وقد قسم الباحث هذه الدراسات إلى قسمين، تناول القسم الأول من الدراسات العلاقة بين لجان المراجعة والتعثر المالي وهذه الدراسات هي (Elloumi and Gueyie, 2001)، (Wan-Hussin and)، (Chien, 2007)، (Carcello and Neal, 2000; 2003)، (Haji-Abdulla, 2009)، (Rahmat, et al., 2009) و (Mai, 2010)، وقد خلص الباحث من هذه الدراسات إلى أن لخصائص لجان المراجعة دور مؤثر في مواجهة التعثر المالي والحد منه، أما دراسة (Ahmad, et al., 2008) فقدت إهتمام بفحص أداء أسهم الشركات أثناء التعثر المالي، وأثبتت أن للتعثر تأثير على أداء الأسهم في البورصة الماليزية. أما القسم الثاني من الدراسات فقد تناول العلاقة بين لجان المراجعة وأداء الأسهم، وقد أجمعت هذه الدراسات (Davidson, et al, 2004)، (Defond, et al, 2005)، (Hsueh, 2008)، (Chakraborti, et al., 2010)، (Rashid, et al., 2013) و (Hamdan, et al., 2013) على وجود تأثير إيجابي للجان المراجعة على أداء الأسهم، ومن ثم جعل المستثمرين أكثر إطمئناناً للإستثمار في الشركات التي بها لجان للمراجعة، وقد

إنفردت دراسة (مبارز، ٢٠٠٥) ودراسة (أبو العزم، ٢٠٠٦) بأنهما تناولتا دور لجان المراجعة في بث الثقة في الأسواق المالية.

أما فيما يتعلق بالفجوة البحثية فيمكن إلقاء الضوء عليها من خلال عدة نقاط كما يلي:

١. إن معظم الدراسات السابقة قد تناولت إما تأثير خصائص لجان المراجعة في الحد من التعثر المالي وإما تأثيرها في تحسين أداء الأسهم كل على حدة.
٢. إن غالبية الدراسات العملية التي تناولت بشكل مباشر أثر خصائص لجان المراجعة في الحد من التعثر المالي أو في تحسين أداء الأسهم تمت خارج البيئة المصرية، وهذا ما يزيد من أهمية تلك الدراسة في الواقع العملي في البيئة المصرية.

٤/٢/٣ خلاصة الفصل.

تناول هذا الفصل العلاقة بين لجان المراجعة والتعثر المالي وأداء الأسهم للشركات، وقام الباحث بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: تناول دور لجان المراجعة وخصائصها في الحد من التعثر المالي وتحسين أداء الأسهم، وذلك من خلال إستعراض نتائج الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع.

المبحث الثاني: تناول الباحث فيه عرض للدراسات السابقة، حيث قام بتقسيم الدراسات إلى مجموعتين، الأولى، تناولت أهمية دور خصائص لجان المراجعة في الشركات، والثانية، تناولت دور خصائص لجان المراجعة في الحد من التعثر المالي وتحسين أداء الأسهم. وهدف الباحث من عرض الدراسات السابقة وتحليلها إلى تحقيق أمرين:

- تحديد والوقوف على متغيرات وعناصر المشكلة البحثية التي سيتناولها الباحث.
- تحديد الفجوة البحثية التي لم تتناولها الدراسات السابقة.

وإستناداً إلى تحليل الدراسات السابقة بمجموعاتها يتضح وجود ثلاث متغيرات أساسية، يتمثل المتغير الأول في خصائص لجان المراجعة، ويتمثل المتغير الثاني في التعثر المالي، ويتمثل المتغير الثالث في أداء الأسهم، وقد أعتبرت مجموعات الدراسات السابقة خصائص لجان المراجعة هي المتغير المستقل، في حين كان التعثر المالي وأداء الأسهم هي المتغيرات التابعة.

أما بخصوص الفجوة البحثية، فهناك نقص واضح في الدراسات الأكاديمية والميدانية التي تناولت دور خصائص لجان المراجعة وأثرها في الحد من التعثر المالي، وتحسين أداء الأسهم في البيئة العربية مما يعطى لهذا البحث أهمية؛ الأمر الذي يتطلب إختبار تلك العلاقة في بيئة الأعمال المصرية للوقوف على مدى تأثيرها، وهذا ما سيقوم الباحث بالتعرف عليه من خلال الدراسة الميدانية في الفصل التالي.

الفصل الرابع
الدراسة الميدانية

مقدمة:

تهدف الدراسة الميدانية إلى محاولة الوصول إلى بعض النتائج التي يمكن من خلالها تقييم دور خصائص لجان المراجعة في الحد من تعثر الشركات، وأيضاً دورها في تحسين أداء أسهم تلك الشركات في سوق الأوراق المالية المصرية، من خلال إستطلاع آراء الجهات المعنية وذلك بإستخدام قائمة الإستقصاء، لإختبار مدى صحة فروض البحث، والتي تتمثل في:

الفرض الرئيس الأول ف ١:

"لا يوجد تأثير معنوي لخصائص لجان المراجعة على أدائها في الشركات التي تتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية"، وينقسم هذا الفرض إلى أربعة فروض فرعية هي:

ف ١١: "لا يوجد تأثير لإستقلالية أعضاء لجنة المراجعة على أداء لجنة المراجعة".

ف ٢١: "لا يوجد تأثير للخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة على أداء لجنة المراجعة".

ف ٣١: "لا يوجد تأثير لعدد مرات إجتماع أعضاء لجنة المراجعة على أداء لجنة المراجعة".

ف ٤١: "لا يوجد تأثير لحجم لجنة المراجعة على أداء لجنة المراجعة".

الفرض الرئيس الثاني ف ٢:

"لا يوجد تأثير معنوي لأداء لجان المراجعة وخصائصها في الحد من التعثر المالي للشركات التي تتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية".

الفرض الرئيس الثالث ف ٣:

"لا يوجد تأثير معنوي لأداء لجان المراجعة وخصائصها على تحسين أداء أسهم الشركات التي تتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية".

وتحقيقاً للهدف من هذه الدراسة تم تقسيم هذا الفصل إلى المبحثين التاليين:

- **المبحث الأول:** إجراءات الدراسة الميدانية.
- **المبحث الثاني:** تحليل نتائج الدراسة الميدانية.

المبحث الأول

إجراءات الدراسة الميدانية

سيقوم الباحث في هذا المبحث بعرض إجراءات الدراسة الميدانية والتي تتمثل في: تحديد مجتمع الدراسة، نطاق الدراسة، تحديد عينة الدراسة، تحديد أسلوب جمع البيانات، وأخيراً تحديد الأساليب الإحصائية المستخدمة في إختبار فروض البحث.

١/١/٤ تحديد مجتمع الدراسة الميدانية:

يتمثل الهدف الرئيس للبحث في دراسة تأثير خصائص لجان المراجعة في الحد من التعثر المالي وتحسين أداء الأسهم بالشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية المصرية، ولتحقيق هذا الهدف إستلزم الأمر أن يشمل مجتمع الدراسة ما يلي:

١. الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية المصرية (عدا قطاع البنوك): ممثلة في الإدارة المالية والمراجعة الداخلية بصفتها مسئولان عن إعداد وفحص القوائم والتقارير المالية ولديهما الدوافع القوية في تحسين الأداء المالي للشركة وتحسين أداء أسهم الشركة. ويرجع السبب في إستبعاد قطاع البنوك نظراً لطبيعة هذا القطاع، حيث يخضع هذا القطاع لتطبيق قواعد حوكمة الشركات وتكوين لجان المراجعة طبقاً لقواعد دولية أهمها مقررات لجنة بازل، فضلاً عن السياسة النقدية الموضوعية من قبل البنك المركزي.
٢. مهنة المراجعة الخارجية: ممثلة في مراجعو الحسابات الخارجيين والجهاز المركزي للمحاسبات بإعتبارهم مقدمي خدمة مراجعة القوائم المالية للشركات.
٣. شركات سمسة الأوراق المالية: بإعتبارها مستثمرين ووكلاء مستثمرين في أسهم الشركات، ويريدون الإطمئنان على إستثماراتهم في تلك الشركات، وأن إدارة الشركة تعمل في إتجاه تحقيق مصالحهم.
٤. الأكاديميون المتخصصون في مجال المحاسبة والمراجعة: بصفتهم الأكاديمية والبحثية في مجال العلوم المحاسبية، لما لوجهة نظرهم من أهمية في هذا البحث.

٢/١/٤ نطاق الدراسة الميدانية:

- تمت الدراسة على أنشط الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية المصرية ممثلة في المؤشر EGX 100.
- تم التركيز على ثمانية مكاتب مراجعة خارجية (حازم حسن KPMG، مجدى حشيش، مصطفى شوقى، صالح وبرسوم وعبد العزيز، عبد العزيز حجازى، نصر أبو العباس، مجدى كامل صالح، والمتضامنون للمحاسبة والمراجعة Ernest & Young عماد حافظ راغب)، بصفتهم أكبر وأشهر المكاتب والتي تقوم بمراجعة نسبة كبيرة من الشركات محل الدراسة، دون التطرق لباقي المكاتب. (كتاب الإفصاح، مركز معلومات البورصة المصرية، ٢٠١٣)
- تم إستطلاع رأى أكبر عشرين شركة سمسرة مقاسة بحجم أعمالها فى سوق الأوراق المالية المصرية. (كتاب الإفصاح، مركز معلومات البورصة المصرية، ٢٠١٤)

٣/١/٤ تحديد عينة الدراسة الميدانية:

إعتمد الباحث فى الحصول على البيانات الخاصة بالدراسة على أسلوب قوائم إستقصاء تم إرسالها إلى مفردات العينة وعددها ٢٨٠ مفردة، تم تحديدها من خلال المعادلة التالية:

$$n = \frac{N \times p(1-p)}{\left[\left[N-1 \times \left(d^2 \div z^2 \right) \right] + p(1-p) \right]}$$

معادلة ستيفن ثامبسون

حيث:

n "حجم العينة"

N "حجم المجتمع" [إفترضها الباحث ١٠٠٠ مفردة؛ نظراً لعدم وجود إحصائيات لبعض مجموعات المجتمع]

z "الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة ٠.٩٥ وتساوى ١.٩٦"

d "نسبة الخطأ وتساوى ٠.٠٥"

p "نسبة توافر المحايدة = ٠.٥ دائماً ما يتم إفترض هذه النسبة لو كانت غير معلومة"

وبلغ عدد القوائم المستلمة ٢١٦ قائمة بنسبة بلغت ٧٧,٢%، تم رفض ١٩ قائمة بسبب عدم إستكمالها أو إستيفائها لما تضمنته القائمة ولعدم جدية المستقصى منهم، وبالتالي بلغت عدد الردود الصحيحة ١٩٧ قائمة بنسبة ٧٠,٤% من إجمالى عدد قوائم الإستقصاء، وفيما يلى الجدول رقم (١/٤) لتوصيف عينة الدراسة:

جدول رقم (١/٤) توصيف عينة الدراسة

مجتمع الدراسة	العينة المختارة والمرسل إليها القوائم	عدد القوائم المستلمة والصحيحة	نسبة الردود
شركات مؤشر EGX 100	١٠٠	٧٩	٧٩%
مراقبو الحسابات الخارجيين والجهاز المركزي	٧٥	٤٧	٦٢.٧%
شركات السمسرة	٨٠	٥٣	٦٦.٣%
أعضاء هيئة التدريس بكليات التجارة	٢٥	١٨	٧٢%
الإجمالي	٢٨٠	١٩٧	٧٠.٤%

ولا شك أن عدد إستثمارات الإستقصاء التي تم ردها من قبل الجهات محل الإستقصاء، والتي تمثل ٧٠,٤% تعتبر نسبة ملائمة وكافية لإجراء التحليل الإحصائي عليها، وفي ضوء حجم الردود الصحيحة أمكن للباحث توصيف مفردات عينة الدراسة على أساس المستوى الوظيفي وذلك من خلال الجدول رقم (٢/٤) التالي:

جدول رقم (٢/٤) التوصيف النوعي للعينة وفقاً للمستوى الوظيفي

النسبة %	العدد	المستوى الوظيفي
١٧.٣%	٣٤	- الإدارة المالية
٢٢.٨%	٤٥	- المراجعة الداخلية
٢٣.٩%	٤٧	- المراجعة الخارجية
٢٦.٩%	٥٣	- محلل مالي
٩.١%	١٨	- عضو هيئة تدريس بكليات التجارة
١٠٠%	١٩٧	الإجمالي

٤/١/٤ تحديد أسلوب جمع البيانات:

قام الباحث بإعداد قائمة إستقصاء لجمع البيانات التي تحقق الهدف من هذه الدراسة، وإختبار فروضها، وقد إشتملت القائمة على مجموعة من الأسئلة بلغ عددها ٣٩ سؤالاً مقسمة إلى ثلاثة أقسام بما يساعد في إختبار فروض البحث، وطلب من المستقصى منهم الإجابة عنها من بين خمس إجابات على مقياس ليكرت ذي الخمس نقاط والذي يتضمن موافق تماماً (٥)، ووافق (٤)، ومحايد (٣)، وغير موافق (٢)، وغير موافق تماماً (١).

بالإضافة لذلك، قام الباحث باستخدام أسلوب المقابلات الشخصية في إستيفاء بعض القوائم، وذلك من خلال الإتصال والنقاش المباشر، كما قام الباحث بإرسال بعض القوائم عبر البريد الإلكتروني.

وقد قام الباحث بتقسيم قائمة الإستقصاء إلى ثلاثة أقسام من الأسئلة كما يلي:

- **القسم الأول:** وبه مجموعة من العبارات المتعلقة بقياس أداء لجان المراجعة، للوقوف على مستوى أدائها ومدى توافر الخصائص الفعاله بها.
- **القسم الثاني:** وبه مجموعة من العبارات المتعلقة بقياس أثر أداء لجان المراجعة على التعثر المالى للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية المصرية.
- **القسم الثالث:** وبه مجموعة من العبارات المتعلقة بقياس أثر أداء لجان المراجعة على أداء أسهم الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية المصرية.

٥/١/٤ الأساليب الإحصائية المستخدمة في إختبار فروض البحث:

قام الباحث بمراجعة قوائم الإستقصاء بعد تلقيها من المستقصى منهم للتأكد من إستيفائها وصلاحها، وذلك لإدخال البيانات وإجراء التحليل الإحصائى عليها، ثم تم تكويد (ترميز) المتغيرات والبيانات وإدخالها بالحاسب الآلى وإجراء التحليل الإحصائى عليها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS) Statistical Package for Social Sciences، وفى إطار ذلك تم إستخدام الأساليب التالية:

١/٥/١/٤ مجموعة الإحصاءات الوصفية Descriptive Statistics:

قام الباحث بإعداد الإحصاء الوصفى للمتغيرات الخاصة بالدراسة، والذى يشمل كل من المتوسط الحسابى، والإنحراف المعياري، ومعامل الاختلاف، لتحديد سمات وخصائص وإتجاهات Attitudes عينة البحث نحو فروض الدراسة وذلك كما يتضح فى الجدول رقم (٣/٤) التالى:

جدول رقم (٣/٤) إتجاه المتوسط المرجح

إيجابية الإتجاه	الإتجاه	المتوسط المرجح
غير إيجابى	غير موافق تماماً	من ١.٠ إلى ١.٨
	غير موافق	من ١.٩ إلى ٢.٦
	محايد	من ٢.٧ إلى ٣.٤
إيجابى	موافق	من ٣.٥ إلى ٤.٢
	موافق تماماً	من ٤.٣ إلى ٥.٠

٢/٥/١/٤ مقياس الإعتماضية أو المصداقية Reliability:

يوضح هذا المقياس مدى الإعتماضية على نتائج قوائم الإستقصاء، ومدى إمكانية تعميم النتائج على مجتمع الدراسة، وذلك من خلال مقياس معامل الثبات (ألفا كرونباخ) Cronbatch Alpha، وتتراوح قيمة هذا المقياس بين الصفر والواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة هذا المعامل يساوى صفرًا، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوى الواحد الصحيح، وإذا زاد هذا المقياس عن ٠,٦ فيمكن الإعتماضية على نتائج هذه الدراسة وتعميمها على المجتمع.

٣/٥/١/٤ إختبار كروسكال ويلز Kruskal - Wallis:

يهدف إختبار كروسكال ويلز إلى معرفة مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين ثلاث عينات أو أكثر قد سحبت من نفس المجتمع، وذلك لكل مجموعة أسئلة بقائمة الإستقصاء، أى التعرف على ما إذا كانت هذه الفروق جوهرية وتعكس فروقاً حقيقية في المجتمع أم أنها ترجع إلى عامل الصدفة.

ويستخدم برنامج SPSS في إجراء هذا التحليل، حيث أن قيمة المعنوية "P.Value" تعد مؤشر لمدى وجود إختلاف بين الآراء، فإذا كانت قيمة المعنوية أقل من ٠,٠٥ دل ذلك على وجود إختلاف في الآراء بين مجموعات العينة وبالتالي يوجد إختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة، أما إذا كانت قيمة المعنوية أكبر من ٠,٠٥ فيدل ذلك على عدم وجود إختلاف في الآراء بين مجموعات العينة وبالتالي لا يوجد إختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة.

المبحث الثاني

تحليل نتائج الدراسة الميدانية

يقوم الباحث في هذا المبحث بتحليل نتائج الدراسة الميدانية وذلك من خلال إختبار الثبات والصدق الذاتى لفروض البحث، ثم إختبار فروض الدراسة الرئيسية والفرعية، وأخيراً عرض نتائج الدراسة الميدانية.

١/٢/٤ إختبار الثبات والصدق الذاتى لفروض البحث:

قام الباحث بحساب معامل (ألفا كرونباخ) Cronbatch Alpha لكل قسم من أقسام الأسئلة الثلاثة المستخدمة فى الدراسة بهدف إختبار ثبات الإتساق الداخلى Internal Consistency فى أبعاد القياس المستخدم فى جمع البيانات، وتتراوح قيمة معامل ألفا بين (٠) و (١)، وإذا زاد هذا المقياس عن ٠,٦ فيمكن الإعتماد على نتائج هذه الدراسة وتعميمها على مجتمع الدراسة، ويبين الجدول رقم (٤/٤) التالى معامل الثبات والصدق الذاتى لفروض البحث:

جدول رقم (٤/٤) إختبار الثبات والصدق الذاتى لفروض البحث

م	المتغيرات	معامل الثبات Cronbatch Alpha	معامل الصدق الذاتى
١	القسم الاول من الأسئلة	٠.٧٢٩	٠.٨٥٤
٢	القسم الثانى من الأسئلة	٠.٧٠٩	٠.٨٤٢
٣	القسم الثالث من الأسئلة	٠.٧٧٧	٠.٨٨١
		٠.٧٣٨	٠.٨٥٩

يتضح للباحث من الجدول رقم (٤/٤) السابق أن معامل الثبات Cronbatch Alpha لكل فرض من فروض البحث ولمتوسط فروض الدراسة أكبر من ٠,٦ مما يدل على ثبات العبارات المكونة لكل متغير من هذه المتغيرات، وبالتالي يمكن الإعتماد على نتائج هذه الدراسة وتعميمها على مجتمع الدراسة.

ومن خلال معامل الثبات Cronbatch Alpha يمكن التوصل لمعامل الصدق الذاتى لكل فرض من الفروض الثلاث، حيث إن:

$$\text{معامل الصدق الذاتى} = \sqrt{\text{معامل الثبات Cronbatch Alpha}}$$

ويتضح للباحث أيضاً من الجدول رقم (٤/٤) السابق أن معامل الصدق الذاتى لكل فرض من فروض الدراسة ولمتوسط فروض الدراسة أكبر من ٠,٦ مما يدل على صدق العبارات المكونة لكل متغير من هذه المتغيرات.

٢/٢/٤ إختبار فروض الدراسة.

١/٢/٢/٤ نتائج إختبار الفرض الرئيس الأول وفروضه الفرعية:

الفرض الرئيس الأول ف ١:

"لا يوجد تأثير معنوى لخصائص لجان المراجعة على أدائها فى الشركات التى تتداول أسهمها فى سوق الأوراق المالية المصرية"، وينقسم هذا الفرض إلى أربعة فروض فرعية هى:

ف ١١: "لا يوجد تأثير لإستقلالية أعضاء لجنة المراجعة على أداء لجنة المراجعة".

ف ٢١: "لا يوجد تأثير للخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة على أداء لجنة المراجعة".

ف ٣١: "لا يوجد تأثير لعدد مرات إجتماع أعضاء لجنة المراجعة على أداء لجنة المراجعة".

ف ٤١: "لا يوجد تأثير لحجم لجنة المراجعة على أداء لجنة المراجعة".

نتائج إختبار الفرض الفرعى ف ١١:

أولاً: نتائج تحليل الإحصاء الوصفى:

قام الباحث بإجراء تحليل الإحصاء الوصفى لعبارات الفرض الفرعى ف ١١، ويوضح الجدول (٥/٤) التالى المتوسط الحسابى، والانحراف المعيارى، ومعامل الإختلاف لعبارات الفرض الفرعى ف ١١.

جدول رقم (٥/٤) المتوسط الحسابى والانحراف المعيارى ومعامل الإختلاف

لعبارات الفرض الفرعى ف ١١

م	العبرة	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	معامل الإختلاف %
٢	تتمثل الفعالية والجودة التى يجب أن تتميز بها لجنة المراجعة فى إستقلالية أعضائها.	٤.٧٥	٠.٥١٩	١٠.٩%
٦	تبعية لجنة المراجعة تنظيمياً لمجلس الإدارة تحد من إستقلاليتها.	٤.٠٣	١.٠٢٠	٢٥.٣%
٧	توجد علاقة طردية بين إستقلالية وحياد لجنة المراجعة وكفاءة أداء لجنة المراجعة بالشركة.	٤.٣٦	٠.٦٩٠	١٥.٨%

٨	إن لجنة المراجعة التي يكون بها أغلبية من المديرين غير التنفيذيين المستقلين تكون ذات فعالية كبيرة، ويؤثر ذلك على إستقلاليتها.	٤.١١	٠.٧٩٨	١٩.٤%
المتوسط المرجح (العام)				
		٤.٣١	٠.٤٨٩	١١.٣%

بتحليل نتائج الجدول رقم (٥/٤) السابق يتضح ما يلي:

أن الإتجاه العام للمستقصى منهم تجاه العبارات السابقة هو إتجاه إيجابي يتباين بين الموافقة والموافقة تماماً، حيث بلغ المتوسط الحسابي للعبارة الثانية ٤.٧٥، وهذا يدل على أن فعالية وجود لجنة المراجعة تتمثل في إستقلالية أعضائها، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة، كما يلاحظ أن الإنحراف المعياري لهذه العبارة ٠.٥١٩ وهو أقل من الواحد الصحيح، وذلك يدل على إنخفاض التشتت في إجابات أفراد العينة لهذه العبارة.

أما العبارة السادسة فقد بلغ المتوسط الحسابي لها ٤.٠٣، وهذا يدل على أن تبعية لجنة المراجعة لمجلس الإدارة يحد من إستقلاليتها، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة، كما يلاحظ أن الإنحراف المعياري لهذه العبارة ١.٠٢٠ وهو أكبر من الواحد الصحيح، وذلك يدل على إرتفاع التشتت في إجابات أفراد العينة لهذه العبارة.

أما العبارة السابعة فقد بلغ المتوسط الحسابي لها ٤.٣٦، وهذا يدل على أنه توجد علاقة طردية بين إستقلالية أعضاء لجنة المراجعة وحيادها وكفاءتها، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة، كما يلاحظ أن الإنحراف المعياري لهذه العبارة ٠.٦٩٠ وهو أقل من الواحد الصحيح، وذلك يدل على إنخفاض التشتت في إجابات أفراد العينة لهذه العبارة.

أما العبارة الثامنة فقد بلغ المتوسط الحسابي لها ٤.١١، وهذا يدل على أن لجنة المراجعة التي بها أغلبية من المديرين غير التنفيذيين المستقلين تكون فعالة أكثر بما يؤثر على إستقلاليتها، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة، كما يلاحظ أن الإنحراف المعياري لهذه العبارة ٠.٧٩٨ وهو أقل من الواحد الصحيح، وذلك يدل على إنخفاض التشتت في إجابات أفراد العينة لهذه العبارة.

ونتيجة للمقابلات الشخصية التي إجراها الباحث مع بعض أفراد العينة، فقد أوضح أحد المراجعين الداخليين في إحدى الشركات، أنه في الواقع العملي يصعب وجود لجنة مراجعة مستقلة تماماً، نظراً لتبعيةها في الهيكل الإداري للشركة لمجلس الإدارة، وهذا ما أدى إلى وجود تشتت مرتفع في العبارة السادسة، وكنتيجة لذلك التحليل فإن المتوسط المرجح (العام) لعبارات الفرض الفرعي ف ١١ بلغ ٤.٣١، بما يثبت أن لإستقلالية أعضاء لجنة المراجعة تأثير معنوي إيجابي على أداء لجنة المراجعة، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة، كما يلاحظ أن الإنحراف المعياري للعبارات بلغ ٠.٤٨٩ وهو أقل من الواحد الصحيح، وذلك يدل على إنخفاض التشتت في إجابات أفراد العينة لهذه العبارات.

ثانياً: نتائج إختبار كروسكال - ويلز Kruskal - Wallis لقياس إختلاف آراء عينة الدراسة:

يوضح الجدول رقم (٦/٤) التالي مدى وجود إختلاف بين آراء عينة الدراسة حول مدى تأثير إستقلالية أعضاء لجنة المراجعة على أداء اللجنة.

جدول رقم (٦/٤) مدى وجود إختلاف بين آراء عينة الدراسة حول مدى تأثير إستقلالية أعضاء لجنة المراجعة على أداء اللجنة

المعنوية Sig.	Chi-Square	متوسط الرتب Mean Rank	N	عينة الدراسة	العبارات
٠.٠٠١ (معنوى)	٢٠.٦٦٢	١١٨.٠٨	٤٥	المراجعة الداخلية	٦،٢ ٨،٧
		٧٠.٧٣	٤٧	المراجعة الخارجية	
		٩٧.٤٣	٣٤	الإدارة المالية	
		٩٧.١١	٥٣	محلل مالي	
		١٢٤	١٨	عضو هيئة تدريس	
			١٩٧	الإجمالي	

يتضح من الجدول رقم (٦/٤) السابق أن مستوى المعنوية (٠.٠٠١) وهو أقل من ٠.٠٥، مما يدل على وجود إختلاف في الآراء بين مجموعات عينة الدراسة الخمس، حول تأثير إستقلالية أعضاء لجنة المراجعة على أداء لجنة المراجعة، وبناءً على نتائج تحليل إختبار كروسكال ويلز، "توجد إختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول تأثير إستقلالية أعضاء لجنة المراجعة على أداء لجنة المراجعة".

حيث نجد أن المجموعة الخامسة (أعضاء هيئة التدريس) والمجموعة الأولى (المراجعين الداخليين) موافقين تماماً على أن لإستقلالية أعضاء لجنة المراجعة دور مؤثر جداً في أداء لجنة المراجعة، وعلى المنظمات المهنية العمل على الحفاظ على إستقلاليتهم وعدم فرض توصيات مجلس الإدارة عليهم، بمتوسط رتب (١٢٤) و (١١٨.٨) على التوالي. في حين نجد أن المجموعة الثانية (المراجعين الخارجيين) هي أقل متوسط رتب بلغ (٧٠.٧٣)، حيث وجد أن البعض منهم يؤكدون على أن لجنة المراجعة تقوم بتنفيذ توصيات مجلس الإدارة بإعتبارها جزء منه وتعمل تحت وصايته، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان الدور الواجب أن تقوم به لجان المراجعة. وأخيراً نجد المجموعتين الثالثة (الإدارة المالية) والرابعة (المحللين الماليين) تأتيان في الوسط بمتوسط رتب (٩٧.٤٣) و (٩٧.١١) على التوالي، ويرى أحد المحللين الماليين أنه يجب ضمان عدم تبعية لجنة المراجعة لمجلس الإدارة قدر المستطاع، حيث أنه إذا كان مجلس الإدارة به فساد فسوف يوجه أعضاء لجنة المراجعة تجاه ذلك ويقوم بتنفيذ توجهاته.

ومما سبق من نتائج، يخلص الباحث إلى أنه بالرغم من إختلاف آراء عينة الدراسة إلا أن أغلبهم يؤيدون وجود تأثير معنوي إيجابي لإستقلالية أعضاء لجنة المراجعة على أداء لجنة المراجعة، ومن ثم فإن الفرض الفرعى الأول ف ١١ فرض العدم قد تم رفضه وقبول الفرض البديل القائل "يوجد تأثير لإستقلالية أعضاء لجنة المراجعة على أداء لجنة المراجعة".

نتائج إختبار الفرض الفرعى ف ٢١:

أولاً: نتائج تحليل الإحصاء الوصفي:

قام الباحث بإجراء تحليل الإحصاء الوصفي لعبارات الفرض الفرعى ف ٢١، ويوضح الجدول رقم (٧/٤) التالى المتوسط الحسابى، والإنحراف المعيارى، ومعامل الإختلاف لعبارات الفرض الفرعى ف ٢١.

جدول رقم (٧/٤) المتوسط الحسابى والإنحراف المعيارى ومعامل الإختلاف
لعبارات الفرض الفرعى ف ٢١

م	العبارة	المتوسط الحسابى	الإنحراف المعيارى	معامل الإختلاف %
٣	تتمثل الفعالية والجودة التى يجب أن تتميز بها لجنة المراجعة فى الخبرة المالية والمحاسبية.	٤.٧٢	٠.٤٨٥	١٠.٣%
٩	تتأثر فعالية أداء لجنة المراجعة بوجود خبير مالى ومحاسبى ضمن أعضائها، على أن يمتلك باقى الأعضاء المعرفة المالية.	٤.٢٩	٠.٧٣٠	١٧%
١٠	تمتع أعضاء لجنة المراجعة بالخبرة المهنية والعملية والمالية يساعدها فى القيام بدورها بفعالية.	٤.٥٠	٠.٦١١	١٣.٦%
	المتوسط المرجح (العام)	٤.٥٠	٠.٣٨٩	٨.٦%

بتحليل نتائج الجدول رقم (٧/٤) السابق يتضح ما يلى:

أن الإتجاه العام للمستقصى منهم تجاه العبارات السابقة هو إتجاه إيجابى حيث أنه يتجه نحو الموافقة تماماً، فقد بلغ المتوسط الحسابى للعبارة الثالثة ٤.٧٢، وهذا يدل على أن فعالية وجودة لجنة المراجعة تتوقف على الخبرة المالية والمحاسبية بشكل أساسى، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة، كما يلاحظ أن الإنحراف المعيارى لهذه العبارة بلغ ٠.٤٨٥ وهو أقل من الواحد الصحيح، وذلك يدل على إنخفاض التشتت فى إجابات أفراد العينة لهذه العبارة.

أما العبارة التاسعة فقد بلغ المتوسط الحسابى لها ٤.٢٩، وهذا يدل على أن فعالية أداء لجان المراجعة تتأثر بوجود خبير مالى ومحاسبى ضمن أعضائها ويمتلك باقى الأعضاء المعرفة المالية،

وذلك من وجهة نظر أفراد العينة، كما يلاحظ أن الانحراف المعياري لهذه العبارة بلغ ٠.٧٣٠ وهو أقل من الواحد الصحيح، وذلك يدل على إنخفاض التشتت في إجابات أفراد العينة لهذه العبارة. أما العبارة العاشرة فقد بلغ المتوسط الحسابي لها ٤.٥٠، وهذا يدل على أن تمتع أعضاء لجنة المراجعة بالخبرة المهنية والعملية والمالية يساعدها في القيام بدورها بفعالية، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة، كما يلاحظ أن الانحراف المعياري لهذه العبارة بلغ ٠.٦١١ وهو أقل من الواحد الصحيح، وذلك يدل على إنخفاض التشتت في إجابات أفراد العينة لهذه العبارة.

ونتيجة للمقابلات الشخصية التي أجراها الباحث مع بعض أفراد العينة، فقد أوضح أحد المدراء في إحدى الشركات، أن وجود الخبير المالي والمحاسبي بلجنة المراجعة يُسهل من عمل اللجنة كثيراً من حيث أعمال مراجعة التقارير والقوائم المالية مع المراجعة الداخلية وأيضاً الخارجية، وكنتيجة لذلك التحليل فإن المتوسط المرجح (العام) لعبارات الفرض الفرعي ف٢١ قد بلغ ٤.٥٠، بما يشير إلى أن الخبرة المالية والمحاسبية لأحد أعضاء لجنة المراجعة لها تأثير معنوي إيجابي مرتفع على أداء لجنة المراجعة، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة، كما يلاحظ أن الانحراف المعياري للعبارات قد بلغ ٠.٣٨٩ وهي أقل من الواحد الصحيح، وذلك يدل على إنخفاض تشتت إجابات أفراد العينة لهذه العبارات.

ثانياً: نتائج اختبار كروسكال - ويلز Kruskal - Wallis لقياس إختلاف آراء عينة الدراسة:

يوضح الجدول رقم (٨/٤) التالي مدى وجود إختلاف بين آراء عينة الدراسة حول مدى تأثير الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة على أداء اللجنة.

جدول رقم (٨/٤) مدى وجود إختلاف بين آراء عينة الدراسة حول مدى تأثير الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة على أداء اللجنة

العبارات	عينة الدراسة	N	متوسط الرتب Mean Rank	Chi-Square	المعنوية Sig.
٩، ٣ ١٠	المراجعة الداخلية	٤٥	١١١.٦٢	٨.٢٨٢	٠.٠٨٢ (غير معنوي)
	المراجعة الخارجية	٤٧	٩٦.٦٧		
	الإدارة المالية	٣٤	٨٣.٧٦		
	محلل مالي	٥٣	٩١.٦٤		
	عضو هيئة تدريس	١٨	١١١.٨١		
الإجمالي		١٩٧			

يتضح من الجدول رقم (٨/٤) السابق أن مستوى المعنوية (٠.٠٨٢) وهو أكبر من ٠.٠٥، مما يدل على عدم وجود إختلاف فى الآراء بين مجموعات عينة الدراسة الخمس، حول تأثير الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة على أداء لجنة المراجعة، وبناءً على نتائج تحليل إختبار كروسكال ويلز، "لا توجد إختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول تأثير الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة على أداء لجنة المراجعة".

ومما سبق من نتائج تحليل الإحصاء الوصفى وعدم وجود إختلاف بين آراء مجموعات العينة وفقاً لإختبار كروسكال ويلز، يخلص الباحث إلى أن الفرض الفرعى الثانى ف ٢١ فرض العدم قد تم رفضه وقبول الفرض البديل والقائل "يوجد تأثير للخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة على أداء لجنة المراجعة" وأن هذا التأثير معنوى إيجابى مرتفع.

نتائج إختبار الفرض الفرعى ف ٣١:

أولاً: نتائج تحليل إحصاء الوصفى:

قام الباحث بإجراء تحليل الإحصاء الوصفى لعبارات الفرض الفرعى ف ٣١، ويوضح الجدول رقم (٩/٤) التالى المتوسط الحسابى، والانحراف المعيارى، ومعامل الإختلاف لعبارات الفرض الفرعى ف ٣١.

جدول رقم (٩/٤) المتوسط الحسابى والانحراف المعيارى ومعامل الإختلاف

لعبارات الفرض الفرعى ف ٣١

م	العبارة	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	معامل الإختلاف %
٤	تتمثل الفعالية والجودة التى يجب أن تتميز بها لجنة المراجعة فى دورية إجتماعات اللجنة.	٤.٤١	٠.٦٩١	١٥.٧%
١١	تتأثر فعالية أداء لجنة المراجعة بعدد مرات الإجتماع، وحضور أغلبية الأعضاء.	٣.٦١	٠.٨٧٢	٢٤.٢%
١٢	تكرار عقد إجتماعات لجنة المراجعة يعتبر مؤشراً لإعتماد مجلس الإدارة عليها وزيادة مستوى أدائها.	٣.٢٤	٠.٩٧٠	٢٩.٩%
١٣	يمكن أخذ عدد مرات الإجتماع كمييار أو مقياس لنشاط وفعالية لجان المراجعة.	٢.٩٨	٠.٩١٥	٣٠.٧%
	المتوسط المرجح (العام)	٣.٥٦	٠.٥٩١	١٦.٦%

بتحليل نتائج الجدول رقم (٩/٤) السابق يتضح ما يلي:

أن الإتجاه العام للمستقصى منهم تجاه العبارات السابقة هو إتجاه إيجابى حيث يتراوح بين الموافقة والحياد، فقد بلغ المتوسط الحسابى للعبارة الرابعة ٤.٤١، وهذا يدل على أن دورية إجتماعات أعضاء لجنة المراجعة يؤدي إلى زيادة فعالية وجودة أداء لجنة المراجعة، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة، كما يلاحظ أن الإنحراف المعياري لهذه العبارة بلغ ٠.٦٩١ وهو أقل من الواحد الصحيح، وذلك يدل على إنخفاض التشتت فى إجابات العينة لهذه العبارة.

أما العبارة الحادية عشر فقد بلغ المتوسط الحسابى لها ٣.٦١، وهذا يدل على أن فعالية أداء لجنة المراجعة تتأثر بعدد مرات الإجتماع وحضور أغلبية الأعضاء، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة، كما يلاحظ أن الإنحراف المعياري لهذه العبارة بلغ ٠.٨٧٢ وهو أقل من الواحد الصحيح، وذلك يدل على إنخفاض التشتت فى إجابات أفراد العينة لهذه العبارة.

أما العبارة الثانية عشر فقد بلغ المتوسط الحسابى لها ٣.٢٤، وهذا يدل على أن تكرار عقد إجتماعات أعضاء لجنة المراجعة قد يعتبر مؤشراً لإعتماد مجلس الإدارة عليها وزيادة مستوى أدائها، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة، كما يلاحظ أن الإنحراف المعياري لهذه العبارة بلغ ٠.٩٧٠ وهو أقل من الواحد الصحيح، وذلك يدل على إنخفاض التشتت فى إجابات أفراد العينة لهذه العبارة.

أما العبارة الثالثة عشر فقد بلغ المتوسط الحسابى لها ٢.٩٨، وهذا يدل على أن عدد مرات إجتماع أعضاء لجنة المراجعة قد لا يعتبر معياراً أو مقياس على نشاط وفعالية أداء لجنة المراجعة، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة، كما يلاحظ أن الإنحراف المعياري لهذه العبارة بلغ ٠.٩١٥ وهو أقل من الواحد الصحيح، وذلك يدل على إنخفاض التشتت فى إجابات أفراد العينة لهذه العبارة.

ونتيجة للمقابلات الشخصية التى قام بها الباحث مع بعض أفراد العينة، فقد أتفق ستة من مراقبى الحسابات وأحد أعضاء هيئة التدريس بإحدى كليات التجارة، أن إجتماعات لجنة المراجعة المتكررة ليس معياراً على إعتماد الإدارة عليها أو دليل على نشاط تلك اللجان، وكنتيجة لذلك التحليل فإن المتوسط المرجح (العام) لعبارات الفرض الفرعى ف ٣١ قد بلغ ٣.٥٦، بما يشير إلى أن دورية إجتماعات أعضاء لجنة المراجعة له تأثير معنوى إيجابى محدود على أداء لجنة المراجعة، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة، كما يلاحظ أن الإنحراف المعياري للعبارات بلغ ٠.٥٩١ وهى أقل من الواحد الصحيح، وذلك يدل على إنخفاض التشتت فى إجابات أفراد العينة لهذه العبارات.

ثانياً: نتائج إختبار كروسكال - ويلز Kruskal - Wallis لقياس إختلاف آراء عينة الدراسة:

يوضح الجدول رقم (١٠/٤) التالى مدى وجود إختلاف بين آراء عينة الدراسة حول مدى تأثير دورية إجتماعات أعضاء لجنة المراجعة على أداء اللجنة.

جدول رقم (١٠/٤) مدى وجود إختلاف بين آراء عينة الدراسة حول مدى تأثير دورية

إجتماعات أعضاء لجنة المراجعة على أداء اللجنة

المعنوية Sig.	Chi-Square	متوسط الرتب Mean Rank	N	عينة الدراسة	العبارات
٠.١٦٣ (غير معنوى)	٦.٥٢٦	١٠٠.٥٨	٤٥	المراجعة الداخلية	١١، ٤ ١٣، ١٢
		١٠٦.١٢	٤٧	المراجعة الخارجية	
		٨٣.٤٣	٣٤	الإدارة المالية	
		٩٢.٦١	٥٣	محلل مالى	
		١١٩.٩٤	١٨	عضو هيئة تدريس	
			١٩٧	الإجمالى	

يتضح من الجدول رقم (١٠/٤) السابق أن مستوى المعنوية (٠.١٦٣) وهو أكبر من ٠.٠٥، مما يدل على عدم وجود إختلاف فى الآراء بين مجموعات عينة الدراسة الخمس، حول تأثير دورية إجتماعات أعضاء لجنة المراجعة على أداء لجنة المراجعة، وبناءً على نتائج تحليل إختبار كروسكال ويلز "لا توجد إختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول تأثير دورية إجتماعات أعضاء لجنة المراجعة على أداء لجنة المراجعة".

ومما سبق من نتائج تحليل الإحصاء الوصفى وعدم وجود إختلاف بين آراء مجموعات العينة وفقاً لإختبار كروسكال ويلز، يخلص الباحث إلى أن الفرض الفرعى الثالث ف ٣١ فرض العدم قد تم رفضه وقبول الفرض البديل القائل "يوجد تأثير لعدد مرات إجتماع أعضاء لجنة المراجعة على أداء لجنة المراجعة" وأن هذا التأثير معنوى إيجابى محدود.

نتائج إختبار الفرض الفرعى ف ٤١:

أولاً: نتائج تحليل الإحصاء الوصفى:

قام الباحث بإجراء تحليل الإحصاء الوصفى لعبارات الفرض الفرعى ف ٤١، ويوضح الجدول رقم (١١/٤) التالى المتوسط الحسابى، والانحراف المعياري، ومعامل الإختلاف لعبارات الفرض الفرعى ف ٤١.

جدول رقم (١١/٤) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف

لعبارة الفرض الفرعي ف١٤

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %
٥	تتمثل الفعالية والجودة التي يجب أن تتميز بها لجنة المراجعة في تناسب حجم اللجنة مع حجم الشركة وأنشطتها.	٤.٤٢	٠.٧١٤	١٦.٢%
١٤	تتأثر فعالية أداء لجنة المراجعة بحجم لجنة المراجعة.	٣.١٨	٠.٨٧٩	٢٧.٦%
١٥	يجب أن يتناسب حجم لجنة المراجعة مع حجم الشركة وأنشطتها والمهام الموكلة بها، بحيث لا يقل عدد أعضائها عن ٣ أعضاء ولا يزيد عن ٧ أعضاء.	٣.٩٨	٠.٧٩٨	٢٠%
١٦	كبر حجم لجنة المراجعة يوفر الوقت والجهد للتأكد من دقة المعلومات المفصح عنها في القوائم والتقارير المالية، وبالتالي زيادة جودة تلك القوائم والتقارير.	٤.٠٨	٠.٩٤٤	٢٣.١%
	المتوسط المرجح (العام)	٣.٩٢	٠.٥٠٦	١٢.٩%

بتحليل نتائج الجدول رقم (١١/٤) السابق يتضح ما يلي:

أن الإتجاه العام للمستقصى منهم تجاه العبارات السابقة هو إتجاه إيجابي حيث يتراوح بين الموافقة والحياد، فقد بلغ المتوسط الحسابي للعبارة الخامسة ٤.٤٢، وهذا يدل على أن حجم لجنة المراجعة الذي يتلاءم مع حجم الشركة وأنشطتها يؤدي إلى زيادة فعالية وجودة أداء لجنة المراجعة، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة، كما يلاحظ أن الانحراف المعياري لهذه العبارة بلغ ٠.٧١٤ وهو أقل من الواحد الصحيح، وذلك يدل على إنخفاض التشتت في إجابات أفراد العينة لهذه العبارة.

أما العبارة الرابعة عشر فقد بلغ المتوسط الحسابي لها ٣.١٨، وهذا يدل على أن حجم لجنة المراجعة قد يؤثر على فعالية أداء لجنة المراجعة، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة، كما يلاحظ أن الانحراف المعياري لهذه العبارة بلغ ٠.٨٧٩ وهو أقل من الواحد الصحيح، وذلك يدل على إنخفاض التشتت في إجابات أفراد العينة لهذه العبارة.

أما العبارة الخامسة عشر فقد بلغ المتوسط الحسابي لها ٣.٩٨، وهذا يدل على أنه يجب أن يتناسب حجم لجنة المراجعة مع حجم الشركة وأنشطتها والمهام الموكلة لها ولا تقل عن ٣ أعضاء ولا تزيد عن ٧ أعضاء، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة، كما يلاحظ أن الانحراف المعياري لهذه العبارة بلغ ٠.٧٩٨ وهو أقل من الواحد الصحيح، وذلك يدل على إنخفاض تشتت إجابات أفراد العينة لهذه العبارة.

أما العبارة السادسة عشر فقد بلغ المتوسط الحسابي لها ٤.٠٨، وهذا يدل على أن لكبير حجم لجنة المراجعة دور في توفير الوقت والجهد ومن ثم زيادة جودة القوائم والتقارير المالية، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة، كما يلاحظ أن الإنحراف المعياري لهذه العبارة بلغ ٠.٩٤٤ وهو أقل من الواحد الصحيح، وذلك يدل على إنخفاض التشتت في إجابات أفراد العينة لهذه العبارة.

وكنتيجة لذلك التحليل فإن المتوسط المرجح (عام) لعبارات الفرض الفرعي ف١ بلغ ٣.٩٢، بما يشير إلى أن حجم لجنة المراجعة له تأثير معنوي إيجابي على أداء لجنة المراجعة، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة، كما يلاحظ أن الإنحراف المعياري للعبارات بلغ ٠.٥٠٦ وهي أقل من الواحد الصحيح، وذلك يدل على إنخفاض التشتت في إجابات أفراد العينة لهذه العبارة.

ثانياً: نتائج إختبار كروسكال - ويلز Kruskal - Wallis لقياس إختلاف آراء عينة الدراسة:

يوضح الجدول رقم (١٢/٤) التالي مدى وجود إختلاف بين آراء عينة الدراسة حول مدى تأثير حجم لجنة المراجعة على أداء اللجنة.

جدول رقم (١٢/٤) مدى وجود إختلاف بين آراء عينة الدراسة حول مدى تأثير

حجم لجنة المراجعة على أداء اللجنة

المعنوية Sig.	Chi-Square	متوسط الرتب Mean Rank	N	عينة الدراسة	العبارات
٠.٠٣٠ (معنوي)	١٠.٧٤٢	١١٢.٣٢	٤٥	المراجعة الداخلية	١٤، ٥ ١٦، ١٥
		٨٠.٨٨	٤٧	المراجعة الخارجية	
		١٠٠.٧٤	٣٤	الإدارة المالية	
		١٠٨.٦٢	٥٣	محلل مالي	
		٧٨.٥٣	١٨	عضو هيئة تدريس	
			١٩٧	الإجمالي	

يتضح من الجدول رقم (١٢/٤) السابق أن مستوى المعنوية (٠.٠٣٠) وهو أقل من ٠.٠٥، مما يدل على وجود إختلاف في الآراء بين مجموعات عينة الدراسة الخمس، حول تأثير حجم لجنة المراجعة على أداء لجنة المراجعة، وبناءً على نتائج تحليل إختبار كروسكال ويلز، "توجد إختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول تأثير حجم لجنة المراجعة على أداء لجنة المراجعة".

حيث يتضح إن المجموعة الأولى (المراجعين الداخليين) والمجموعة الرابعة (المحللين الماليين) موافقون على أن لحجم لجنة المراجعة دوراً في أداء لجنة المراجعة، من حيث أنها توفر الوقت والجهد عموماً في أعمال الرقابة والإشراف على إعداد القوائم والتقارير المالية ومناقشة أمور مهمة مثل التنبؤ بتحقيق الأرباح أو تقليص الخسائر، وبالتالي تعظيم أداء الشركات في المستقبل، بمتوسط رتب (١١٢.٣٢) و (١٠٨.٦٢) على التوالي. في حين نجد أن المجموعة الثانية (المراجعين الخارجيين) والمجموعة الخامسة (أعضاء هيئة التدريس) هم أقل متوسطات رتب حيث بلغت (٨٠.٨٨) و (٧٨.٥٣) على التوالي. فقد أشار بعض أفراد العينة إلى أن كبر حجم لجنة المراجعة ليس دليلاً على فعالية أداء لجنة المراجعة، فوجود خبير مالي ومحاسبي في اللجنة أفضل من وجود العديد من الأعضاء ذوي الخبرات المحدودة، بينما يرى أفراد آخرون من عينة الدراسة أن كبر حجم اللجنة يكبد الشركة تكاليف كثيرة، فضلاً على أنه قد يؤدي كبر حجم اللجنة إلى تعطيلها عن أداء دورها في المتابعة والإشراف على أعمال الشركة.

وتأسيساً على ما سبق من نتائج، يخلص الباحث إلى أنه بالرغم من إختلاف آراء عينة الدراسة إلا أن أغلبهم يؤيدون أن حجم لجنة المراجعة له تأثير معنوي إيجابي على أداء لجنة المراجعة، ومن ثم فإن الفرض الفرعي الرابع ف٤١ فرض العدم قد تم رفضه وقبول الفرض البديل القائل "يوجد تأثير لحجم لجنة المراجعة على أداء لجنة المراجعة".

٢/٢/٢/٤ نتائج اختبار الفرض الرئيس الثاني:

"لا يوجد تأثير معنوي لأداء لجان المراجعة وخصائصها في الحد من التعثر المالي للشركات التي تتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية".

نتائج اختبار الفرض الرئيس الثاني:

أولاً: نتائج تحليل الإحصاء الوصفي:

قام الباحث بإجراء تحليل الإحصاء الوصفي لعبارات الفرض الرئيس الثاني، ويوضح الجدول رقم (١٣/٤) التالي المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ومعامل الإختلاف لعبارات هذا الفرض.

جدول رقم (١٣/٤) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف
لعبارة الفرض الرئيس الثاني

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %
١٩	تضمنين متغيرات الحوكمة ومنها درجة الإعتمادية وقوة أو ضعف لجان المراجعة بنماذج التنبؤ بالتعثر المالي يعطى لأصحاب المصالح رؤية أوسع وإشارات تحذيرية مبكرة عن احتمال تعرض الشركات للتعثر المالي.	٤.٠٩	٠.٨٢٥	٢٠.٢%
٢٠	يُعتبر التنبؤ بالتعثر المالي للشركة من مهام لجنة المراجعة الفعالة.	٣.٦١	٠.٩٢٨	٢٥.٧%
٢٥	يمكن الإعتماد على تقرير لجنة المراجعة فى تقييم مدى مقدرة إدارة الشركة على معالجة التعثر المالي.	٣.٨٩	٠.٧٨١	٢٠.١%
٢٦	زيادة فعالية أداء لجان المراجعة يؤدي إلى زيادة المعلومات المفصح عنها فى القوائم والتقارير المالية، الأمر الذى يساعد فى التنبؤ بالتعثر المالي للشركات.	٤.١٦	٠.٧٠٣	١٦.٩%
٢٧	يساعد وجود لجان المراجعة فى تحول الشركات نحو مفهوم إدارة المخاطر، بما يقلل من مخاطر التعثر المالي إلى أدنى حد ممكن.	٣.٩٤	٠.٧٧٤	١٩.٦%
	المتوسط المرجح (العام)	٣.٩٤	٠.٤٧١	١٢%

بتحليل نتائج الجدول رقم (١٣/٤) السابق يتضح ما يلي:

إن الإتجاه العام للمستقصى منهم تجاه العبارات السابقة هو إتجاه إيجابى نحو الموافقة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للعبارة التاسعة عشر ٤.٠٩، وهذا يدل على أن تضمنين متغيرات الحوكمة ومنها درجة الإعتمادية وقوة أو ضعف لجان المراجعة بنماذج التنبؤ بالتعثر المالي يعطى لأصحاب المصالح رؤية أوسع وإشارات تحذيرية مبكرة عن احتمال تعرض الشركات للتعثر المالي، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة. كما يلاحظ أن الانحراف المعياري لهذه العبارة بلغ ٠.٨٢٥ وهو أقل من الواحد الصحيح، وذلك يدل على إنخفاض التشتت فى إجابات أفراد العينة لهذه العبارة.

أما العبارة العشرون فقد بلغ المتوسط الحسابي لها ٣.٦١، وهذا يدل على أنه يتعين على لجان المراجعة التنبؤ بتعثر الشركات التي يعملون بها، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة، كما يلاحظ أن الانحراف المعياري لهذه العبارة بلغ ٠.٩٢٨ وهو أقل من الواحد الصحيح، وذلك يدل على إنخفاض التشتت فى إجابات أفراد العينة لهذه العبارة.

أما العبارة الخامسة والعشرون فقد بلغ المتوسط الحسابي لها ٣.٨٩، وهذا يدل على أنه يمكن الإعتماد على تقرير لجنة المراجعة فى تقييم مدى مقدرة إدارة الشركة على معالجة التعثر المالي،

وذلك من وجهة نظر أفراد العينة، كما يلاحظ أن الانحراف المعياري لهذه العبارة بلغ ٠.٧٨١ وهو أقل من الواحد الصحيح، وذلك يدل على انخفاض تشتت إجابات أفراد العينة لهذه العبارة.

أما بالنسبة للعبارة السادسة والعشرون فقد بلغ المتوسط الحسابي لها ٤.١٦، وهذا يدل على أن زيادة فعالية أداء لجان المراجعة يؤدي إلى زيادة المعلومات المفصح عنها في القوائم والتقارير المالية، الأمر الذي يساعد في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة، كما يلاحظ أن الانحراف المعياري لهذه العبارة بلغ ٠.٧٠٣ وهو أقل من الواحد الصحيح، وذلك يدل على انخفاض التشتت في إجابات أفراد العينة لهذه العبارة.

وفيما يتعلق بالعبارة السابعة والعشرون فقد بلغ المتوسط الحسابي لها ٣.٩٤، وهذا يدل على أن وجود لجان المراجعة يساعد في تحول الشركات نحو مفهوم إدارة المخاطر، بما يقلل من مخاطر التعثر المالي إلى أدنى حد ممكن، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة، كما يلاحظ أن الانحراف المعياري لهذه العبارة بلغ ٠.٧٧٤ وهو أقل من الواحد الصحيح، وذلك يدل على انخفاض التشتت في إجابات أفراد العينة لهذه العبارة.

وكنتيجة لذلك التحليل فإن المتوسط المرجح (عام) لعبارات الفرض الرئيس الثاني بلغ ٣.٩٤، بما يشير إلى أن أداء لجنة المراجعة له تأثير معنوي إيجابي في الحد من التعثر المالي للشركات التي تتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة، كما يلاحظ أن الانحراف المعياري للعبارات بلغ ٠.٤٧١ وهي أقل من الواحد الصحيح، وذلك يدل على انخفاض التشتت في إجابات أفراد العينة لهذه العبارات.

ثانياً: نتائج إختبار كروسكال - ويلز Kruskal - Wallis لقياس إختلاف آراء عينة الدراسة:

يوضح الجدول رقم (١٤/٤) التالي مدى وجود إختلاف بين آراء عينة الدراسة حول مدى تأثير أداء لجنة المراجعة في الحد من التعثر المالي.

جدول رقم (١٤/٤) مدى وجود إختلاف بين آراء عينة الدراسة حول مدى تأثير أداء

لجنة المراجعة في الحد من التعثر المالي

المعنوية Sig.	Chi-Square	متوسط الرتب Mean Rank	N	عينة الدراسة	العبارات
٠.٠٠٧ (معنوي)	١٤.١٠٢	١٢٣.٥٨	٤٥	المراجعة الداخلية	٢٠، ١٩ ٢٦، ٢٥ ٢٧
		٩٨.٧٦	٤٧	المراجعة الخارجية	
		٩٠.٥٦	٣٤	الإدارة المالية	
		٨٢.٦٢	٥٣	محلل مالي	
		٩٥.٥٣	١٨	عضو هيئة تدريس	
			١٩٧	الإجمالي	

يتضح من الجدول رقم (١٤/٤) السابق أن مستوى المعنوية قد بلغ (٠.٠٠٧) وهو أقل من ٠.٠٥، مما يدل على وجود إختلاف فى الآراء بين مجموعات عينة الدراسة الخمس، حول تأثير أداء لجنة المراجعة فى الحد من التعثر المالى، وبناءً على نتائج تحليل إختبار كروسكال ويلز، "توجد إختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول تأثير أداء لجنة المراجعة فى الحد من التعثر المالى".

حيث نجد أن المجموعة الأولى (المراجعين الداخليين) لديهم توقعات مرتفعة تجاه وجود تأثير للجنة المراجعة فى الحد من التعثر المالى، بمتوسط رتب (١٢٣.٥٨) حيث يروا أن أعضاء لجنة المراجعة لديهم من القدرات أو الإمكانيات التى تجعلهم قادرين على مواجهة مشاكل التعثر وحلها. فى حين نجد المجموعة الرابعة (المحللين الماليين) لديهم توقعات متدنية تجاه تأثير اللجنة المراجعة فى الحد من التعثر المالى للشركات، بمتوسط رتب (٨٢.٦٢) فى حين نجد آراء باقى المجموعات الثلاث متقاربة.

وبناء على ما سبق من نتائج، يخلص الباحث إلى أنه بالرغم من إختلاف آراء عينة الدراسة إلا أن غالبيتهم يرون أن أداء لجنة المراجعة له تأثير معنوى إيجابى فى الحد من التعثر المالى للشركات، ومن ثم فإن فرض العدم للفرض الرئيس الثانى قد تم رفضه وقبول الفرض البديل القائل "يوجد تأثير معنوى لأداء لجان المراجعة وخصائصها فى الحد من التعثر المالى للشركات التى تتداول أسهمها فى سوق الأوراق المالية المصرية".

ولمزيد من إلقاء الضوء على لجان المراجعة وبيان هل لخصائصها الأربعة دور فى الحد من التعثر المالى، صمم الباحث مجموعة من العبارات التى تركز على هذه الخصائص وبيان دورها فى ذلك، وهذا ما يعرضه الجدول رقم (١٥/٤) التالى الذى يبين المتوسط الحسابى، والإنحراف المعيارى، ومعامل الإختلاف لتلك الخصائص:

جدول رقم (١٥/٤) المتوسط الحسابى والإنحراف المعيارى ومعامل الإختلاف لخصائص

لجان المراجعة ودورها فى الحد من التعثر المالى

م	العبارة	المتوسط الحسابى	الإنحراف المعيارى	معامل الإختلاف %
٢١	تُعد لجان المراجعة ذات الإستقلالية الكاملة أكثر قدرة على مواجهة والحد من التعثر المالى عن تلك اللجان ذات الإستقلال الجزئى.	٤.٢٩	٠.٧٣٧	١٧.٢%
٢٢	يكون لوجود عضو أو أكثر بلجنة المراجعة ممن لديهم خبرة مالية ومحاسبية دور مؤثر فى الحد من التعثر المالى للشركة.	٣.٩٨	٠.٨٣٩	٢١.١%

٢٣	يكون لتكرار عقد إجتماعات أعضاء لجنة المراجعة مع حضور أغلبية الأعضاء دور في الحد من تعثر الشركة مالياً.	٣.٤١	٠.٨٩٥	%٢٥.٨
٢٤	كبر حجم لجنة المراجعة له تأثير على إنخفاض التعثر المالي للشركة، والعكس صحيح.	٣.٠٦	٠.٨٧٣	%٢٨.٥
المتوسط المرجح (العام)				
		٣.٧٠	٠.٥٩٦	%١٦.١

بتحليل نتائج الجدول رقم (١٥/٤) السابق يتضح ما يلي:

أن الإتجاه العام للمستقصى منهم تجاه العبارات السابقة هو إتجاه إيجابي نحو الموافقة، فيما عدا العبارة الرابعة والعشرون فإنها تتجه إلى الحياد، من هنا نجد أن المستقصى منهم يروا أن لكل من خاصيتي الإستقلالية والخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة دور فعال في الحد من التعثر المالي بمتوسط (٤.٢٩) و (٣.٩٨) على التوالي، وتأتي خاصية دورية إجتماعات أعضاء لجنة المراجعة في مرتبة أقل من ذلك بمتوسط (٣.٤١)، في حين يروا أن خاصية حجم لجنة المراجعة قد تؤثر في الحد من التعثر المالي بمتوسط حسابي (٣.٠٦).

ثانياً: نتائج إختبار كروسكال - ويلز Kruskal - Wallis لقياس إختلاف آراء عينة الدراسة:

يوضح الجدول رقم (١٦/٤) التالي مدى وجود إختلاف بين آراء عينة الدراسة حول مدى تأثير خصائص لجنة المراجعة في الحد من التعثر المالي.

جدول رقم (١٦/٤) مدى وجود إختلاف بين آراء عينة الدراسة حول مدى تأثير خصائص

لجنة المراجعة في الحد من التعثر المالي

المعنوية Sig.	Chi-Square	متوسط الرتب Mean Rank	N	عينة الدراسة	العبارات
٠.١٧٩ (غير معنوي)	٦.٢٨٠	١١٤.٢٠	٤٥	المراجعة الداخلية	٢٢، ٢١ ٢٤، ٢٣
		٨٨.٣٧	٤٧	المراجعة الخارجية	
		٩١.١٢	٣٤	الإدارة المالية	
		٩٥.١٧	٥٣	محلل مالي	
		١٠٧.٤٧	١٨	عضو هيئة تدريس	
			١٩٧	الإجمالي	

يتضح من الجدول رقم (١٦/٤) السابق أن مستوى المعنوية بلغ (٠.١٧٩) وهو أكبر من ٠.٠٥، مما يدل على عدم وجود إختلاف في الآراء بين مجموعات عينة الدراسة الخمس، حول تأثير خصائص لجنة المراجعة في الحد من التعثر المالي للشركات، وبناءً على نتائج تحليل إختبار

كروسكال ويلز، "لا توجد إختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول تأثير خصائص لجنة المراجعة في الحد من التعثر المالي للشركات".

وتأسيساً على ما سبق من نتائج، يخلص الباحث بأن لخصائص لجنة المراجعة تأثير معنوي إيجابي في الحد من التعثر المالي للشركات، وخاصة خاصيتي الإستقلالية والخبرة المالية والمحاسبية.

٣/٢/٢/٤ نتائج إختبار الفرض الرئيس الثالث:

"لا يوجد تأثير معنوي لأداء لجان المراجعة وخصائصها على تحسين أداء أسهم الشركات التي تتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية".

نتائج إختبار الفرض الرئيس الثالث:

أولاً: نتائج تحليل الإحصاء الوصفي:

قام الباحث بإجراء تحليل الإحصاء الوصفي لعبارات الفرض الرئيس الثالث، ويوضح الجدول رقم (١٧/٤) التالي المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ومعامل الإختلاف لعبارات هذا الفرض.

جدول رقم (١٧/٤) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الإختلاف

لعبارات الفرض الرئيس الثالث

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الإختلاف %
٢٩	تتوقف ثقة المجتمع المالي في القوائم والتقارير المالية على فعالية أداء لجنة المراجعة.	٣.٨٥	٠.٩٠٨	٢٣.٦%
٣٠	الشركات التي يتضمن هيكلها التنظيمية لجان مراجعة ذات خصائص فعالة تكون أسهمها أكثر تداولاً بالبورصة.	٣.٨٣	٠.٩٦٩	٢٥.٣%
٣١	تهدف الشركات لكسب ثقة المستثمرين وذلك من خلال الإفصاح عن معلومات تفصيلية في القوائم والتقارير المالية ومنها تقرير لجنة المراجعة.	٤.٣٠	٠.٧٥٤	١٧.٥%
٣٢	يُعتبر تقرير لجنة المراجعة أداة رئيسية يعتمد عليها المستثمر في تقييم أداء الشركات بالبورصة، بما يؤثر على حركة تداول الأسهم.	٣.٩٤	٠.٩٤٣	٢٣.٩%
٣٧	يؤثر ضعف أداء لجان المراجعة في الشركات تأثيراً سلبياً على أداء الأسهم ومن ثم ضعف كفاءة سوق الأوراق المالية.	٤.٠١	٠.٨٧٨	٢١.٩%

٣٨	يرجع نجاح دور لجنة المراجعة إلى وجود بيئة ملائمة تعمل بها مثل دعم مجلس الإدارة لها ومن ثم قناعة حاملي الأسهم بهذا الدور.	٤.٤٤	٠.٧١٦	%١٦.١
المتوسط المرجح (العام)				
		٤.٠٦	٠.٥٦٣	%١٣.٩

بتحليل نتائج الجدول رقم (١٧/٤) السابق يتضح ما يلي:

أن الإتجاه العام للمستقصى منهم تجاه العبارات السابقة هو إتجاه إيجابي نحو الموافقة والموافقة تماماً، حيث بلغ المتوسط الحسابي للعبارة التاسعة والعشرون ٣.٨٥، وهذا يدل على أن ثقة المجتمع المالي فى القوائم والتقارير المالية يتوقف على فعالية أداء لجنة المراجعة، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة، كما يلاحظ أن الإنحراف المعياري لهذه العبارة قد بلغ ٠.٩٠٨ وهو أقل من الواحد الصحيح، وذلك يدل على إنخفاض التشتت فى إجابات أفراد العينة لهذه العبارة.

أما العبارة الثلاثون فقد بلغ المتوسط الحسابي لها ٣.٨٣، وهذا يدل على أن الشركات التى يتضمن هيكلها التنظيمية لجان مراجعة ذات خصائص فعالة تكون أسهمها أكثر تداولاً بسوق الأوراق المالية المصرية، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة، كما يلاحظ أن الإنحراف المعياري لهذه العبارة يبلغ ٠.٩٦٩ وهو أقل من الواحد الصحيح، وذلك يدل على إنخفاض التشتت فى إجابات أفراد العينة لهذه العبارة.

وبالنسبة للعبارة الحادية والثلاثون فقد بلغ المتوسط الحسابي لها ٤.٣٠، وهذا يدل على أن الشركات تقوم بالإفصاح عن معلومات تفصيلية فى القوائم والتقارير المالية ومنها تقرير لجنة المراجعة لكسب ثقة المستثمرين، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة، كما يلاحظ أن الإنحراف المعياري لهذه العبارة بلغ ٠.٧٥٤ وهو أقل من الواحد الصحيح، وذلك يدل على إنخفاض تشتت إجابات أفراد العينة لهذه العبارة.

أما العبارة الثانية والثلاثون فقد بلغ المتوسط الحسابي لها ٣.٩٤، وهذا يدل على أن المستثمر يعتبر تقرير لجنة المراجعة أداة رئيسية يعتمد عليها لتقييم أداء الشركات بسوق الأوراق المالية المصرية، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة، كما يلاحظ أن الإنحراف المعياري لهذه العبارة بلغ ٠.٩٤٣ وهو أقل من الواحد الصحيح، وذلك يدل على إنخفاض التشتت فى إجابات أفراد العينة لهذه العبارة.

أما فيما يتعلق بالعبارة السابعة والثلاثون فقد بلغ المتوسط الحسابي لها ٤.٠١، وهذا يدل على أن ضعف أداء لجان المراجعة فى الشركات يؤثر سلبياً على أداء الأسهم ومن ثم ضعف كفاءة سوق الأوراق المالية، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة، كما يلاحظ أن الإنحراف المعياري لهذه العبارة

بلغ ٠.٨٧٨ وهو أقل من الواحد الصحيح، وذلك يدل على إنخفاض التششتت فى إجابات أفراد العينة لهذه العبارة.

أما العبارة الثامنة والثلاثون فقد بلغ المتوسط الحسابى لها ٤.٤٤، وهذا يدل على أن نجاح دور لجنة المراجعة يرجع إلى وجود بيئة ملائمة تعمل بها مثل دعم مجلس الإدارة لها ومن ثم قناعة حاملى الأسهم بهذا الدور، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة، كما يُلاحظ أن الإنحراف المعياري لهذه العبارة بلغ ٠.٧١٦ وهو أقل من الواحد الصحيح، وذلك يدل على إنخفاض التششتت فى إجابات أفراد العينة لهذه العبارة.

وكنتيجة لذلك التحليل فإن المتوسط المرجح (عام) لعبارات الفرض الرئيس الثالث قد بلغ ٤.٠٦، بما يشير إلى أن أداء لجنة المراجعة له تأثير معنوى إيجابى فى تحسين أداء أسهم الشركات التى تتداول أسهمها فى سوق الأوراق المالية المصرية، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة، كما يلاحظ أن الإنحراف المعياري للعبارات بلغ ٠.٥٦٣ وهى أقل من الواحد الصحيح، وذلك يدل على إنخفاض التششتت فى إجابات أفراد العينة لهذه العبارات.

ثانياً: نتائج إختبار كروسكال - ويلز Kruskal - Wallis لقياس إختلاف آراء عينة الدراسة:

يوضح الجدول رقم (١٨/٤) التالى مدى وجود إختلاف بين آراء عينة الدراسة حول مدى تأثير أداء لجنة المراجعة على أداء الأسهم.

جدول رقم (١٨/٤) مدى وجود إختلاف بين آراء عينة الدراسة حول مدى تأثير أداء

لجنة المراجعة على أداء الأسهم

المعنوية Sig.	Chi-Square	متوسط الرتب Mean Rank	N	عينة الدراسة	العبارات
٠.٠٠١ (معنوى)	٩٦.٥٢٣	١٢٩.٢٨	٤٥	المراجعة الداخلية	٣٠، ٢٩ ٣٢، ٣١ ٣٨، ٣٧
		٤٠.٧٢	٤٧	المراجعة الخارجية	
		١٢٢.٤٤	٣٤	الإدارة المالية	
		١٢٤.٦٩	٥٣	محلل مالى	
		٤١.٩٤	١٨	عضو هيئة تدريس	
			١٩٧	الإجمالى	

يتضح من الجدول رقم (١٨/٤) السابق أن مستوى المعنوية (٠.٠٠١) وهو أقل من ٠.٠٥، مما يدل على وجود إختلاف فى الآراء بين مجموعات عينة الدراسة الخمس، حول تأثير أداء لجنة المراجعة على أداء الأسهم، وبناءً على نتائج تحليل إختبار كروسكال ويلز، يتم قبول الفرض البديل القائل "توجد إختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول تأثير أداء لجنة المراجعة على أداء الأسهم" ورفض فرض العدم.

حيث إنقسمت مجموعات عينة الدراسة إلى قسمين، القسم الأول شمل المجموعة الأولى (المراجعين الداخليين) والمجموعة الرابعة (المحللين الماليين) والمجموعة الثالثة (الإدارة المالية) بمتوسطات رتب عالية بلغت (١٢٩.٢٨) و (١٢٤.٦٩) و (١٢٢.٤٤) على الترتيب، حيث يرى أغلبهم أن للجنة المراجعة تأثير في تحسين أداء الأسهم بالشركات؛ بما لدى أعضائها من رؤى وتطلعات في تحسين الأداء المالي والأداء التشغيلي للشركات، الأمر الذي ينعكس على تعظيم أرباح تلك الشركات، بما يؤدي إلى إقبال المستثمرين على شراء أسهم تلك الشركات ومن ثم تحسين أداء أسهمها.

في حين يرى القسم الثاني من عينة الدراسة، والذي يشمل المجموعة الثانية (المراجعين الخارجيين) والمجموعة الخامسة (أعضاء هيئة التدريس) بمتوسطات رتب منخفضة بلغت (٤٠.٧٢) و (٤١.٩٤) على التوالي، حيث يرى معظمهم إن الذي يتحكم بسوق الأوراق المالية المصرية وأداء أسهم الكثير من الشركات الكبرى فيها رجال أعمال لديهم سيولة مالية ضخمة يوجهونها نحو عمليات مضاربة قد تؤدي إلى ارتفاعات أو إنخفاضات غير مبررة على الإطلاق، وليس لها أى علاقة من قريب أو بعيد بربحية الشركة أو أدائها المالي.

وتأسيساً على ما سبق من نتائج، يخلص الباحث إلى أنه بالرغم من إنقسام آراء عينة الدراسة إلا أن غالبيتهم يؤيدون أن أداء لجنة المراجعة له تأثير معنوي إيجابي في تحسين أداء أسهم الشركات، ومن ثم فإن فرض عدم للفرض الرئيس الثالث قد تم رفضه وقبول الفرض البديل القائل "يوجد تأثير معنوي لأداء لجان المراجعة وخصائصها على تحسين أداء أسهم الشركات التي يتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية".

ولمزيد من إلقاء الضوء على لجان المراجعة وبيان هل لخصائصها الأربعة دور في تحسين أداء الأسهم، صمم الباحث مجموعة من العبارات التي تركز على هذه الخصائص وبيان دورها في ذلك، وهذا ما يعرضه الجدول رقم (١٩/٤) التالي الذي يبين المتوسط الحسابي، والإنحراف المعياري، ومعامل الاختلاف لتلك الخصائص:

جدول رقم (١٩/٤) المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري ومعامل الاختلاف لخصائص لجان المراجعة ودورها في تحسين أداء الأسهم

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	معامل الاختلاف %
٣٣	يتأثر أداء أسهم الشركات بعدد الأعضاء المستقلين بلجنة المراجعة.	٣.٢٤	٠.٨٥١	٢٦.٣%

٣٤	إنضمام عضو أو أكثر للجنة المراجعة من ذوى الخبرة المالية والمحاسبية له تأثير على تحسين عوائد الأسهم.	٣.٨٨	٠.٨٦٠	%٢٢.٢
٣٥	يتأثر أداء أسهم الشركات إيجابياً بتكرار إجتماعات لجنة المراجعة.	٣.٢٤	٠.٨٧٦	%٢٧
٣٦	يؤثر حجم لجنة المراجعة على أداء أسهم الشركات المسجلة فى البورصة.	٣.١١	٠.٨٧١	%٢٨
المتوسط المرجح (العام)		٣.٣٧	٠.٥٨٩	%١٧.٥

بتحليل نتائج الجدول رقم (١٩/٤) السابق يتضح ما يلى:

أن الإتجاه العام للمستقصى منهم تجاه العبارات السابقة هو إتجاه غير إيجابى نحو الحياد؛ لأنه أقل من ٣.٤، فيما عدا العبارة الرابعة والثلاثون فإنها تتجه إلى الموافقة، من هنا نجد أن المستقصى منهم يروا أن لخاصية الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة دور فعال فى تحسين أداء الأسهم للشركات التى تتداول أسهمها فى سوق الأوراق المالية المصرية بمتوسط (٣.٨٨)، فى حين تأتى الخصائص الثلاث الأخرى وهى: إستقلالية أعضاء لجنة المراجعة ودورية إجتماعات أعضاء لجنة المراجعة وحجم لجنة المراجعة فى مرتبة أقل من ذلك بمتوسطات (٣.٢٤) و (٣.٢٤) و (٣.١١) على الترتيب، وهذا يدل على أن الخصائص الثلاث السابقة **قد تؤثر** فى تحسين أداء الأسهم للشركات، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة.

ثانياً: نتائج إختبار كروسكال - ويلز Kruskal - Wallis لقياس إختلاف آراء عينة الدراسة:

يوضح الجدول رقم (٢٠/٤) التالى مدى وجود إختلاف بين آراء عينة الدراسة حول مدى تأثير خصائص لجنة المراجعة على تحسين أداء الأسهم.

جدول رقم (٢٠/٤) مدى وجود إختلاف بين آراء عينة الدراسة حول مدى تأثير خصائص

لجنة المراجعة على تحسين أداء الأسهم

المعنوية Sig.	Chi-Square	متوسط الرتب Mean Rank	N	عينة الدراسة	العبارات
٠.٠٠١ (معنوى)	٣٧.٥٥٣	١٢٩.٥٥	٤٥	المراجعة الداخلية	٣٤، ٣٣ ٣٦، ٣٥
		٦٨.٣١	٤٧	المراجعة الخارجية	
		١١٣.٢٥	٣٤	الإدارة المالية	
		١٠٠.٢٠	٥٣	محلل مالى	
		٦١.٧٥	١٨	عضو هيئة تدريس	
			١٩٧	الإجمالى	

يتضح من الجدول رقم (٢٠/٤) السابق أن مستوى المعنوية (٠.٠٠١) وهو أقل من ٠.٠٥، مما يدل على وجود إختلاف فى الآراء بين مجموعات عينة الدراسة الخمس، حول تأثير خصائص لجنة المراجعة على تحسين أداء أسهم الشركات، وبناءً على نتائج تحليل إختبار كروسكال ويلز، يتم قبول الفرض البديل القائل "توجد إختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول تأثير خصائص لجنة المراجعة على تحسين أداء الأسهم" ورفض فرض العدم.

حيث إنقسمت مجموعات عينة الدراسة إلى قسمين، وقد شمل القسم الأول المجموعة الأولى (المراجعين الداخليين) والمجموعة الثالثة (الإدارة المالية) والمجموعة الرابعة (المحللين الماليين) بمتوسطات رتب عالية بلغت (١٢٩.٥٥) و (١١٣.٢٥) و (١٠٠.٢٠) على الترتيب، حيث يرى أغلبهم أن خصائص لجنة المراجعة لها تأثير فى تحسين أداء الأسهم بالشركات، وبالتحديد خاصية الخبرة المالية والمحاسبية. فى حين يرى القسم الثانى، والذي يشمل المجموعة الثانية (المراجعين الخارجيين) والمجموعة الخامسة (أعضاء هيئة التدريس) بمتوسطات رتب منخفضة بلغت (٦٨.٣١) و (٦١.٧٥) على التوالي، حيث يرى معظمهم أن سوق الأوراق المالية المصرية ليست على درجة عالية من الشفافية والكفاءة فى الفترة السابقة والحالية نظراً للأحداث التى تمر بها الآن، وبالتالي لن تؤدي آليات الحوكمة ومنها لجان المراجعة وخصائصها الفعالة إلى أية تحسينات فى أداء أسهم الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية المصرية، كما أن لجان المراجعة لا تحظى بالتطبيق الأمثل فى معظم الشركات.

بناءً على ما سبق من نتائج، يخلص الباحث إلى أنه بالرغم من إنقسام آراء عينة الدراسة إلا أن غالبيتهم يؤيدون أن لخصائص لجنة المراجعة تأثيراً معنوياً إيجابياً فى تحسين أداء أسهم الشركات، وقد أجمعوا على أن خاصية الخبرة المالية والمحاسبية لها التأثير القوى على أداء أسهم الشركات.

٣/٢/٤ نتائج الدراسة الميدانية.

يمكن للباحث أن يخلص من هذه الدراسة الميدانية إلى رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل مع إتفاق آراء مجموعات عينة الدراسة، وذلك بالنسبة للفروض التالية:

١. الفرض الفرعى الثانى ف٢١ من الفرض الرئيس الأول، والذي ينص على "يوجد تأثير للخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة على أداء لجنة المراجعة" وهذا التأثير معنوى إيجابى مرتفع.

٢. الفرض الفرعى الثالث ف٣١ من الفرض الرئيس الأول، والذي ينص على "يوجد تأثير لعدد مرات إجتماع أعضاء لجنة المراجعة على أداء لجنة المراجعة" وهذا التأثير معنوى إيجابى محدود.

٣. الفرض الرئيس الثانى، والذي ينص على "يوجد تأثير معنوى لأداء لجان المراجعة وخصائصها فى الحد من التعثر المالى للشركات التى تتداول أسهمها فى سوق الأوراق المالية المصرية" وهذا التأثير معنوى إيجابى لخاصيتى الإستقلالية والخبرة المالية والمحاسبية فقط.

كما يمكن للباحث أن يخلص من هذه الدراسة الميدانية إلى رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل مع إختلاف آراء مجموعات عينة الدراسة، وذلك بالنسبة للفروض التالية:

١. الفرض الفرعى الأول ف١١ من الفرض الرئيس الأول، والذي ينص على "يوجد تأثير لإستقلالية أعضاء لجنة المراجعة على أداء لجنة المراجعة" وهذا التأثير معنوى إيجابى.

٢. الفرض الفرعى الرابع ف٤١ من الفرض الرئيس الأول، والذي ينص على "يوجد تأثير لحجم لجنة المراجعة على أداء لجنة المراجعة" وهذا التأثير معنوى إيجابى.

٣. الفرض الرئيس الثالث، والذي ينص على "يوجد تأثير معنوى لأداء لجان المراجعة وخصائصها على تحسين أداء أسهم الشركات التى يتداول أسهمها فى سوق الأوراق المالية المصرية" وهذا التأثير معنوى إيجابى لخاصية الخبرة المالية والمحاسبية فقط.

حيث من خلال الدراسة الميدانية وجد أن المجموعة الثانية من عينة الدراسة (المراجعين الخارجين) وأيضاً المجموعة الخامسة من عينة الدراسة (أعضاء هيئة التدريس) لديهم رؤى مختلفة فى بعض الأحيان عن رؤى باقى مجموعات عينة الدراسة، تم ذكرها فى حينها قرين تحليل كل فرض من الفروض.

وأخيراً، خُص الباحث من خلال نتائج الدراسة الميدانية وإستطلاع آراء بعض عناصر العينة الذين قام الباحث بإجراء المقابلات الشخصية معهم لإتمام الدراسة الميدانية، إلى ما يلى:

١. يكاد يكون هناك إتفاق بنسبة كبيرة بين الأشخاص الذين قام الباحث بمقابلتهم على أهمية وجود لجنة مراجعة ذات فعالية وجودة وتمتلك خصائص فعالة وحقيقية، لأنها ستؤثر بالتأكيد على أداء الشركة ككل، فضلاً عن أنها تجعل عناصر التنظيم المهنى والإدارى بالشركة ذو فعالية

- (مجلس الإدارة، المراجع الداخلى، المراجع الخارجى)، حيث إستقصى الباحث عن ذلك (السؤال الأول بقائمة الإستقصاء) وجاء متوسط نتائج التحليل (٤.٦١) وهو ما يؤكد ذلك.
٢. هناك إتفاق أيضاً على أنه يجب وضع مقياس شامل لقياس أداء لجنة المراجعة فى الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية المصرية من قبل هيئة سوق المال، والذي يعبر عن الأداء الحقيقى لهذه اللجنة، حيث إستقصى الباحث عن ذلك (السؤال السابع عشر بقائمة الإستقصاء) وجاء متوسط نتائج التحليل (٤.٣٨) وهو ما يؤكد ذلك.
٣. يرى الكثير من عينة الدراسة أن الإفصاح المحاسبى من الممكن أن يكون غير كافى لإعطاء صورة كاملة عن الموقف المالى للشركة، حيث توجد بعض الشركات التى لا تفصح وخصوصاً عن التعثر المالى حتى لا يؤثر ذلك على أسهمها فى سوق الأوراق المالية، وبسؤال المستقصى منهم فى هذا الشأن (السؤال الثامن عشر بقائمة الإستقصاء) وجد أن متوسط نتائج التحليل (٣.٣٥) وهو إتجاه غير إيجابى يشير إلى الحياد وهو ما يؤكد ما سبق، حيث توجد بعض الشركات التى تلجأ إلى شراء أسهمها من السوق حتى لا تهتز صورتها فى السوق أثناء تعثرها المالى.
٤. يرى بعض أفراد عينة الدراسة أن الشركات كبيرة الحجم أكثر قدرة على التصدى لمشاكل التعثر المالى، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها: قدرتها على الحصول على تمويل (قرض)، قدرتها على تسهيل بعض أصولها، بيع أو تأجير العلامة التجارية، وجود إدارة للمخاطر تساعد على التقليل من التعثر المالى من خلال الإكتشاف المبكر لذلك.
٥. يرى الكثير من عينة الدراسة أن فقدان أو إنخفاض ثقة مستخدمى القوائم والتقارير المالية يُعتبر من أهم أسباب تدهور أداء الأسهم، حيث إستقصى الباحث عن ذلك (السؤال الثامن والعشرون بقائمة الإستقصاء) وجاء متوسط نتائج التحليل (٤.٢٦) وهو ما يؤكد ذلك.
٦. يرى أيضاً الكثير من أفراد عينة الدراسة أنه توجد حاجة فعلية لإعادة هيكلة الأطر القانونية والتشريعية للجان المراجعة لتفعيل دورها بما ينعكس على الثقة فى سوق الأوراق المالية المصرية، حيث إستقصى الباحث عن ذلك (السؤال التاسع والثلاثون بقائمة الإستقصاء) وجاء متوسط نتائج التحليل (٣.٩٥) وهو ما يؤكد ذلك.
٧. يرى عدد من أفراد عينة الدراسة أن وجود لجان مراجعة على مستوى عالٍ من الكفاءة يتيح للشركات التنبؤ بتحقيق الأرباح أو الخسائر مستقبلاً، وبالتالي الوقوف على تعظيم الربح أو تقليل الخسائر بتنبيه الإدارة مسبقاً وإتباع أحدث الأساليب المتطورة لتعظيم الربحية.

الخلاصة والنتائج والتوصيات
والدراسات المستقبلية

أولاً: الخلاصة:

إن توالى الإنهيارات والأزمات المالية للشركات الكبرى والتي أتبعها إنهيار بورصات العالم فى أمريكا وأوروبا وآسيا والتي كانت مثلاً للإنضباط المالى والصمود؛ أدى إلى ضرورة التمسك بضوابط وآليات حوكمة الشركات.

ويتم ممارسة حوكمة الشركات من خلال أربعة أطراف أساسية تربطها علاقات متكاملة ومتعاونة وهي المراجعة الخارجية، لجنة المراجعة، مجلس الإدارة، المراجعة الداخلية. (محمد، ٢٠٠٨، Garcia, et al., 2012)

ولقد زاد الإهتمام فى بداية القرن الحالى فى بيئة ممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة بموضوع لجان المراجعة، خاصة بعد ظهور حالات الفشل والتعثر المالى للعديد من الشركات وتزايد حالات الغش والتلاعب بها، لذلك أتجه الإهتمام إليها باعتبارها إحدى الآليات الهامه والمحورية لحوكمة الشركات والتي تحد من تلك المشاكل وتساعد فى تحسين مستوى أداء تلك الشركات.

لذلك ينظر المجتمع المالى إلى لجنة المراجعة وخصائصها بإهتمام كبير باعتبارها صمام أمان لحماية مصالح المستثمرين وباقي الأطراف ذات المصالح، وزاد الإهتمام بها من جانب البورصات وهيئات سوق المال والمنظمات المهنية فى معظم الدول.

ويعد التعثر المالى للشركات من أهم القضايا التى تبحث فيها أدبيات المحاسبة، لما يترتب عليها من خسائر جسيمة تلحق بأصحاب الشركات والمتعاملين معها، خاصة فى الوقت الراهن نظراً للظروف التى يمر بها الإقتصاد العالمى، ومما يدعم هذه الأهمية أن التعثر المالى إذا لم تتم إدارته بشكل سليم سيؤدى إلى عدم إستمرار الشركة، ولا شك أن تذبذب أو إستقرار أداء أسهم الشركات يؤدى إلى حدوث تذبذب أو إستقرار لسوق الأوراق المالية فى أى دولة.

لذا، يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير خصائص لجان المراجعة كإحدى آليات حوكمة الشركات، فى الحد من التعثر المالى للشركات، ودورها فى تحسين أداء أسهم تلك الشركات فى سوق الأوراق المالية المصرية. وتحقيقاً لهذا الهدف قام الباحث بتقسيم الدراسة إلى أربعة فصول، تناولت الفصول الثلاثة الأولى الدراسة النظرية، أما الفصل الرابع فقد تناول الدراسة الميدانية، وفيما يلي عرض موجز لكل فصل على حدة:

الفصل الأول: تناول الباحث فى هذا الفصل التأصيل العلمى للجان المراجعة من خلال عرض

لنشأة لجان المراجعة ومراحل تطورها فى عدة دول منها الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وكندا والمملكة العربية السعودية وأخيراً مصر، ثم إستعرض الباحث مفهوم لجان المراجعة وأهميتها. ويرى الباحث أن التطورات المتلاحقة التى تشهدها بيئة الأعمال أضافت إلى

لجان المراجعة وظائف ومسئوليات وخصائص لتقوم بدورها المنشود، وتناول الباحث أيضاً، أهداف وإختصاصات لجان المراجعة ونطاق عملها، ثم تناول بالتفصيل مجموعة من الخصائص الأساسية للجان المراجعة وهي:

(١) إستقلالية أعضاء لجان المراجعة: حيث تناول الباحث تعريف العضو المستقل، ومعايير إستقلالية أعضاء لجنة المراجعة في إحدى الدول وفي إحدى الشركات، ثم محددات الإستقلالية، وأخيراً أهمية هذه الخاصية.

(٢) الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجان المراجعة: وقد تناول الباحث تعريف عضو لجنة المراجعة الخبير، والمؤهلات والخبرات الواجب توافرها، وقواعد تشكيل لجان المراجعة في العديد من الدول، وأخيراً أهمية هذه الخاصية.

(٣) الإجتماعات الدورية للجنة المراجعة: وتناول الباحث أهمية هذه الخاصية في أنها قد تُعتبر دليل أو مؤشر على فعالية اللجنة، وأنه يجب أن تجتمع بصورة دورية بعدد مرات مناسب حتى تستطيع الوفاء بمسئولياتها ومهامها.

(٤) حجم لجنة المراجعة: وتناول الباحث أهميتها حيث تعتبرها بعض الدراسات مهمة في توفير الوقت والجهد في إعداد ومراجعة القوائم والتقارير المالية، وأن لها علاقة إيجابية بجودة إفصاح المعلومات المالية.

وأخيراً تناول الباحث بعد ذلك، دور لجان المراجعة في زيادة فعالية حوكمة الشركات، حيث أنها تعمل على تحقيق التوازن بين أصحاب المصالح في الشركة؛ الأمر الذي يؤدي إلى نجاح عملية الحوكمة في تلك الشركات.

وتوصل الباحث من خلال هذا الفصل إلى أن لجان المراجعة تُعد من أهم الدعائم الأساسية لحوكمة الشركات، وتؤدي دوراً محورياً وحيوياً لنجاحها، وذلك لما تقوم به من عدة أدوار ومهام منها الحفاظ على تدعيم أسواق المال وبت الثقة للمستثمرين فيها، فضلاً عن تدعيم إستقلال المراجع الخارجي وزيادة فعالية المراجعة الداخلية وزيادة الإفصاح والشفافية في القوائم والتقارير المالية، ومن ثم الحفاظ على حقوق المساهمين والمستثمرين وتعظيم ثروتهم. ولكن يتوقف ذلك على التشكيل السليم للجان المراجعة ومدى توافر الخصائص الفعالة بها، حيث أنه لا فائدة للجان مراجعة تتكون من أعضاء غير مستقلين بالكامل، وليس لدى بعض أعضائها الخبرة المالية والمحاسبية، أو أن تجتمع عدد مرات يساعد على أداء مهامها ومسئولياتها المنوطة بها، أو أن حجمها لا يتناسب مع نشاطها.

الفصل الثاني: وقد تناول هذا الفصل التعثر المالي للشركات وأثره على أداء أسهم تلك الشركات، وقد إستعرض الباحث في هذا الفصل تعريف التعثر المالي والفشل المالي للشركات وبيان مراحلها المختلفة، وأستنتج الباحث أن التعثر مفهوم واسع لأشكال متعددة من الصعوبات التي تواجهها الشركة وتنعكس في صورة خلل في هيكلها المالي. ثم تناول الباحث مؤشرات التعثر المالي وهي إنذار مبكر يدل على قرب حدوث التعثر المالي للشركة، حيث أن التعثر المالي أو الفشل أو حتى الإفلاس هي حالة من الحالات الإستثنائية التي يجب التنبؤ بها مسبقاً ومعرفة مؤشرات كل مرحلة حتى تتمكن الإدارة من مواجهتها قبل وقوعها وتحديد كيفية علاجها حال وقوعها.

ثم تناول الباحث أسباب التعثر المالي سواء كانت أسباب مباشرة أو غير مباشرة والتي قد تختلف من شركة إلى أخرى ومن دراسة إلى أخرى، ثم أوضحت الدراسة أهمية التنبؤ بالتعثر والفشل المالي للشركات، حيث تتبع أهمية هذه القضية من أن عدم حصول مستخدمي القوائم المالية على تحذيرات مبكرة نسبياً حول التعثر أو الفشل المالي يمكن أن تؤدي إلى إتخاذهم قرارات غير سليمة، ومن ثم تحملهم لتكلفة مرتفعة نتيجة القرارات الخاطئة. ويهتم بالتنبؤ بالتعثر والفشل المالي مجموعة من الأطراف أو الجهات ويوجد أيضاً أسباب لهذا الإهتمام نتيجة لوجود تكلفة لحدوث ذلك التعثر أو الفشل. ثم عرض الباحث الأدوات المستخدمة في التنبؤ بالتعثر والفشل المالي مثل التحليل المالي للقوائم المالية من خلال أسلوبى التحليل الرأسى (تحليل النسب المالية) والتحليل الأفقى (تحليل الإتجاهات). ثم عرض الباحث أهم النسب المالية التي يمكن إستخدامها في تحليل القوائم المالية. وأخيراً تناول الباحث في هذا الفصل علاقة أداء الأسهم بالأداء المالي للشركات، حيث أن ثقة المستثمرين وحملة الأسهم تُستمد من قوة أو ضعف الأداء المالي للشركات في الأسواق المالية عالية الكفاءة.

وقد توصل الباحث من خلال هذا الفصل إلى أن لتعثر وفشل الشركات آثار سلبية على حاملى الأسهم والمستثمرين والدائنين ولجميع أطراف المجتمع بشكل عام، لذا يقتضى الأمر ضرورة البحث عن آليات رقابية تحد من تلك المشاكل التي تؤرق بال الكثير من الجهات التي تهتم بالتنبؤ بتعثر وفشل الشركات.

الفصل الثالث: تناول الباحث في هذا الفصل العلاقة بين لجان المراجعة والتعثر المالي وأداء أسهم الشركات من خلال دراسة دور لجان المراجعة وخصائصها في الحد من التعثر المالي وتحسين أداء الأسهم، ثم قام بعرض وتحليل الدراسات السابقة التي تناولت تلك العلاقة، لذا قام الباحث بتقسيم هذا الفصل إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول: تناول دور لجان المراجعة وخصائصها في الحد من التعثر المالي وتحسين أداء الأسهم، وذلك من خلال إستعراض نتائج الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع.

المبحث الثاني: وتناول الباحث فيه عرض للدراسات السابقة، حيث قام بتقسيم الدراسات إلى مجموعتين، المجموعة الأولى، تناولت أهمية دور خصائص لجان المراجعة في الشركات، والمجموعة الثانية، تناولت دور خصائص لجان المراجعة في الحد من التعثر المالي وتحسين أداء الأسهم.

وهدف الباحث من عرض الدراسات السابقة وتحليلها إلى تحقيق أمرين:

- تحديد متغيرات وعناصر المشكلة البحثية التي سيتناولها الباحث.
- تحديد الفجوة البحثية التي لم تتناولها الدراسات السابقة.

وإستناداً إلى تحليل الدراسات السابقة بمجموعاتها يتضح وجود ثلاث متغيرات أساسية، يتمثل المتغير الأول في خصائص لجان المراجعة، ويتمثل المتغير الثاني في التعثر المالي، بينما يتمثل المتغير الثالث في أداء الأسهم، وقد أعتبرت الدراسات السابقة بشقيها خصائص لجان المراجعة هي المتغير المستقل، في حين كان التعثر المالي وأداء الأسهم هي المتغيرات التابعة.

أما بخصوص الفجوة البحثية، فهناك نقص واضح في الدراسات الأكاديمية والميدانية التي تناولت دور خصائص لجان المراجعة وأثرها في الحد من التعثر المالي، وتحسين أداء الأسهم مما يعطى لهذا البحث أهمية.

الفصل الرابع: تناول الباحث فيه الدراسة الميدانية لإختبار فروض الدراسة والتعرف على آراء عينة الدراسة حول مدى تأثير خصائص لجان المراجعة في الحد من التعثر المالي وتحسين أداء الأسهم بسوق الأوراق المالية المصرية، وذلك من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: وفيه تم تناول إجراءات الدراسة الميدانية والتي تتمثل: في تحديد مجتمع الدراسة، نطاق الدراسة، تحديد عينة الدراسة، تحديد أسلوب جمع البيانات، وأخيراً تحديد الأساليب الإحصائية المستخدمة في إختبار فروض البحث، وإعتمد الباحث في الحصول على البيانات اللازمة للدراسة على أسلوب قائمة الإستقصاء، حيث بلغت مفردات العينة (١٩٧) مفردة بنسبة مشاركة بلغت ٧٠,٤% وذلك لخمس مجموعات (فئات) مختلفة وهي: الإدارة المالية، والمراجعة الداخلية بالشركات المسجلة في مؤشر EGX ١٠٠ (بعد إستبعاد قطاع البنوك)، المراجعين الخارجيين، المحللين الماليين بشركات الوساطة المالية، وأعضاء هيئة التدريس بكليات التجارة بالجامعات المصرية. وقد إعتمد الباحث

على عدة أساليب إحصائية باستخدام برنامج الحزم الإحصائية SPSS، وهى: الإحصاء الوصفي (المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف)، ومعامل الثبات والصدق الذاتي (ألفا كرونباخ) Cronbatch Alpha، وإختبار كروسكال ويلز Kruskal - Wallis لقياس مدى إختلاف آراء عينات الدراسة.

المبحث الثاني: تناول الباحث فيه تحليل نتائج الدراسة الميدانية، وقد توصل الباحث إلى وجود تأثير لخصائص لجنة المراجعة فى الحد من التعثر المالى وتحسين أداء الأسهم بسوق الأوراق المالية المصرية، بالرغم من وجود إختلافات فى بعض آراء عينات الدراسة.

ثانياً: النتائج:

خلص الباحث من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج، لعل من أهمها ما يلي:

١. يعتقد الباحث إن عدم تطبيق قواعد حوكمة الشركات بالشكل الأمثل فى غالبية الشركات فى بيئة الأعمال المصرية، الأمر الذى أدى إلى ضرورة وحتمية تكوين لجان مراجعة ذات خصائص فعالة بإعتبارها من دعائم تطبيق قواعد حوكمة الشركات.
٢. أهمية وجود لجنة مراجعة ذات فعالية وجودة وتمتلك خصائص فعالة وحقيقية، لأنها ستؤثر بالتأكيد على أداء الشركة ككل، فضلاً عن أنها تجعل عناصر التنظيم المهني والإداري بالشركة ذو فعالية (والمتمثل فى: مجلس الإدارة، المراجع الداخلى، المراجع الخارجى).
٣. يجب وضع مقياس شامل لقياس أداء لجنة المراجعة فى الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية المصرية من قبل هيئة سوق المال، والذي يعبر عن الأداء الحقيقى لهذه اللجنة.
٤. الإفصاح المحاسبى من الممكن أن يكون غير كافٍ لإعطاء صورة كاملة عن الموقف المالى للشركة، حيث توجد بعض الشركات التى لا تفصح وخصوصاً عن التعثر المالى حتى لا يؤثر ذلك على أسهمها فى سوق الأوراق المالية.
٥. إن فقدان أو إنخفاض ثقة مستخدمى القوائم والتقارير المالية فى تلك القوائم والتقارير المالية وما تحتويه من معلومات مالية يُعتبر من أهم أسباب تدهور أداء الأسهم فى كثير من الأحيان.
٦. وجود لجان مراجعة ذات خصائص فعالة داخل شركات المساهمة المصرية تُعطى مصداقية أكبر وثقة أكثر فى التقارير والقوائم والمعلومات المالية المنشورة.
٧. تُساعد لجان المراجعة ذات الخصائص الفعالة فى ضبط الفساد الداخلى وحماية حقوق المساهمين بإعتبارها أحد الجهات الرقابية والإدارية والمحاسبية داخل الشركات.

٨. توجد حاجة فعلية لإعادة هيكلة الأطر القانونية والتشريعية للجان المراجعة لتفعيل دورها بما ينعكس على الثقة في سوق الأوراق المالية.
٩. أثبتت الدراسة الميدانية وجود تأثير للخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة على أداء لجنة المراجعة وأن هذا التأثير معنوي إيجابي مرتفع، فضلاً عن وجود إتفاق بين آراء عينة الدراسة حول ذلك.
١٠. أثبتت الدراسة الميدانية وجود تأثير لعدد مرات إجتماع أعضاء لجنة المراجعة على أداء لجنة المراجعة وأن هذا التأثير معنوي إيجابي محدود، فضلاً عن وجود إتفاق بين آراء عينة الدراسة حول ذلك.
١١. أثبتت الدراسة الميدانية وجود تأثير معنوي لأداء لجان المراجعة وخصائصها في الحد من التعثر المالي للشركات التي تتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية وهذا التأثير معنوي إيجابي لخاصيتي الإستقلالية والخبرة المالية والمحاسبية فقط، فضلاً عن وجود إتفاق بين آراء عينة الدراسة حول ذلك.
١٢. أثبتت الدراسة الميدانية وجود تأثير لإستقلالية أعضاء لجنة المراجعة على أداء لجنة المراجعة وهذا التأثير معنوي إيجابي، وقد إختلفت آراء عينة الدراسة حول ذلك.
١٣. أثبتت الدراسة الميدانية وجود تأثير لحجم لجنة المراجعة على أداء لجنة المراجعة وهذا التأثير معنوي إيجابي، وقد إختلفت آراء عينة الدراسة حول ذلك.
١٤. أثبتت الدراسة الميدانية وجود تأثير معنوي لأداء لجان المراجعة وخصائصها على تحسين أداء أسهم الشركات التي تتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية وهذا التأثير معنوي إيجابي لخاصية الخبرة المالية والمحاسبية فقط، وقد إختلفت آراء عينة الدراسة حول ذلك.

ثالثاً: التوصيات:

في ضوء نتائج البحث، يوصى الباحث بعدة نقاط تساعد بشكل مباشر أو غير مباشر في الحد من التعثر المالي وتحسين أداء الأسهم، من أهمها ما يلي:

١. ضرورة قيام الشركات بتهيئة بيئة الأعمال التي تُمكن من توفير الخصائص الفعالة والجيدة للجان المراجعة بها والتي نادى بها المنظمات والهيئات المعنية بذلك وفي ضوء التطورات الحديثة في المهنة.

٢. ضرورة صياغة دستور لعمل لجنة المراجعة مكتوب يتضمن طبيعة دورها ومسئولياتها وسلطاتها وكيفية تكوينها والمؤهلات الواجب توافرها في أعضائها والحد الأدنى لعدد مرات إجتماعتها مع ضرورة التأكيد على نشر تقريرها، وضرورة تفعيل تطبيق هذا الدستور.
٣. ضرورة قيام الشركات بالإفصاح في تقرير لجنة المراجعة عن معلومات كافية للمستثمرين وأصحاب الأسهم بما يُمكن من إتخاذ قرارات رشيدة.
٤. ضرورة قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بإستطلاع آراء المستثمرين والمحللين الماليين في سوق الأوراق المالية حول تطلعاتهم في الدور المنشود للجان المراجعة .
٥. ضرورة أن تكون تبعية المراجعين الداخليين والإشراف على عمل المراجعين الخارجيين للجنة المراجعة، وذلك لضمان دعم إستقلاليتهم وعلى أن تكون لجنة المراجعة حلقة الإتصال الفعال بينهما.
٦. ضرورة قيام الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة والجهات المختصة بممارسة رقابة فعالة على شركات المساهمة المصرية، للتأكد من وجود لجان مراجعة ذات خصائص فعالة وحقيقية داخل هذه الشركات.
٧. ضرورة قيام الهيئة العامة للرقابة المالية أو وزارة الإستثمار بترشيح عدد من أعضاء لجنة المراجعة من كافة التخصصات للشركات التي تكُون لجان مراجعة، على أن يختار أفضلهم مجلس إدارة الشركة ثم عرضهم على الجمعية العامة للمساهمين للمصادقة على إختيار مجلس الإدارة، حتى يكون ولائهم للشركة وليس لمجلس الإدارة، ويكونوا أكثر إستقلالية.
٨. يجب تطبيق عقوبات مشددة على أعضاء لجان المراجعة حال قيامهم أو مشاركتهم في أى وقائع فساد مالى داخل الشركات.

رابعاً: الدراسات المستقبلية:

البحث العلمى بناء تراكمى، إستكمالاً لهذا البناء يقترح الباحث بعض الموضوعات البحثية التالية على زملائه الباحثين:

١. إجراء أبحاث مستقبلية فى دراسة تأثير خصائص لجان المراجعة فى الحد من التعثر المالى للبنوك التجارية.
٢. إجراء أبحاث مستقبلية فى دراسة أثر خصائص لجان المراجعة على درجة كفاءة المراجعة الداخلية بسوق الأوراق المالية.
٣. إجراء أبحاث مستقبلية فى دراسة أثر خصائص لجان المراجعة على جودة عملية المراجعة الخارجية.

مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية:الكتب:

١. حماد، طارق عبدالعال، ٢٠٠٥، حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب) - تصنيفات الحوكمة فى المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية.
٢. الخضيرى، محمد أحمد، ١٩٩٦، الديون المتعثرة الظاهرة - الأسباب والعلاج، الطبعة الأولى، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة.
٣. سليمان، محمد مصطفى، ٢٠٠٦، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالى والإدارى: دراسة مقارنة، الدار الجامعية، الإسكندرية.
٤. على، عبد الوهاب نصر، شحاته، شحاته السيد، ٢٠٠٧، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات فى بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية.
٥. فراج، ثناء عطية، ٢٠١٠، حوكمة الشركات ولجان المراجعة، بدون ناشر، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

الدوريات:

١. أحمد، خالد حسين، ٢٠٠٩، العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وفعالية نظام الرقابة الداخلية: دراسة ميدانية، مجلة الفكر المحاسبى، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، الجزء الثانى، يونيه، ص ص ٤٤٦ - ٤٦٤.
٢. أحمد، زكريا عبده السيد، ٢٠٠٦، مقومات تفعيل دور لجنة المراجعة فى تنسيق العلاقة بين آليات الحوكمة فى شركات المساهمة المصرية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الأول، السنة السادسة والعشرون، ص ص ٩١٩ - ٩٤٠.
٣. أحمد، عاطف محمد، ٢٠٠٣، دراسة إختبارية لآثار آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية وفعالية عملية تدقيق الحسابات فى الأردن، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، العدد الأول، مارس، ص ص ٤٩٢ - ٥٢٠.
٤. جربوع، يوسف محمود، ٢٠٠٥، مدى قدرة المراجع الخارجى من خلال التحليل المالى وضع إرشادات تحذيرية مبكرة لإدارة المشروع قبل تعثره وفشله الحقيقى، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة ببنها، جامعة الزقازيق، السنة الخامسة والعشرون، العدد الأول، ص ص ٢١٧ - ٢٦٥.

٥. حسن، يوسف صلاح عبدالله، ٢٠٠٩، محددات فعالية لجنة المراجعة ودوافع الإدارة التنفيذية العليا فى إرتكاب الخداع المحاسبى، مجلة آفاق جديدة للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنوفية، العدد الأول والثانى، ص ص ٨٩ - ١١٤.
٦. خليل، محمد أحمد إبراهيم، ٢٠٠٦، تطوير آداء لجان المراجعة وأثره على عملية المراجعة فى شركات المساهمة المصرية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الأول، ص ص ١٥٠ - ١٧٤.
٧. الخيال، توفيق عبد المحسن، ٢٠٠٩، الإفصاح الإختيارى ودوره فى ترشيد القرارات الإستثمارية فى السوق المالى السعودى: دراسة ميدانية، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث، ص ص ١٠٥ - ١٥٠.
٨. الرحيلى، عوض بن سلامه، ٢٠٠٨، لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات: حالة السعودية، مجلة جامعة عبد العزيز للإقتصاد والإدارة، العدد الأول، ص ص ١٧٩ - ٢١٢.
٩. الرملى، محمد أحمد، ٢٠٠١، دور لجان المراجعة فى زيادة كفاءة وفعالية المراجعة الخارجية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة بسوهاج، جامعة جنوب الوادى، العدد الثانى، ص ص ٥ - ٣٩.
١٠. رياض، سامح محمد رضا، ٢٠١١، لجان المراجعة وأثرها على تقرير المراجع الخارجى: دراسة تطبيقية على شركات الأدوية المصرية، دورية الإدارة العامة، المجلد الواحد والخمسون، العدد الثانى، ربيع الآخر، ص ص ٢٩٣ - ٣٢٣.
١١. سامى، مجدى محمد، ٢٠٠٩، دور لجان المراجعة فى حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة فى بيئة الأعمال المصرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الأسكندرية، العدد الثانى، المجلد ٤٦، يوليو، ص ص ١٩ - ٣٤.
١٢. السقا، السيد أحمد، ١٩٩٥، إطار نظرى مقترح لقياس وتطوير فعالية لجان المراجعة فى شركات المساهمة السعودية، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثانى، ص ص ١ - ٣٨.
١٣. سمرة، ياسر محمد السيد عبدالعزيز، ٢٠١٠، تقييم جودة لجان المراجعة فى الشركات المقيدة فى البورصة المصرية، المجلة العلهة للإقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، اكتوبر، الجزء الثانى، ص ص ٥٨٨ - ٦٠١.
١٤. شاهين، محمد أحمد، ٢٠١٢، نموذج مقترح لدراسة العلاقة بين خصائص الإستقلالية الخاصة بأعضاء لجنة المراجعة وعمليات تعديل القوائم المالية، المجلة العلمية للإقتصاد

- والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، المجلد الثاني، يناير، ص ص ٣٧٢-٣٩٨.
١٥. الشمري، نورة محمد عبدالله، ٢٠١١، تفعيل دور لجان المراجعة وقواعد الحوكمة فى الحد من المخاطر المالية فى البنوك التجارية الكويتية، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة حلوان، العدد الثاني، الجزء الثاني، ابريل، ص ص ١٦-٢٧.
١٦. الصادق، زكريا محمد، ١٩٨٥، استخدام مراقب الحسابات لنماذج الإفلاس للحكم والتنبؤ بمدى إستمرارية الوحدة الإقتصادية، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، السنة الخامسة، ص ص ٤٩٣ - ٥٢١.
١٧. الصادق، زكريا محمد، ١٩٨٨، تحليل المعلومات المحاسبية لوحدة تم إعلان إفلاسها قانوناً وتحليل سلوك الإدارة العليا لهذه الوحدة: دراسة نظرية وتطبيقية، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، السنة الثامنة ص ص ١١ - ٨١.
١٨. صليب، ليلي عزيز، ٢٠٠٤، دراسة إنتقادية لقرار إنشاء لجان المراجعة المصرية، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني، ص ص ١٠٩ - ١٣٢.
١٩. عامر، أحمد حسن على، ٢٠٠٧، دور المعلومات المحاسبية فى التنبؤ بالفشل المالى فى الأنشطة الفندقية: دراسة تطبيقية، **المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص ص ٥٢٦ - ٥٤٥.
٢٠. عبدالملك، أحمد رجب، ٢٠٠٨، دور حوكمة الشركات فى تحديد السعر العادل للأسهم فى سوق الأوراق المالية: دراسة تحليلية، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، المجلد الخامس والأربعين، ص ص ٤ - ٤٢.
٢١. غريب، أحمد محمد لطفى، ٢٠٠١، مدخل محاسبى مقترح لقياس والتنبؤ بتعثر الشركات: دراسة ميدانية فى شركات قطاع الأعمال العام بجمهورية مصر العربية، **مجلة البحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد الثالث والعشرين، العدد الأول، ص ص ٧١-٨٧.
٢٢. لبيب، خالد محمد عبدالمنعم، ٢٠٠٧، دراسة إختبارية لطبيعة ونوعية العلاقة بين لجان المراجعة وأنظمة الرقابة الداخلية فى منشآت الأعمال، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، المجلد الرابع والأربعين، ص ص ٦٥-١٨٦.

٢٣. مبارز، شعبان يوسف، ٢٠٠٥، دور لجان المراجعة في إرساء الشفافية والإفصاح الكامل للتقارير المالية وأثر ذلك في تدعيم أسواق الأوراق المالية، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، العدد الأول، ص ص ٥٣٢ - ٥٦٣.
٢٤. محمد، سمير كامل، ٢٠٠٨، العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات مع دراسة تطبيقية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، ص ص ٤٩-٩٠.
٢٥. محمد، فهيم أبو العزم محمد، ٢٠٠٦، أثر حوكمة الشركات في مصر علي ثقة المجتمع المصري في التقارير المالية - لجنة المراجعة: دراسة ميدانية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ص ص ١١٣-١٦٢.
٢٦. مصطفى، سليمان محمد، ١٩٩٦، المعالجة المحاسبية للديون المتعثرة المعاد جدولتها في حالات دمج الشركات، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ملحق العدد الثاني، ص ص ٨٨٥ - ٩٣٧.
٢٧. المليجي، هشام حسن عواد، ٢٠٠٦، الإنعكاسات المحاسبية لحوكمة الشركات على أسعار الأسهم بسوق الأوراق المالية المصرى: دراسة إختبارية، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، العدد الأول، ص ص ٦٧ - ١١٢.

الرسائل العلمية:

١. أبوالبزید، هدى حميم، ٢٠١٠، الربط بين مستوى تطبيق آليات الحوكمة والتنبؤ بالعسر المالى فى البيئة المصرية باستخدام نموذج الشبكات العصبية: دراسة نظرية وتطبيقية، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة طنطا.
٢. أحمد، أحمد أنيس، ١٩٩٨، تحليل أثار لجان المراجعة على كفاءة عملية المراجعة وتدعيم استقلال المراجع الخارجي، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
٣. جريخ، طريف كاسم، ٢٠١٢، تأثير العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح على أسعار الأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة فى سوريا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
٤. جزر، ماجد محمد السيد محمد، ٢٠٠٤، أثر زيادة عبء المعلومات المحاسبية على جودة قرارات التنبؤ بإفلاس الشركات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

٥. حسوبه، كريم منصور على، ٢٠١٢، دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة في مستوى الخبرة المالية للجان المراجعة في إطار حوكمة الشركات: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
٦. زكى، جابر عبدالرحمن جابر، ٢٠١٠، تطوير دور لجان المراجعة في رفع كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية بغرض تحسين جودة التقارير المالية: بالتطبيق على بيئة الأعمال المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
٧. الشامى، حاتم عبدالوهاب محمد، ٢٠٠٦، أثر لجان المراجعة على جودة المعلومات بالتقارير المالية (من وجهة نظر مستخدمى المعلومات) بهدف تعظيم منفعة استخدام المعلومات: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
٨. صحصاح، عصمت أنور حامد، ٢٠٠٧، دراسة تحليلية لدور المراجعين في حوكمة الشركات: بالتطبيق على البنوك، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
٩. الطويل، عمار أكرم عمر، ٢٠٠٨، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالى للتنبؤ بالتعثر: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
١٠. فريد، فريد محرم، ٢٠٠٩، نموذج محاسبى مقترح لقياس أثر تطبيق حوكمة الشركات على أداء وقيمة الشركة المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية: دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
١١. منصور، شهيرة فاروق يوسف، ٢٠٠٩، دور لجان المراجعة في تحسين جودة التقارير المالية وتفعيل حماية المستثمر: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
١٢. هلال، أحمد كمال بيومى، ٢٠١٢، أثر هيكل الملكية وخصائص لجنة المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
١٣. وديع، هدير محمد نبيل، ٢٠١٠، تقييم دور لجان المراجعة في تطبيق قواعد حوكمة الشركات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية.

أخرى:

١. أبو النصر، عصام، ٢٠٠٤، أزمة العسر المالى فى مجال الأعمال: المظاهر، الأسباب، الآثار، الحلول، ندوة أزمة السيولة وكيفية الخروج منها، شركة الملتقى العربى للخبرة والإستشارات، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص ص ١ - ٢٠.
٢. أحمد، على مجاهد، ٢٠٠٥، تحليل ظاهرة حوكمة الشركات باستخدام نظرية الوكالة: منظور محاسبى، المؤتمر العلمى الخامس: حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والإقتصادية، الإسكندرية، سبتمبر، ص ص ٣١٧ - ٣٥٨، www.world-acc.net.
٣. الشمري، عيد بن حامد، ٢٠١٠، دور لجان المراجعة فى تفعيل حوكمة الشركات بالمملكة العربية السعودية، الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة فى المملكة العربية السعودية، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، ص ص ٨ - ١٣.
٤. قانون رقم (١٥٩)، ١٩٨١، قانون الشركات، الطبعة الثانية عشر، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.
٥. كتاب الإفصاح، ٢٠١٣، ٢٠١٤، مركز معلومات البورصة المصرية.
٦. مركز المديرين المصرى، ٢٠٠٥، دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية، وزارة الإستثمار.
٧. مركز المديرين المصرى، ٢٠٠٨، دليل عمل لجان المراجعة، وزارة الإستثمار، أكتوبر.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Books:

1. Altman, E.I., 1983, Corporate Financial Distress and Bankruptcy, *New York: John Wiley and Sons*.
2. Bratiotta L., 2004, The Audit Committees Handbook, *New York: John Wiley and Sons*.
3. Spira, L.F, 2002, The Audit Committee: Performing Corporate Governance, *London, UK: Kluwer Academic Publishers*.

Periodicals:

1. Abbott, L. J., parker S., peters G. F., and Raghunandan K., 2003, The Association between Audit committee Characteristics and Audit Fees, *Auditing: A Journal of practices & Theory*, Vol. 22, No.2 Sep, PP. 17- 32.
2. Altman, E., I. 1968, "Financial Ratios, Discriminant Analysis, and the Prediction of Corporate Bankruptcy, *Journal of Finance*, 23 (September), pp 589 – 609.
3. Bédard, J., S. M. Chtourou, and L. Courteau., 2004, The effect of audit committee expertise, independence, and activity on aggressive earnings management, *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 23 (September): pp. 13-32.
4. Braswell M., Daniels R. B., Landis M., Chang C., 2012, Characteristics Of Diligent Audit Committees, *Journal of Business & Economics Research*, Vol. 10, No. 4, April, pp 191- 206.
5. Carcello J. V., Neal T. L., 2000, Audit committee composition and auditor reporting, *The Accounting Review*, Oct. Vol. 75, Iss. 4; pp 453 - 467.

6. Carcello, J. Hollingsworth, C. and Neal T., 2006, Audit Committee Financial Experts: A Closer Examination Using Firm Designations, *Accounting Horizons*, 20(4), pp 351 -369.
7. Carcello, J. V. and T. L. Neal, 2003, Audit Committee Characteristics and Auditor Dismissals Following New Going – Concern Reports, *The Accounting Review*, Vol. 78 No 1, pp 95 - 117.
8. Chambers A. D., 2005, Audit Committees: Practice, Rules and Enforcement in the UK and China, *Corporate Governance*, Vol. 13, Iss. 1, pp. 92 – 100.
9. Coates D. J., Marais M. L., Weil R. L., Elliott J. A., 2007, Audit Committee Financial Literacy: A Work in Progress / Discussion, *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, Spring. Vol. 22, Iss. 2; pp. 175- 217.
10. Cohen J., Ganesh K., and Arnold M. W., 2002, Corporate Governance and the Audit Process, *Contemporary Accounting Research*, Vol. 19, Iss. 4, pp 573 - 593.
11. Collier, P., 1993, Audit Committees in Major UK Companies, *Managerial auditing journal*, vol.8.No.3, pp.25-30.
12. Corrin J., 1993, A Balance Sulk on Executive Directors Integrity, *Journal of Accountancy*, Apr., Vol. 175, No. 4, pp 27 - 30.
13. Davidson, W. N., III, B. Xie, and W. Xu., 2004, Market reaction to voluntary announcements of audit committee appointments: The effect of financial expertise, *Journal of Accounting and Public Policy*, 23 (July): pp. 279-293.
14. DeFond M. L., Hann R. N., and Hu X., 2005. Does the market value financial expertise on audit committees of boards of directors?, *Journal of Accounting Research*, 43 (May): pp. 153-193.

15. Dezoort, T., Hermanson, D., and Houston, R., 2003, Audit committee Support for Auditors: The Effects of Materiality Justification and Accounting Precision, *Journal of Accounting and Public Policy*, Vol.22, No.2, pp. 175- 199.
16. Dhaliwal D., Naiker V., and Navissi F., 2010, The Association Between Accruals Quality and The Characteristics of Accounting Expertise and Mix Of Expertise on Audit Committee, *Contemporary Accounting research*, vol. 27, No 3, pp.787-827 .
17. Dickens, d, W. Hillison, and S. Platau, 2009, Do Financial Statement Users Care About Differences in Board Members Source of Financial Expertise? Views of Financial Analysts, *Journal of applied business and economics*, may, Vol 9, Iss 2, pp. 10-25 .
18. Dorothy, A. M., 1996, Audit Committee Performance: An Investigation of Consequences Associated with Audit Committee, *Journal of Practice and Theory*, Vol. 15, No.1 (spring); PP. 87 –103.
19. Doumpos M. and Costantin Z., 1999, A Multicriteria Discriminant Method for the Prediction of Financial Distress: The case of Greece, *Multinational Finance Journal*, Vol. 3, Iss. 2, pp 71 - 102.
20. Duffy, M., 2004, Corporate Governance and Client Investing, *Journal of Accounting*, January, pp. 1-13.
21. Elloumi F., Gueyie J-Pierre, 2001, financial distress and corporate governance: an empirical analysis, *Corporate Governance*, Bradford: Vol. 1, Iss. 1, pp 15 - 18.
22. Engel, E., Hayes R. M., and Wang X., 2010, Audit committee compensation and the demand for monitoring of the financial reporting process, *Journal of Accounting and Economics*, 49 (1-2):, pp 136-154 .

23. Farber, D., 2005, Restoring Trust after Fraud: Does Corporate Governance Matter?, *The Accounting Review*, Vol. 80, No. 2, pp.539-561.
24. Garcia L. S., Barbadillo E. R., and Perez M. O., 2012, Audit Committee and Internal Audit and the Quality of Earnings: Empirical Evidence from Spanish Companies, *Journal of Management & Governance*, May, Volume 16, Issue 2, pp 305-331.
25. Goodman, A. L and M. J. Scanlon, 2001, Enhanced Audit Committee Responsibility, *The Corporate & Securities Law Advisor*, Vol. 15, No.2, pp. 22- 36.
26. Hamdan A. M., Sarea A. M., and Reyad S. R., 2013, The Impact of Audit Committee Characteristics on the Performance: Evidence from Jordan, *International Management Review*, Vol. 9, No. 1, pp 32-41.
27. Hsu, Hsueh- En., 2008, Audit Committees in U.S. Entrepreneurial Firms, *Journal of American Academy of Business*, Cambridge. Hollywood: Mar. Vol. 13, Iss. 1, PP. 121- 147 .
28. Joanne D., and Menon M., 1994, The use of audit committee for monitoring, *Journal of Accounting and Public policy*, Vol. 13, No. 2, (Summer) ; PP 121 –140.
29. John A., 1986, Spot Danger Signs before It's Too Late, *Accountancy*, London, Vol. 98, Iss. 1115, pp 101- 103.
30. Kargman S. T., 2007, Solving the Insolvency Puzzle, *The China Business Review*, Sep. - Oct., pp 44- 49.
31. Keinath A. K., Walo J. C., 2004, Audit Committee Responsibilities, *The CPA Journal*, New York: Nov. Vol. 74, Iss. 11; pp 22 - 28.
32. Keung, C., Robin A., and Tessonni D., 2007, Sarbanes-Oxley: are audit committees up to the task?, *Managerial Auditing* , Bradford, Vol. 22, Iss. 3; PP. 225- 270.

- 33.KPMG "Gramling A. A., Hermanson D. R., 2009, Assisting the Audit Committee During the Financial Crisis, *Internal Auditing*, May/Jun 2009; 24, 3; ABI/INFORM Global pp: 41- 44 .
- 34.Krishnan, G., and Visvanathan G., 2008, Do Auditor Price Audit Committee's Expertise? The Case of Accounting vs. NON-Accounting Financial Experts, *Journal of accounting, Auditing & Finance*, Vol. 24. No 1, pp.115-144 .
- 35.Krishnan, J., 2005, Audit Committee Quality and Internal Control: An Empirical Analysis, *The Accounting Review*, Vol. 80, No. 2, pp. 649-675.
- 36.Laitinen E. K., 2005, Survival Analysis and Financial Distress Prediction: Finish Evidence, *Review of Accounting and Finance*, Vol. 4, Iss. 4, pp. 76-91.
- 37.Lary A. M., and Taylor D. W., 2012, Governance characteristics and role effectiveness of audit committees, *Managerial Auditing Journal*, Vol. 27, No. 4, pp. 336-354.
- 38.Lattnen T. and Kankaanpaa M., 1999, Comparative Analysis of failure Prediction Methods: The Finish Case, *The European Accounting Review*, Vol. 8, No. 1, pp 67 - 92.
- 39.Lawrence J. A., Parker S., and Peters G. F., 2010, Serving Two Masters: The Association between Audit Committee Internal Audit Oversight and Internal Audit Activites, *Accounting Horizons*, Mar., Vol. 24, No. 1, pp 1 - 24.
- 40.Mendez, C. F., and R. Garcia, 2007, The Effect of Ownership Structure And Board Composition on The Audit Committee Meeting Frequency: Spanish Evidence, *Corporate Governance: An International Review*, Vol. 15, No. 5, pp. 909-922.

41. Millstein, I. M., 1999, Introduction to The Report and Recommendations of The Blue Ribbon Committee on Improving The Effectiveness of Corporate Audit committee, *The business lawyer*, Vol. 54, PP 1055- 1072.
42. Peter, B., and C. Julie, 2009, Audit committees and earnings quality, *Accounting and Finance*, January, Vol. 49, Iss. 2; pp. 267-290.
43. Platt D. and Margorie B., 2002, Predicting Corporate Financial Distress Reflection on Choice - Based Sample Bias, *Journal of Economics and Finance*, Vol. 26, pp 184 - 200.
44. Pomeroy B., 2010, Audit Committee Member Investigation of Significant Accounting Decisions, *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, Vol. 29, No. 1, May, pp. 173– 205.
45. Proimos A., 2005, Sternthing Corporate Governance Regulations, *Journal of Investment Compliance*, Vol. 6, No. 4, pp 75 - 84.
46. Raghunandan, K., Rama D. V., 2007, Determinants of audit committee diligence, *Accounting Horizons*, 21 (September): pp. 265-279.
47. Rahmat M. M., Iskandar T. M., Saleh N. M., 2009, Audit committee characteristics in financially distressed and non-distressed companies, *Managerial Auditing Journal*, Bradford, Vol. 24, Iss. 7; pp. 624- 659.
48. Rashid R. M., Abdul Rahim R., Yahya N., and Othman R., 2013, Characteristics and Performance of Audit Committee Among Listed Government Linked Companies in Malaysia, *International Journal of Finance and Accounting*, Vol. 2, No. 2, pp 120-124.
49. Rezaee, Z, and G. H. Lander, 1993, The Internal Auditors Relationship with The Audit Committee, *Managerial Auditing Journal*, Vol. 8, No.3, PP 19- 39 .

- 50.Saibaba M. D. and Ansari V. A., 2013, Audit Committees, Board Structures and Firm Performance: A Panel Data Study of BSE 30 Companies, *The IUP Journal of Accounting Research & Audit Practices*, Vol. XII, No. 2, pp 19-29.
- 51.Sommer, A. A., 1991, Auditing Audit Committees: An Educational for Auditors, *Accounting Horizons*, 5 (June): pp 91-93.
- 52.Spira L., 1999, Independence in Corporate Governance: The Audit Committee Role, *Business Ethics: A European Review*, Vol. 8, Iss. 4, pp 262 - 273.
- 53.Steven A., and Mason O., 2007, Can Audit Committees Prevent Management Fraud?, *The CPA Journal*, Nov., Vol. 194, No. 5, pp 51-58.
- 54.Thorley H. N., Perry E. and Andes S., 1996, Evaluating Firms in Financial Distress: An Event History Analysis, *Journal of Applied Business Research*, Vol. 12, Iss. 3, pp 60- 72.
- 55.Vafeas N., 2001, On Audit committee Appointments, *Auditing: A Journal of practices & Theory*, Vol. 8, No. 3, pp. 35-40.
- 56.Vinten, G., and C. Lee, 1993, Audit Committee and Corporate Control, *Managerial Auditing Journal*, Vol. 8 No.3, PP 1- 23.
- 57.Whitaker R. B., 1999, The Early Stage of Financial Distress, *Journal of Economics and Finance*, Vol. 23, Iss. 2, pp 123- 133.
- 58.Zain, M.M., N. Subramaniam, and J. Stewart, 2006, Internal Auditors' Assessment of Their Contribution to Financial Statement Audits: The Relation with Audit Committee and Internal Audit Function Characteristics, *International Journal of Auditing*, Vol. 10, No. 1, pp. 1-18.

Theses and Working Papers:

1. Altman, E. I. 2000, Predicting Financial Distress Of Companies: Revising The Z-Score And Zeta® Models, *Working Paper*.
2. Carcello J. V., Hollingsworth C. W., Klein A., and Neal T. L., 2006, Audit Committee Financial Expertise, Competing Corporate Governance Mechanisms, and Earnings Management, *Research Paper*, Available at: www.ssrn.com.
3. Chien, Wen-w., 2007, The Audit Committees, Internal Controls, and Financial Distress of United States Public Hospitals, *A Dissertation for the degree of Doctor of Business*, The Nova Southeastern University.
4. Felo, A. J., S. Krishnamurthy, and S. A. Soller, 2003, Audit Committee Characteristics and The Perceived Quality of Financial Reporting: An Empirical Analysis, *working Paper*, available at www.ssrn.com.
5. Lizal L., 2002, Determinants of Financial Distress: What Drives Bankruptcy in a Transition Economy? The Czech Republic Case, *Working Paper*.
6. Mai S. Y., 2010, Three Essays on Financial Distress, Earnings Management, and Post-Earnings Announcement Drift, *A Dissertation for the degree of Doctor of Philosophy*, The State University of New Jersey.
7. Moradi M., Salehi M., Ghorgani M., Yazdi H., 2013, Financial Distress Prediction of Iranian Companies Using Data Mining Techniques, *Research papers*, Organizacija, Vol.46.
8. Rayton B. A. and Cheng S., 2004, Corporate Governance in the United Kingdom: Changes to the Regulatory Template and Company Practice from 1998- 2002, *Working Paper*, Available at: www.bath.ac.uk.

9. Weiss R., 2005, Audit Committee Characteristics and Monitoring Effectiveness, *A dissertation for the degree of Doctor of Philosophy*, The City University of New York.

Others:

1. (Sir.) Adrian. Cadbury, 1992, Report on the Financial Aspects of Corporate Governance, Burgess Science Press, Great Britain, available at: <http://www.ecgi.org>.
2. Ahmad-Zaluki, N. A. and Wan-Hussin, W. N., 2009, Corporate Boards, Audit Committees and Quality of Financial Disclosures in IPOs, Available at: <http://ssrn.com/abstract=1240306>.
3. Amar Gill, 2002, Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), Available at: <http://www.hawkama.com>.
4. Andreev Y., 2006, Predicting Financial Distress of Spanish Companies, Available at: <http://www.google.search>.
5. Blue Ribbon, Committee BRC, 1999, Report and Recommendations of the Blue Ribbon Committee on Improving the Effectiveness of Corporate Audit Committees, New York, NY: NYSE. Available at: http://www.Nasdaq.com/about/Blue_Ribbon_Panel.pdf.
6. Cadbury committee, 1992, Financial Report of The Committee on The Financial Aspects of Corporate Governance, London stock, Exchange, Available at: <http://www.Ecgi.org/codes/documents/cadbury.pdf>.
7. Chakraborti R., Subramanian K. V., Tung F., 2010, Independent Directors and Firm Value: Evidence from an Emerging Market, available at: <http://ssrn.com/abstract=1631710>
8. Dezoort, F. T, 1997, An Investigation of Audit Committee Oversight Responsibility, *Abacus*, Vol. 33, No.2.
9. Enterasys networks, Inc., 2005, Enterasys networks, Inc/DE- DEF 14A. For 6/8/05, available at: www.secinfo.com.

- 10.Huang, h, 2005, The Effects of Audit Committee Characteristics on Investors' Perception of Financial Reporting, may, <http://www.jobfunctions.bnet.com>
- 11.John, L., 2009, An Investigati on of Changes in Audit Committee Financial and Accounting Conservatism, available at: <http://cba.ua.edu/assets/images/accounting/gerner/JohnA.pdf>.
- 12.Klein A., 2006, Audit Committee, Board of Directors Characteristics, and Earning Management, New York University School of Law, Oct, available at: www.ssrn.com.
- 13.O'Melveny and Myers LLP, 2004, Improving Audit Committee Oversight and Independence, available at: <http://www.omm.com>.
- 14.Sarbanes-Oxley Act, 2002, available at: <http://sec.gov/about/laws/soa2002>.
- 15.Scherrer S. P., 2002, Directors and Officers - Responsibilities, Business Credit, Vol. 104, Iss. 4.
- 16.Sori, Z. M., and, Y. Karbdhari, 2006, Audit Committee and Auditor Independence: Some Evidence from Malaysia, http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=876410
- 17.Walker R. G., 2004, Gaps in guidelines on Audit Committees, Abacus, Vol. 40, Iss. 2.
- 18.Wan-Hussin W. N., and Haji-Abdullah N. M., 2009, Audit Committee Attributes, Financial Distress and the Quality of Financial Reporting in Malaysia, available at: <http://ssrn.com/abstract=1500134>.
19. Wolnizor P. W., 1995, Are Audit Committees Red Herrings?, Abacus, Mar., pp 45 - 65.

ملاحق البحث

ملحق رقم ١

"قائمة الإستقصاء"



كلية التجارة
قسم المحاسبة

قائمة إستقصاء

الأستاذ الفاضل، الأستاذة الفاضلة /.....
تحية طيبة وبعد،،،

يطيب لى أن أحيط سيادتكم علماً بأن الباحث/ **عصام حسين محمد السعدى**، المعيد بقسم المحاسبة، بكلية التجارة، جامعة القاهرة، يقوم بإعداد بحث علمى للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة بعنوان: "دراسة تأثير خصائص لجان المراجعة فى الحد من التعثر المالى وتحسين أداء الأسهم بسوق الأوراق المالية: دراسة ميدانية".

وللتعرف على الواقع العملي من ناحية مدى تأثير خصائص لجان المراجعة بإعتبارها من أهم آليات حوكمة الشركات فى الحد من التعثر المالى للشركة وتحسين أداء الأسهم بسوق الأوراق المالية، قام الباحث بتصميم قائمة إستقصاء كأسلوب لجمع البيانات.

ولا شك أنكم تقدررون الفائدة التي تعود على البحث والباحث بإهتمامكم بالإجابة على هذا الإستقصاء، ونحيطكم علماً بأن دعمكم للباحث يُعد من عوامل نجاح هذا البحث، لذا نرجو من حضراتكم التكرم بإستيفاء قائمة الإستقصاء المرفقة. ونؤكد لحضراتكم أن البيانات التي سيتم تجميعها سوف تعالج بسرية تامة وسيقتصر إستعمالها على أغراض هذا البحث فقط، وحتى يتحقق التعاون والتواصل والإستفادة الكاملة سوف يعمل الباحث جاهداً على إرسال نسخة من النتائج والتوصيات النهائية لسيادتكم إذا رغبتم في ذلك.

ويشكر الباحث لكم مقدماً حسن تعاونكم،،،

E-mail: Essam_Commerce2010@yahoo.com
M.N: 01115589816 -- 01211741286

المشرف على الرسالة

د. عبدالعاطى عبدالمنصف عبدالسلام

أستاذ المحاسبة المساعد
كلية التجارة - جامعة القاهرة

أولاً: مقدمة هامة قبل إستفتاء بيانات الإستقصاء:

- **لجان المراجعة:** هي إحدى آليات حوكمة الشركات، ويقصد بها إحدى اللجان الفرعية لمجلس الإدارة، مهمتها الأساسية إضفاء الثقة والموضوعية على القوائم والتقارير المالية، ويجب أن يتوافر للجنة المراجعة كافة الصلاحيات والسلطات التي تمكن أعضائها من أداء مهامهم ومسئولياتهم على الوجه الأمثل، ولكي تقوم اللجنة بذلك يجب أن تتكون من أعضاء يتصفوا بمجموعة من الخصائص أهمها: الإستقلالية، والخبرة المالية والمحاسبية، وتنظيم عملهم من خلال عقد إجتماعات دورية، فضلاً عن أن يكون حجم اللجنة مناسباً لحجم الشركة وأنشطتها.
- **الإستقلالية:** العضو المستقل هو ذلك العضو الذي يكون مستقلاً عن الإدارة، ويكون إرتباطه الوحيد بالشركة من خلال عضويته في لجنة المراجعة، فلا يكون من كبار المساهمين بالشركة أو من كبار العملاء أو الموردين مثلاً.
- **الخبرة المالية والمحاسبية:** هي القدرة على قراءة القوائم المالية وإستيعابها، وتتمثل الخبرة الوظيفية السابقة في كونه محاسب قانوني معتمد أو مراجع أو مدير مالي أو مراقب مالي أو مدير حسابات، أو في الحصول على مؤهل عالي في مجال التمويل أو المحاسبة، أو الخبرة في العمل كعضو منتدب له خبرة في تحمل مسئوليات متابعة التقارير المالية أو كمسئول مالي أو كمحلل مالي أو أي دور في الإدارة المالية.
- **التعثر المالي:** هو حالة التدهور في قيم الأصول وحقوق الملكية تبدأ عند حدوث توقف الشركة عن تحقيق الأرباح وتزداد مع التوقف عن سداد إلتزامات الديون، إلغاء التوزيعات وفقدان الشركة لحصتها السوقية، إلا أن هذه العملية قد لا تؤدي إلى إنقضاء حياة الشركة إذا إستطاعت الحصول على التمويل اللازم لإستعادة نشاطها ويدعمها في ذلك ممارسات الحوكمة الفعالة.

ثانياً: بيانات شخصية هامة:

١- الأسم: (إختياري) رقم الهاتف:

٢- المكان الذي يعمل به المستقصى:

.....

٣- وظيفة المشارك فى الإستقصاء:

- مراجع حسابات داخلى • مدير مالى
- مراجع حسابات خارجي • محلل مالى
- عضو هيئة تدريس بأحد أقسام المحاسبة والمراجعة بكليات التجارة

٤- مستوى الخبرة الحالية فى مجال الوظيفة:

- أقل من ٥ سنوات • من ٥ - ١٠ سنوات • أكثر من ١٠ سنوات

٥- المستوى التعليمى:

- بكالوريوس • ماجستير
- دبلومة دراسات عليا • دكتورة
- حاصل على شهادة مهنية فى مجال المحاسبة والمراجعة (برجاء ذكر أسم الشهادة)
- حاصل على زمالة إحدى الجمعيات أو المؤسسات المهنية فى مجال المحاسبة والمراجعة (برجاء ذكر أسم الزمالة)
-

فى حالة الرغبة فى الحصول على نسخة إلكترونية من ملخص نتائج البحث بعد إستكماله برجاء كتابة البريد الإلكتروني الخاص بكم.

E-mail/.....

ثالثاً: مجالات الاستقصاء:

القسم الأول: فيما يلي مجموعة من العبارات المتعلقة بقياس أداء لجان المراجعة، للوقوف على مستوى أدائها ومدى توافر الخصائص الفعاله بها، الرجاء إبداء رأيك بوضع علامة أمام كل عبارة.

غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	العبارة
					١- وجود لجنة مراجعة فعاله يجعل عناصر التنظيم المهني والإداري بالشركة ذو فعالية. (العناصر هي: مجلس الإدارة، المراجع الداخلي، المراجع الخارجي)
					- تتمثل الفعالية والجودة التي يجب أن تتميز بها لجنة المراجعة في: ٢ - إستقلالية أعضائها. ٣- الخبرة المالية والمحاسبية. ٤- دورية إجتماعات اللجنة. ٥- تناسب حجم الجنة مع حجم الشركة وأنشطتها.
					٦- تبعية لجنة المراجعة تنظيمياً لمجلس الإدارة تحد من إستقلاليتها.
					٧- توجد علاقة طردية بين إستقلالية وحياد لجنة المراجعة وكفاءة أداء لجنة المراجعة بالشركة.
					٨- إن لجنة المراجعة التي يكون بها أغلبية من المديرين غير التنفيذيين المستقلين تكون ذات فعالية كبيرة، ويؤثر ذلك على إستقلاليتها.
					٩- تتأثر فعالية أداء لجنة المراجعة بوجود خبير مالي ومحاسبي ضمن أعضائها، على أن يمتلك باقي الأعضاء المعرفة المالية.
					١٠- تمتع أعضاء لجنة المراجعة بالخبرة المهنية والعملية والمالية يساعدها في القيام بدورها بفعالية.
					١١- تتأثر فعالية أداء لجنة المراجعة بعدد مرات الإجتماع، وحضور أغلبية الأعضاء.
					١٢- تكرار عقد إجتماعات لجنة المراجعة يعتبر مؤشراً لإعتماد مجلس الإدارة عليها وزيادة مستوى أدائها.
					١٣- يمكن أخذ عدد مرات الإجتماع كمعيار أو مقياس لنشاط وفعالية لجان المراجعة.
					١٤- تتأثر فعالية أداء لجنة المراجعة بحجم لجنة المراجعة.
					١٥- يجب أن يتناسب حجم لجنة المراجعة مع حجم الشركة وأنشطتها والمهام الموكلة بها، بحيث لا تقل عدد أعضائها عن ٣ أعضاء ولا يزيد عن ٧ أعضاء.
					١٦- كبر حجم لجنة المراجعة يوفر الوقت والجهد للتأكد من دقة المعلومات المفصح عنها في القوائم والتقارير المالية، وبالتالي زيادة جودة تلك القوائم والتقارير.
					١٧- يجب وضع مقياس شامل لقياس أداء لجنة المراجعة في الشركات المسجلة بالبورصة من قبل هيئة سوق المال، والذي يعبر عن الأداء الحقيقي لهذه اللجنة.

القسم الثاني: فيما يلي مجموعة من العبارات المتعلقة بقياس أثر أداء لجان المراجعة على التعثر المالي للشركات المسجلة ببورصة الأوراق المالية، الرجاء إبداء رأيك بوضع علامة أمام كل عبارة.

غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	العبارة
					١٨- إن الإلتزام بمعايير الإفصاح المحاسبي في إعداد وعرض القوائم المالية لا يكون كافياً لأعطاء صورة كاملة عن الموقف المالي للشركة.
					١٩- تضمين متغيرات الحوكمة ومنها درجة الاعتمادية وقوة أو ضعف لجان المراجعة بنماذج التنبؤ بالتعثر المالي يعطى لأصحاب المصالح رؤية أوسع وإشارات تحذيرية مبكرة عن احتمال تعرض الشركات للتعثر المالي.
					٢٠- يُعتبر التنبؤ بالتعثر المالي للشركة من مهام لجنة المراجعة الفعالة.
					٢١- تُعد لجان المراجعة ذات الإستقلالية الكاملة أكثر قدرة على مواجهة والحد من التعثر المالي عن تلك اللجان ذات الإستقلال الجزئي.
					٢٢- يكون لوجود عضو أو أكثر بلجنة المراجعة ممن لديهم خبرة مالية ومحاسبية دور مؤثر في الحد من التعثر المالي للشركة.
					٢٣- يكون لتكرار عقد إجتماعات أعضاء لجنة المراجعة مع حضور أغلبية الأعضاء دور في الحد من تعثر الشركة مالياً.
					٢٤- كبر حجم لجنة المراجعة له تأثير على إنخفاض التعثر المالي للشركة، والعكس صحيح.
					٢٥- يمكن الإعتماد على تقرير لجنة المراجعة في تقييم مدى مقدرة إدارة الشركة على معالجة التعثر المالي.
					٢٦- زيادة فعالية أداء لجان المراجعة يؤدي إلى زيادة المعلومات المفصح عنها في القوائم والتقارير المالية، الأمر الذي يساعد في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات.
					٢٧- يساعد وجود لجان المراجعة في تحول الشركات نحو مفهوم إدارة المخاطر، بما يقلل من مخاطر التعثر المالي إلى أدنى حد ممكن.

القسم الثالث: فيما يلي مجموعة من العبارات المتعلقة بقياس أثر أداء لجان المراجعة على أداء أسهم الشركات المسجلة ببورصة الأوراق المالية، الرجاء إبداء رأيك بوضع علامة أمام كل عبارة.

غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	العبارة
					٢٨- يُعتبر فقدان أو إنخفاض ثقة مستخدمي القوائم والتقارير المالية من أهم أسباب تدهور أداء الأسهم.
					٢٩- تتوقف ثقة المجتمع المالي في القوائم والتقارير المالية على فعالية أداء لجنة المراجعة.
					٣٠- الشركات التي يتضمن هيكلها التنظيمية لجان مراجعة ذات خصائص فعالة تكون أسهمها أكثر تداولاً بالبورصة.
					٣١- تهدف الشركات لكسب ثقة المستثمرين وذلك من خلال الإفصاح عن معلومات تفصيلية في القوائم والتقارير المالية ومنها تقرير لجنة المراجعة.

					٣٢- يُعتبر تقرير لجنة المراجعة أداة رئيسية يعتمد عليها المستثمر في تقييم أداء الشركات بالبورصة، بما يؤثر على حركة تداول الأسهم.
					٣٣- يتأثر أداء أسهم الشركات بعدد الأعضاء المستقلين بلجنة المراجعة.
					٣٤- إنضمام عضو أو أكثر للجنة المراجعة من ذوى الخبرة المالية والمحاسبية له تأثير على تحسين عوائد الأسهم.
					٣٥- يتأثر أداء أسهم الشركات إيجابياً بتكرار إجتماعات لجنة المراجعة.
					٣٦- يؤثر حجم لجنة المراجعة على أداء أسهم الشركات المسجلة فى البورصة.
					٣٧- يؤثر ضعف أداء لجان المراجعة فى الشركات تأثيراً سلبياً على أداء الأسهم ومن ثم ضعف كفاءة سوق الأوراق المالية.
					٣٨- يرجع نجاح دور لجنة المراجعة إلى وجود بيئة ملائمة تعمل بها مثل دعم مجلس الإدارة لها ومن ثم قناعة حاملى الأسهم بهذا الدور.
					٣٩- توجد حاجة فعلية لإعادة هيكلة الأطر القانونية والتنشيرية للجان المراجعة لتفعيل دورها بما ينعكس على الثقة فى البورصة.

هل لدى حضراتكم أية إضافة ترون أهميتها؟ (برجاء ذكرها)

.....

.....

.....

.....

.....

مع جزيل الشكر والتقدير،،

ملحق رقم ٢

"نتائج تشغيل البيانات باستخدام برنامج SPSS"

القسم الأول

Reliability Statistics

الثبات	N of Items	Cronbach's Alpha الصدق
.854	17	.729

القسم الثاني

Reliability Statistics

الثبات	N of Items	Cronbach's Alpha الصدق
.842	10	.709

القسم الثالث

Reliability Statistics

الثبات	N of Items	Cronbach's Alpha الصدق
.881	12	.777

group

Percent	Frequency	
22.8	45	المراجعة الداخلية
23.9	47	المراجعة الخارجية
17.3	34	الإدارة المالية
26.9	53	محلل مالي باحدى شركات السمسة
9.1	18	عضو هيئة تدريس
100.0	197	Total

Descriptive Statistics

معامل الاختلاف	Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	N	
10.9%	.519	4.75	5	2	197	x2
25.3%	1.020	4.03	5	1	197	x6
15.8%	.690	4.36	5	1	197	x7
19.4%	.798	4.11	5	1	197	x8
11.3%	.489	4.31	5	2	197	Y1
10.3%	.485	4.72	5	3	197	x3
17.0%	.730	4.29	5	2	197	x9

13.6%	.611	4.50	5	2	197	x10
8.6%	.389	4.50	5	3	197	Y2
15.7%	.691	4.41	5	3	197	x4
24.2%	.872	3.61	5	1	197	x11
29.9%	.970	3.24	5	1	197	x12
30.7%	.915	2.98	5	1	197	x13
16.6%	.591	3.56	5	2	197	Y3
16.2%	.714	4.42	5	2	197	x5
27.6%	.879	3.18	5	1	197	x14
20.0%	.798	3.98	5	2	197	x15
23.1%	.944	4.08	5	1	197	x16
12.9%	.506	3.92	5	3	197	Y4
20.2%	.825	4.09	5	1	197	x19
25.7%	.928	3.61	5	1	197	x20
20.1%	.781	3.89	5	1	197	x25
16.9%	.703	4.16	5	1	197	x26
19.6%	.774	3.94	5	1	197	x27
12.0%	.471	3.94	5	2	197	Y5
17.2%	.737	4.29	5	1	197	x21
21.1%	.839	3.98	5	1	197	x22
25.8%	.895	3.48	5	1	197	x23
28.5%	.873	3.06	5	1	197	x24
16.1%	.596	3.70	5	1	197	Y6
23.6%	.908	3.85	5	1	197	x29
25.3%	.969	3.83	5	1	197	x30
17.5%	.754	4.30	5	1	197	x31
23.9%	.943	3.94	5	1	197	x32
21.9%	.878	4.01	5	1	197	x37
16.1%	.716	4.44	5	1	197	x38
13.9%	.563	4.06	5	2	197	Y7
26.3%	.851	3.24	5	1	197	x33
22.2%	.860	3.88	5	1	197	x34
27.0%	.876	3.24	5	1	197	x35
28.0%	.871	3.11	5	1	197	x36
17.5%	.589	3.37	5	2	197	Y8
					197	Valid N (listwise)

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	معامل الإختلاف
x1	197	1	5	4.61	.583	12.6%
x17	197	1	5	4.38	.687	15.7%
x18	197	1	5	3.35	1.144	34.2%
x28	197	1	5	4.26	.828	19.4%
x39	197	1	5	3.95	.935	23.7%

Ranks, Wallis - Kruskal

Asymp. Sig.	Chi-square	Mean Rank	N	group
.001	20.662	118.08	45	المراجعة الداخلية Y1
		70.73	47	المراجعة الخارجية
		97.43	34	الادارة المالية
		97.11	53	محلل مالي باحدى شركات السمسرة
		124.00	18	عضو هيئة تدريس
		197	Total	
.082	8.282	111.62	45	المراجعة الداخلية Y2
		96.67	47	المراجعة الخارجية
		83.76	34	الادارة المالية
		91.46	53	محلل مالي باحدى شركات السمسرة
		118.11	18	عضو هيئة تدريس
		197	Total	
.163	6.526	100.58	45	المراجعة الداخلية Y3
		106.12	47	المراجعة الخارجية
		83.43	34	الادارة المالية
		92.61	53	محلل مالي باحدى شركات السمسرة
		119.94	18	عضو هيئة تدريس
		197	Total	
.030	10.742	112.32	45	المراجعة الداخلية Y4
		80.88	47	المراجعة الخارجية
		100.74	34	الادارة المالية
		106.82	53	محلل مالي باحدى شركات السمسرة
		78.53	18	عضو هيئة تدريس
		197	Total	
.007	14.102	123.58	45	المراجعة الداخلية Y5

		98.76	47	المراجعة الخارجية	
		90.56	34	الإدارة المالية	
		82.62	53	محلل مالي باحدى شركات السمسرة	
		95.53	18	عضو هيئة تدريس	
			197	Total	
.179	6.280	114.20	45	المراجعة الداخلية	Y6
		88.37	47	المراجعة الخارجية	
		91.12	34	الإدارة المالية	
		95.17	53	محلل مالي باحدى شركات السمسرة	
		107.47	18	عضو هيئة تدريس	
			197	Total	
.001	96.523	129.28	45	المراجعة الداخلية	Y7
		40.72	47	المراجعة الخارجية	
		122.44	34	الإدارة المالية	
		124.69	53	محلل مالي باحدى شركات السمسرة	
		41.94	18	عضو هيئة تدريس	
			197	Total	
.001	37.553	129.55	45	المراجعة الداخلية	Y8
		68.31	47	المراجعة الخارجية	
		113.25	34	الإدارة المالية	
		100.20	53	محلل مالي باحدى شركات السمسرة	
		61.75	18	عضو هيئة تدريس	
			197	Total	

Y8	Y7	Y6	Y5	Y4	Y3	Y2	Y1	
3.66	4.33	3.86	4.13	4.01	3.59	4.59	4.49	المراجعة الداخلية
3.04	3.47	3.58	3.92	3.77	3.64	4.47	4.08	المراجعة الخارجية
3.57	4.32	3.62	3.88	3.93	3.40	4.40	4.26	الإدارة المالية
3.38	4.33	3.69	3.83	4.00	3.50	4.46	4.32	محلل مالي باحدى شركات السمسرة
3.00	3.55	3.78	3.91	3.78	3.75	4.65	4.51	عضو هيئة تدريس

**Cairo University
Faculty of Commerce
The Accounting Department**



**An Investigation Of The Impact Of Audit Committee
Characteristics On Reducing Financial Distress And
Enhancing Stock Performance On The Stock
Exchange: A Field Study**

A Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirement
For The Master Degree in Accounting

Prepared by
Essam Hussein Mohamed Elsa`di

Demonstrator - Accounting Department
Faculty of Commerce - Cairo University

Under the supervision of

Abdel-Aaty Abdel-Monsef Abdel-Elsalam

Assistant Professor of Accounting
Faculty of Commerce – Cairo University

2014